MAG - 330 - 50/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-
كليّة الآداب و العلوم الإنسانية
قسم : الثقافة الشعبيّة

معهد الثقافة الشعبية
رقم الجرد 10114
تاريخ الوصول
الترتيب
AIC/30
07

ماجيستير (أنتروبولوجيا)

القطاع غير الرسمي من خلال العمل غير الرسمي
- دراسة العمل المنزلي نموذجا -

من إعداد:
- عطار عبد الحفيظ

إشراف الأستاذ:
- بونوة شعيب

السّنة الجامعية :2001/2000

إهـــــداء

إلى والديّ العزيزين

شكر و تقدير

أتقدّم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف بونوّة شعيب و إلى جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

ع. عبدالحفيظ

مقدمة

مقدمة

عندما أقدمت على اختيار القطاع غير الرسمي -العمل غير الرسمي- كموضوع لرسالة الماجستير فإن اهتمامي به كان يعود إلى كوني خريج معهد العلوم الاقتصادية . و مع هذا فأنا لا أملك معرفة واسعة عن هذه الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية التي يلاحظها العام و الخاص. و لقد راودني دائما التساؤل عن سبب عدم الاهتمام بهذا الموضوع، و هو أمر يشاركني فيه الكثير سواء كانوا أفرادا عاديين أو باحثين متخصصين، و الكل يشكي من آثار و عواقب القطاع غير الرسمي دون معرفة سابقة لهذا الموضوع و لا للعوامل التي ساهمت في بروزه.

و لهذا قررت البحث في هذا الموضوع لتبيان الوجه الآخر لهذه الظاهرة، و العمل على إبراز حقيقة بعض النشاطات غير الرسمية و التي تبتعد عن الممارسات المخفية و غير الشرعية التي لاعلاقة لها بعالم الاقتصاد.

إن الهدف من هذا ليس تقييم العمل غير الرسمي في الجزائر من خلال عينة تؤخذ من هذا المجتمع و لكن المراد من ذلك يتمثل في وصف و توضيح أهم سمات و مميزات "العمل غير الرسمي" كظاهرة اجتماعية و اقتصادية و كواقع يجب التعامل معه، بدون إهمال أهم الجوانب التي تقومه.

و لكي يكون موضوع بحثي محددا و دقيقا، فلقد اخترت التركيز على نوع محدد من أنواع العمل غير الرسمي و الذي يتمثل في "العمل الرسمي".

إن القطاع غير الرسمي و الذي لا تحكمه القوانين و العوامل المعروفة داخل القطاع الاقتصادي الرسمي تجعله بالضرورة يعكس عوامل و أبعاد اجتماعية و ثقافية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية: الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات :

1- إلى أي مدى يصل هذا التأثير الاجتماعي و الاقتصادي على الفرد من جهة ثم المجتمع أو البلد الذي يعيش فيه ؟

2- هل يجب التفكير في هذه الظاهرة من حيث ما يحيط بها من مؤثرات فعالة أو لما تحتويه هذه الأخيرة من خصائص و مميزات ؟

3- هل أن القطاع غير الرسمي يمثل نماذج إنتاج تقليدية أم هناك تطور فرضه الواقع ؟

4- هل يمثل هذا القطاع - غير الرسمي- قطاعا متجانسا قائما بذاته أم هو دخيل على الاقتصاد الرسمي؟

5- هل للعمل غير الرسمي مكان محدد أو تطبيقات بينة، تؤثر بصفة واضحة على التنظيم الاجتماعي ؟

6- هل أن طبيعة هذه النشاطات غير الرسمية تجعل منها أكثر فاعلية و مرونة و ذلك تحت أي ظرف زماني و مكاني ؟

7- هل أن العمل غير الرسمي هو تعبير لسلوك يقوم به الفرد في فترة ما فقط أم هو استراتيجية تفيد البقاء ؟

8- هل أن العمل المنزلي مثلا يعبر عن وسيلة جديدة للإنتاج و نمط من أنماط التشغيل أم أنه فقط استمرار لبعض الأعمال الحرفية، و التقليدية التي كان يقوم بها الآباء و الأجداد ؟

ذلك ليس بديهيا خاصة في عصر يشهد تقدما تكنولوجيا و تطورا لسوق العمل.

و ارتأيت أن يكون الموضوع مرتبا إلى : مدخل، أربعة فصول، خاتمة. فقمت بتخصيص الفصل الأول إلى التعريف بمفهوم القطاع غير الرسمي و تطوره، عبر المراحل التاريخية و هذا في القسم الأول أين أبرزت مصدر و تاريخ المصطلح و مدى الإجماع الذي حصل عليه.

بالإضافة إلى الخصائص و المعايير التي تميز هذا القطاع، معتمدا في ذلك على أهم إسهامات الباحثين و الهيآت الرسمية الوطنية و الدولية.

أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد شمل مختلف النظريات و النماذج التي صاحبت مفهوم القطاع غير الرسمي من جيل لآخر، زيادة على إبراز مختلف الأبعاد و الإمتدادات التي تخص هذا القطاع مقابل القطاع الرسمي.

أما في الفصل الثاني فقد عملت على إبراز تقييم أولي للقطاع غير الرسمي في الجزائر، و ذلك بالتركيز على مفهوم "العمل غير الرسمي" و مدى تواجده داخل المجتمع الجزائري. دون نسيان تبيان الظروف و الأزمات التي مرت بها البلاد و التي أدت إلى تواجد فئة شغيلة تتميز بالطابع غير الرسمي. هذا من جهة و من ناحية ثانية فقد قمت بقراءة بسيطة حول مختلف الدراسات الجزائرية التي خصت هذا الموضوع بالإضافة إلى النتائج الإحصائية المتوفرة لدى الهيآت الإحصائية الرسمية.

و في الفصل الثالث فقد انتقلت إلى نوع من أنواع "العمل غير الرسمي" ألا و هـو "العمـل المـنزلي" أين قمت بتعريف النشاط المنزلي و وظيفة صاحبـه معتمـدا علـى التعريفـات لأهـم الهيـآت الرسمية الوطنية و الدولية، مع تبيان خصائص، ميزات و معايير الانتماء لهذا النوع من النشاطات، مبرزا في نفس الوقت منطق العمل المنزلي و أسباب اختياره.

هذا بالإضافة إلى إبراز مصدر هذا المفهوم في الجزائر، و مدى تعلقه بفئة هامة داخـل المجتمـع، أيـن تمثل النساء الحصة الأكبر فيها. مما دفعني لتخصيص جانب من هذا الفصل لعمل النسـاء في الجزائـر أبين فيه مشاركة المرأة في الفئة العملة سواء داخل القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي.

كما قمت بتقديم مختلف الخصـائص السوسـيوديمغرافية حسـب عـدد مـن التغـيرات لفئـة العـاملين المنزليين و ذلك تبعا لأهم الإحصائيات بالنتـائج المتوفـرة لـدى مختلـف الهيـآت الإحصائيـة الرسميـة الوطنية بالديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى تحليلات و أبحاث عدد من الباحثين الجزائريين مثل: الأستاذ ع. لقجع، الأستاذ م. مجكون و الأستاذ م. كلكول.

و في آخر الفصل، فقد بين الموقف العام اتجاه نشاطات العمل المنزلي و ذلك على المستوى الرسمي و غير الرسمي.

أما الفصل الرابع فيعتبر إسهام شخصي تمثل في بحث ميداني قمت به في منطقة من مدينـة تلمسـان و ذلك قصد الكشف عن الظاهرة و تأكيد أو نفي بعد النتائج التي تتعلق بهذا الموضوع.

لقد سمح هذا البحث بتحديد الفئات التي تنتمي للقطـاع غـير الرسمي، و أبـرز مكانـة العمـل غـير الرسمي من جهة و العمل المنزلي من ناحية أخرى في هذه المنطقة، و ذلك بينته النتـائج المستخرجة من هذا البحث، و التي مست أهم الخصائص الاجتماعيـة و الديمغرافيـة . و الـتي سمحـت كذلـك بالإجابة على عدد هام من التساؤلات السـابقة الذكر، الأمر الذي مكننا من معرفة كيـف يحتـوي الأفراد البطالة و ظرفية الشغل بالإضافة إلى المكانة التي يحتلهـا العمـل المـنزلي بأشـكاله المختلفـة في الإستراتيجيات العائلية.

و أعترف في الأخير بأن عملي هذا يبقى متواضعا و بسيطا، و كل مـا أتمناه أن يكـون مـا قدمته إضافة مميزة لموضوع لم يـأخذ حقـه الكـافي مـن البحـث و التمحيـص، و أن يسـتفيد منـه المهتمون بالأمر ، و أرجو أن أكون قد وفقت فيه و شكرا.

مـــدخـــل

مـــدخـــل

تحكم الاقتصاد عدة عوامل و مفاهيم، و تسيره قوانين مختلفة، يقال عنها أنها اقتصادية بحتة. لكن إذا تعمقنا فيها و قمنا بتحليلها نجد أن للإنسان أثر هام في تطبيعها، بصفته الفرد الذي يجب عليه أن يتحكم في هذه الظواهر و يكيفها حسب حاجياته، و لكن إلى أي مدى ؟

إن مفهوم القطاع غير الرسمي أصبح اليوم يستعمل بكثرة في محاولة دراسة و تحليل المشاكل التي تعوق التنمية في دول العالم الثالث.

كما أن تطور و توسع مجال القطاع غير الرسمي منذ السبعينات جعل منا نتساءل حول الدور الذي أصبح يلعبه هذا الأخير في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة و أزمات اقتصادية من أهمها أزمة 1986، هذه الأخيرة أبرزت بشكل عام مكانة القطاع غير الرسمي كظاهرة تتسم بالتوسع و التنوع خاصة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق.

إن حدة هذه الأزمة أثر على التوازن بين إمكانيات التشغيل من ناحية و متطلبات الأفراد من جهة أخرى. و أمام تفاقم هاجس البطالة من جهة و الفقر و تدني مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع ، ظهر الفضاء غير الرسمي كوسيلة احتجاج أمام الوضع الراهن، و جواب على التهميش و بالتالي محاولة البقاء.

إن العمل غير الرسمي و عكس العمل الرسمي لا يعكس بالضرورة المجال الاقتصادي بل أنه يتجاوز ذلك بصفته وسيلة تسمح باحتواء الأزمات و تعمل على تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس الإستراتيجية.

و عليه فإن هذا الأخير قد يعبر عن سلوكات لا تأبه بالسوق و لا بالتبادل الجاري فيه، و إنما وسيلة لإبراز الذات قبل أن يكون واقعا اقتصاديا.

الأمر الذي يؤدي بنا إلى تحديد مجالات القطاع غير الرسمي من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من جهة أخرى.

و هنا يعتبر البحث الميداني وسيلة هامة في فهم العمل غير الرسمي الذي يعبئ وقتا معتبرا و أين يمكن لمعرفة أنثروبولوجية أن تخبرنا عن العلاقة المقامة بمشروع المجتمع.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

نماذج و نظريات

القسم الأول: مفاهيم أساسية

1- تقرير كينيا

2- إعادة صياغة المفهوم

3- معايير القطاع غير الرسمي

3-1 أ- الطابع غير القانوني

ب- نقص كثافة رأس المال

ج- حجم المؤسسة

3-2 البحث عن معيار عملي

أ- حجم المؤسسة

ب- مستوى العائد

ج- عدم التسجيل

د- المعيار المحاسبي

هـ- التيار المؤسساتي

و- سهولة الممارسة

4- تيار الثنائية

4-1 تنوع النشاطات

4-2 خلاصة

5- التيار الوظيفي

5-1 الإنتاج التجاري البسيط

5-2 الهامشية

5-3 خلاصة

I- مفاهيم أساسية :

إنّ صعوبة وضع المفاهيم ناتجة عن صعوبة الاقتراب من هذا الموضوع من طرف الاحصائيين و علماء الإجتماع الأانتروبولوجيين و الإقتصاديين .

و عليه يجب أخذ بعين الإعتبار مصدر و تاريخ المصطلح أو المفهوم المقترح ، هذا بالإضافة إلى التّعريف بمختلف الصيّغ صاحبت تطوّر " القطاع غير الرّسمي " منذ بروزه بصفة رسميّة .

1- تقرير كينيا :

هناك إجماع أنّ مفهوم القطاع غير الرّسمي اقترح لأوّل مرّة إثر مهمّة قام بها المكتب الدّولي للعمل (BIT) في كينيا في سنة 1972[1] .

هذه المهمّة كانت تهدف إلى وضع استراتيجيّة شاملة حول التّشغيل .

إنّ ظهور هذا المصطلح (القطاع الغير الرّسمي) (La notion :du secteur informel) وجد سنة قبل هذه المهمّة أثناء ندوة أقيمت في سبتمبر سنة 1971 في معهد دراسات التّنميّة لجامعة SUSSEX (Institute of development studies) حول البطالة داخل المدن (Chômage urbain) في افريقيا ، حيث استخدم Keith Hart هذا المصطلح في تدخّله المعنون: (Informel income opportunities and the structure of urban employment in Ghana)

كتب هذا المقال في 1971 و لم يظهر إلاّ في سنة 1973 في جريدة :

(Hart. 1973 . Modern afraicain studies) .

إنّ استخدام هذا المفهوم فيما اصبح يعرف بـ تقرير كينيا أصبح يميّز القطاع غير المقيّد(S.délimité) بالخصائص التاليّة :

- سهولة الحصول على نشاط .
- اللّجوء للموارد و المصادر المحلية.

[1] P. Bodson P.Marteloy , politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economice, (1995),,p 4

- سلم مقيّد للعمليّات
- الملكيّة العائليّة للمؤسسات (وسائل الإنتاج)
- اليد العاملة هي أهم عوامل الإنتاج
- الخبرة و المؤهّلات الفنيّة مكتسبة خارج النظام المدرسي الرّسمي
- السوق يخرج عن كلّ قانون و مفتوح على المنافسة .

إنّ بروز هذا المفهوم بهذه الكيفيّة قد يجعل من نشاطات هذا القطاع غير مهمّة ، غير مفضّلة و غير مشجّعة من طرف السلطات العموميّة و أنّ خصائصها هي عكس خصائص القطاع الرّسمي تماما .

لم يكن (Hart .1973) الوحيد في هذا المجال ، بل هناك باحثين آخرين حاولوا تحديد هذا المفهوم و لو بصفة نسبيّة و غير شاملة أمثال (Lopez , Sethuraman , Lewis...) .

2- إعادة صياغة المفهوم :

و تعبّر عن تعريف خاص و وصفي لـ (Sethuraman)[1] ، لا يعبر عن مصدر القطاع غير الرّسمي . فحسب هذا الأخير أنّه يتكوّن من وحدات صغيرة تهتم بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات و هدفه الأساسي هو :

- خلق مناصب الشّغل لفائدة المشاركين في المؤسسة
- الحصول على عائد

حتّى و إن كانت هذه الوحدات محدودة رأس المال ، من حيث التّجهيزات و المؤهّلات التّقنية و حتّى اليد العاملة . إنّ هذا المفهوم هو مفهوم وظيفي لكن غير عملي .

بعد 15 سنة من بروز هذا المفهوم (Rapport de Kenya) أقيمت الندوة العالميّة لاحصائي العمل في (GENEVE) يوم 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر 1987. و خرجت بتقرير تضع فيه القطاع غير الرّسمي :

[1] P. Bodson et P. Marteloy, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica, 1995 ,p 5

(كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلّة تعتمد على العمّال المأجورين أو غير ذلك من أنواع العمل (أجر كافي أم لا) ، مستخدمين بطريقة تكاد تخلوا من أيّ تنظيم و من أيّ تقدّم تكنولوجي) .

فالأولويّة الأساسيّة تعطى :

- لخلق مناصب الشغل
- الحصول على العائد (الرّبح)

حيث أنّ هذه النّشاطات تقوم دون موافقة رسميّة من طرف السلطات المعنيّة و تتهرّب من الميكانزمات الإداريّة الّتي تضمن احترام و مراعاة التّشريع الضريبي ، الأجر الأدنى و أمور مشابهة أخرى تخصّ المسائل الضريبيّة و شروط العمل (قانون العمل).

كما أنّ الندوة الخامسة عشر لاحصائي العمل (B.I.T, janvier 1993) عرّفت هذا القطاع بأنّه يمثل مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع و الخدمات هدفها خلق مناصب الشّغل و الحصول على عائد، هذه الوحدات تمثّل خصائص مؤسسات فرديّة تتميز بمستوى غير هام من التنظيم و سلّم مقيد للعمليّات.

يحتوي القطاع غير الرسمي على مؤسسات تمتاز ببعض المعايير الّتي تخصّ الحجم ، غياب المحاسبة و التّسجيل لدى إدارة الضرائب و صندوق الضمان الإجتماعي .إذ أنّه ليس هدف هذه النشاطات هو التخلّص من الإجراءات الضريبيّة و الإجتماعيّة أومخالفة القانون .

و قد بدأت اهتمامات الهيآت الإحصائيّة [1] الرّسميّة في العالم حتّى الثمانينات و على سبيل المثال : حتّى 1986 قام L'INSEE بخطوة أولى نحو تقدير القطاع غير الرّسمي و أدخل المفهوم الكامل و سجّل هذا التّقييم في القانون الفرنسي يوم 27 جانفي 1987 و حتّى EUROSTAT (Office statistique des communautés européennes) لم يشرع في تقدير و تقييم الإقتصاد الموازي إلاّ بعد ذلك بسنين .

من التّعاريف السابقة للهيآت الدّولية تنتج مقاربتين تخصّ النّشاط غير الرّسمي :

[1] LAKJAA A. , Le travail informel , figure sociale à géométrie variable , le travail à domicile , DOC. CRASC, 1996,p 8

- الأولى تخصّ النشاطات غير الرسميّة كمجموعة نشاطات ذات إنتاجيّة ضعيفة و عائد يخصّ السكان الفقراء غير المؤهلين مشتغلين بصفة غير رسميّة أو في حالة بطالة خفيّة[1].

- بينما الثانيّة فهي تخصّ " المؤسسة" الّتي توافق هذه النشاطات غير المصرّح بها .

بالإضافة إلى ما سبق فإنّ المنظّمة الدوليّة للعمل (O.I.T) جعلته من أولويّاتها في المخطط المتوسّط المدى لسنوات 1990إلى 1995.

و حتّى لو أنّ باحثين آخرين توصّلوا إلى اقتراح مفاهيم عملية أكثر تهتم خاصّة بالميزات التنظيميّة (سلّم نشاط الأجور ، تقص رأس المال ، دوران النّقود ، الإنتاج...) إلاّ أنّ البعض الآخر أكّد على دور وظيفة هذا القطاع في خلق الاندماج و الانسجام الاجتماعي من جهة و من جهة أخرى الاستقرار الإقتصادي، إلى حدّ أنّ العامل يعتقد أنّ العمل غير الرّسمي هو وسيلة و أداة نجدة و حماية.

و إن غاب التّرابط بين مختلف نشاطات القطاع غير الرّسمي (عدم الإنسجام و التّنظيم العشوائيّة، العفويّة) فهذا لا ينفي مدى تنامي هذا القطاع و تطوّره مع اقتصاد البلد الّذي يضعف فيه تحكّم السلطات العموميّة و هي بالتّالي تشكّل كيان هام يعرف بالقطاع غير الرّسمي .

هذا القطاع لم يكن قد أخذ مكانه مثل اليوم فيبدوا أنّ J.Keiht. Hart لم يتكلّم عن قطاع بقدر ما عبر بعلميّة أكثر عن فرص غير رسميّة للحصول على العائد . و لكن هناك إجماع أنّ مفهوم القطاع غير الرّسمي أخذ مكانه بفضل تقرير كينيا ، رغم أنّ Hart يحدّد التّحليل على مستوى العائلات (فقر ، دخل ، النّشاط المتعدد ، الدخل المصرّح ، غير المصرّح...) و أنّ المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) يحدّده على مستوى الوحدة الإقتصاديّة ، و هو المعمول به من طرف الهيئات الدّوليّة الحكوميّة (إعادة تقسيم P.I.B ، التخطيط...).

و عليه فإن القطاع غير الرّسمي من المفاهيم القليلة إن لم تكن الوحيدة الّتي أخذتها منظمة دوليّة و الّذي اعتمده الباحثون و السياسيّون فيما بعد.

[1] Bernard Chantal , le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques (ParisI , 1975),407 p

رغم أنّ هذا المفهوم قد يختلف من بلد لآخر ؛ في آسيا مثلا فهو قد يستعمل خاصّة للتّعبير عن النشاطات الهامشيّة الّتي تمارس من طرف أفراد مستقلين عادة داخل الأحياء الفقيرة (Bidonvilles) .

هذا الإختلاف يرجع لأسباب تاريخيّة ، فالدّول الإفريقيّة الّتي كانت مستعمرة في مجملها جمعت بين نظام المؤسسات الغربي و حافظت على القطاع التّقليدي (حالة ثنائيّة اقتصاديّة).

إن الهيئات الدوليّة مثل المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) و بعد اكتشافها و دراستها الخارجيّة لهذه النّشاطات التّقليدية أقرت حالة الثنائيّة الاقتصاديّة الّتي كانت في مرحلة الإستعمار ، و اقترحت بذلك مفهوم القطاع غير الرّسمي.

هذا الاختلاف حسب الحالة الاجتماعيّة و الاقتصاديّة أقرّه (BENKIRAN, 1989) [1].

فإذا كان القطاع غير الرّسمي يعبّر عن وسيلة للتهرب من الضغط الضريبي و التّكاليف الإجتماعيّة و الإجراءات الإداريّة داخل الدّول المتقدمة (Archambault et Greffe , 1984) الّتي تحاول جعله داخل إطار رسمي و تحديد مجالاته .

فهو يمثّل خاصّة عند دوّل العالم الثالث اقتصاد شبه رأسمالي (Pré-capitaliste) هدفه محاولة البقاء و العيش (Hugon , 1980) و هو بالتالي عامل هام للتنميّة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة للبلد.

- إنّ تعميم استعمال هذا المصطلح يعبّر عن طريقة جديدة للتّفكير حول النمو من جهة و من ناحيّة أخرى عن احتياج حقيقي لفهم و احتواء ظاهرة اقتصاديّة و اجتماعيّة في حالة تطوّر دائم لا يمكن تناسيها أو عدم أخذها بعين الإعتبار .

- إذا كان مفهوم القطاع غير الرّسمي هو الّذي حصل على أكثر إجماع نظرا للمصدر الّذي أبرزه فإنّ هناك مصطلحات أخرى تعبّر عن نفس المعنى ، فقد ميّز J.C WILLARD بين 20 مصطلح مماثل لمفهوم القطاع غير الرّسمي في سنة 1989 [2].

[1] ARCHAMBAULT.E et GREFFE.X, les économies non officielles, PARIS, la découverte, 1984 ,243 p[1]

[2] B. Lautier , « Economie non officielle , non déclarée , dissimulée , sous marine , parallèle , grise , marginale contre économie , invisible , illégale , non enregistrée , non observée , cachée , sous terraine , clandistine ,.

- هذا التطوّر الّذي عرفه هذا المفهوم بقدر ما يعبّرعن سلبيّات فهو يتميّز بـروح الحريّة و التفتّح الشّخصي و هو وسيلة لتلبيّة حاجيات الإبداع ، الخلق ، و الطموح غير المتناهي - كلّها أشياء لا يفهمها عالم الاقتصاد!

- إنّ البحث عن أثر عملي لهذا المفهوم يذهب بنا لمعرفة أهم هـذه المعايير الّـتي يقـوم عليهـا هـذا المفهوم.

3- معايير القطاع غير الرّسمي :

إنّ مختلف البحوث و الدّراسات الّتي تخصّ هّا الجانب تعتمد علـى ثلاثـة معايير أساسيّة : الحجم ، الطابع غير القانوني ، نقص الكثافة الرّأسماليّة (L'intensité capitalistique).

و قد يكتفي بعضهم بمعيار واحد كما يقدّمه D.Thurnham [1]

"عدّة محللين يعتبرون أنّ جوهر القطاع غير الرسمي يكمن في غياب الإطار التنظيمي"

بينما يهمل البعض الآخر هذا الجانب معتمدين على المعيارين الآخرين مثل : M. Todaro

3-1 أ- الطابع غير القانوني :

يدخل في إطار غير رسمي كلّ نشاط يمارس بصفة دائمة أو مؤقّتة من طرف أشـخاص غـير مقيّدين في الإحصائيّات الخاصّة بالتّشغيل (المؤسسة غير مسجّلة أيضا) . لكن هـذا المفهـوم يشـمل أيضا خصائص أخرى منها :

- القواعد الخاصّة بالحماية ، النظافة ...
- احترام حقوق العامل (الأجر الأدنى ، الحماية ، العطل...)
- التّصريح بالعمّال المأجورين لصندوق الضمان الإجتماعي
- دفع الضرائب و احترام الإجراءات الخاصّة بها .

---

secondaire duale, occulte , noire irrégulière , périphérique , de l'ombre informelle » dans, l'économie informelle dans les pays sdu tiers monde, la découvete, 1994,p 5-15

[1] MORRISSON . C, pour une nouvelle définition du section informel, Revue d'économie du développement,3, 1992 ,pp 3

و هنا يجب التّفريق بين أشخاص أو مؤسسات تتميّز "بالضّعف" و هي مهدّدة بالغلق أمام الصعوبات الضريبيّة و المنافسة ، بحيث يبقى الطابع غير القانوني من أهم عوامل البقاء. (اختفاء بعض المهن و الحرف في تلمسان).

ب- **نقص كثافة رأس المال :**

و تتمثّل في نقص رأس المال (المادي) و اليد العاملة (عدد سنوات الدراسة ، التّأهيل المهني...).و لكن قد نجد بعض الأعمال الحرفيّة الّتي تدخل في إطار القطاع غير الرّسمي و الّتي تتطلّب تأهيل حقيقي ، في هذه الحالة نجد نقص في رأس المال لكن هناك مستوى هام يخصّ التّأهيل المهني .

إنّ المعرفة المهنيّة للحرفي تكون أهم منه عند العامل داخل المصنع رغم أنّ الإنتاجيّة عند هذا الأخير تكون أكبر (استعمال الآلات الحديثة) مثال : صناعة الأحذيّة في الجزائر لا زالت تأخذ طابعين تقليدي و حديث .

جـ- **الحجم :**

إنّ كلّ الدراسات الميدانيّة تستثني من القطاع غير الرّسمي كلّ مؤسسة يزيد عدد عمّالها عن حجم معيّن (10 أفراد على الأكثر).

هذا المعيار لا يشمل فقط العمّال المأجورين بل هناك أفراد غير مأجورين مساهمين في هذا العمل مثل :

- المساعدين العائليين
- المتربصين
- الأفراد الّذين يعملون بصفة مؤقّتة أو لمرّة واحدة فقط (Tâcherons)
- صاحب المؤسسة

هناك أيضا نوع من الخلط بين العامل المستقل و المؤسسة الصغيرة ، حيث يجب التّمييز بين نشاط عائلي (لا يتطلّب مصاريف أخرى) و نشاط يستخدم فيه الشّخص عمّال مأجورين أو حتّى

متربصين[1] (يتطلّب تكاليف و نفقات أخرى) و هو بالتالي ينتقل من التّشغيل الذاتي L'auto emploi إلى المؤسسة الصغيرة (Micro-entreprise) .

3-2 البحث عن معيار علمي :

أ- حجم المؤسسة :

هو معيار أكثر قابليّة (عملي) فالمؤسسة كمعيار تأتي لتدعم القطاع غير الرّسمي إذا اعتبرنا أنّها تشغل خمس (أو عشرة)[2] عمّال على الأكثر - حيث تعتبر هذه المجموعة (العمّال) الّتي تنتمي أفرادها إلى فئات مهنيّة خاصّة كجزء من القطاع غير الرّسمي و لهذا جاء البرنامج الجهوي لـ المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) حول التّشغيل في أمريكا الجنوبيّة (PREALC) بالتّعريف التالي : "سوق العمل غير الرّسمي يتألّف من أفراد تقوم بنشاطات لمصلحتها الشّخصيّة و أفراد تعمل في مؤسسات صغيرة ، هدفها تأمين الخدمات للأشخاص الّذين يتميّزون بإنتاجيّة بسيطة -قليلة" [3].

من كلّ ما سبق يمكن القول أنّ تعريف القطاع غير الرّسمي (النشاط غير الرّسمي) حسب حجم المؤسسة يمكن استعماله في تحليل الإحصائيّات و الأبحاث الميدانيّة الخاصّة بالمؤسسات (Enquêtes d'entreprises) . و لكنه لا يساعد في التنظير أو التحليل. و يمكن القول بوجود تعريف لخصائص قطاع منافس ، بالإضافة إلى أنّ النظام الأساسي للمهنة هنا يستعمل كمعيار ثانوي مكمّل.

ب- معيار مستوى العائد :

مستوى العائد هو معيار من طبيعة أخرى و هو لا يرجع لخاصيّة المؤسسة أو النشاط و إنّما لخاصيّة الفرد ، و يمكن أن نجد هذه المؤشرات و المعطيات الّتي تخصّ هذا الموضوع في الأبحاث حول العائلات و ليس حول المؤسسات أو التشغيل .

---

[1] في بعض الأحيان فإنّ المتربص لا يكلّف أيّ شيء للحرفي الّذي يعمل على تلقينه المعرفة الحرفيّة .

[2] Sethuraman ,Le secteur urbain non structuré , revue internationale du travail BIT . Genève Vol.114, N°01, 1976

[3] P.BODSON et P.MARTELOY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica,1995, p 5.

و بالتالي فنحن هنا بصدد التعرف على معيار يتعلّق أكثر بدراسة الحالة الإجتماعيّة للفرد عن دراسة القطاع غير الرّسمي ، حيث يجب عدم الخلط و التفريق بينهما .

جـ- **عدم التّسجيل :**

إنّ النشاطات غير المسجّلة هي جزء من القطاع غير الرّسمي فهي تتهرّب من القوانين و التنظيمات الرسميّة الّتي لها علاقة بالأجر الأدنى و خاصّة بالإشتراكات و التّعويضات الّتي تخصّ ميدان الصحّة و التّقاعد .

هذا المعيار عملي و هام في نفس الوقت ، فحسب J.Charmes [1](أنّ عدم التّقييد و التسجيل لهذه النشاطات يعمل على جعل هذا المعيار كتعريف مستعمل بكثرة في الإحصائيّات. فمفهوم الإقتصاد غير المسجل يؤثر بشكل هام في كل الإحصائيات التي تعنى بالعمل و التّشغيل، و الّتي تؤثّر بصفة مباشرة على المحاسبة الوطنيّة ، و بالتالي فهو يعمل على إبراز النشاطات الخفيّة في البلدان المصنّعة خاصّة).

و عليه جاءت الندوة الرابعة عشر لاحصائي العمل[2] للإشارة إلى التّعريفات المقترحة سابقا حول إعادة صياغة المفهوم .

إنّ التّفرقة بين "رسمي " و "غير رسمي" يمكن رؤيتها كحالة تجزئة و تقسيم لسوق العمل كما يصفه الكلاسيون الجدد (Néo-classiques) .

حيث يوجد سوق ثنائي يتكوّن من قطاع محمي ، أين يستفيد الأجراء (Salariés) من امتيّازات اجتماعيّة ، و أين يطبّق فيه التّشريع الّذي يخصّ الأجر الأدنى .

و من جهة أخرى ، هناك قطاع غير محمي لا تتوفّر فيه الخصائص السّابقة .

إنّ الامتيازات المتحصّل عليها في القطاع المحمي ، تعمل على تحديد حجم هذا القطاع (البطالة).

و بالتالي فهي تعمل (الامتيازات) على تراجع الطلب على العمل من القطاع المحمي إلى غير

---

[1] Charmes .J , 1990 , Une revue critique des concepts , définition et recherches sur le secteur informel , in Salomé et Schawartz (éd.) 1990,pp 11-51

[2] أقيمت بمقر المكتب الدّولي للعمل (B.I.T) سنة 1987 ، كما أنّ الندوة 15 (جانفي 1993) أقرت معيار "عدم التسجيل" كمعيار أساسي و محدد.

المحمي . و عليه فإنّ الأجر المتوازن الّذي يخصّ القطاع الأوّل (المحمي) قد يتحوّل و يصبح أجر أدنى للعيش (Salaire minimum de subsistance).

د– المعيار المحاسبي :

هو مماثل للمعيار السابق و لكن قد يختلف عنه في بعض النتائج على مستوى الشّرح و التّفسير النظري . هذا المعيار يهتم بممارسة النشاط الدّاخلي و طريقة تنظيمه و لكنّه يتّفق مع المعيار السابق في أنّ اللّجوء لمحاسبة داخليّة حقيقيّة لا بدّ أن يصاحبه تسجيل رسمي . و يمكن القول أنّ هناك عمليّة تحوّل التّقسيم في سوق العمل .

هـ– التيّار المؤسساتي :

من جهة أخرى ، من المفيد ملاحظة و معرفة ما جاء به Doeiringer ، فهو يحلّل الثنائيّة (le dualisme) في سوق العمل في اقتصاديّات دوّل العالم الثالث بنفس الكيفيّة الثنائيّة لدى اقتصاديّات الدوّل المصنّعة :

(لا بدّ على الخصوص من التّفرقة بين مناصب الشّغل (فرص) التي تخصّ القطاع غير الرّسمي و الّتي تتمثّل في حريّة النشاط (سهولة الممارسة) و تقسيم العمل – و من جهة ثانيّة بين مناصب الشّغل المحميّة بسوق العمل الدّاخلي للقطاع الرّسمي . هذا التّمييز الضروري لفهم و ربط التّشغيل و الإنتاجيّة...)

هنا يحاول Doeiringer تطبيق مفهوم الثنائيّة (dualisme) حول اقتصاديّات الدول الناميّة، هذا المفهوم الذّي أعدّه هو و Piore حول اقتصاديّات الدوّل المصنعة . فسوق العمل يتألّف من قطاع أوّلي و آخر ثانوي (مناصب شغل صالحة و أخرى غير صالحة (Les bons et les mauvais emplois) . السوق الأوّلي يتكوّن من مؤسسات و يتواجد به سوق داخلي للعمل (وحدة إداريّة داخلها يتحدد عائد و توجيه العمل بمجموعة من القواعد و الإجراءات الإداريّة).

هذا التّطبيق المباشر في أسواق العمل لاقتصاديات دوّل العالم الثالث من حيث مفهوم السّوق الدّاخلي ، يعطينا نظرة و رؤية لمعيار آخر هام يميّز القطاع غير الرّسمي عن الرّسمي[1].

و- سهولة الدّخول للقطاع غير الرّسمي :

رغم تنوّع مقاربات كلّ من أعمال (المكتب الدّولي للعمل B.I.T) ، و Fields و Doeringer و غيرهم إلاّ أنها تقدّم خطّ مشترك أساسي لتعريف القطاع غير الرّسمي و هو سهولة الدّخول لهذا القطاع[2] .

ممارسة نشاط داخل هذا القطاع لا تأبه بصورة واضحة بالصعوبات و التّنظيمات الخارجيّة و هذا يعتبر ميزة خاصّة بنشاطات هذا القطاع .

يعتبر هذا المعيار كثابت من الثوابت الّتي اعتمدت عليها المنظّمات الدوليّة في تحليلاتها خلال السّبعينات و حتّى منتصف الثمانينات .

و ذلك لاعتقاد أنّ الفائض من اليد العاملة الّذي يأتي من الرّيف يلجأ إلى النشاطات غير الرسميّة غير أنّ القطاع غير الرّسمي لا يتكوّن من النازحين فقط. و قد نجد بعض الصعوبة الّتي تعوق دون الدّخول لهذا القطاع ، يمكن تصنيفها إلى نوعين :

- **حواجز ماليّة :** (رأس المال ، الوسائل الماديّة)

و هي متفاوتة بين المستخدمين(Petits patrons) و الأجراء و المتربصين .

* في الجزائر : نجد ذلك خاصّة في فئة الشباب غير المتمدرس و حتّى المحصّل على الشهادات أو الموظّفين المأجورين ، المسرّحين بسبب غلق المؤسسات . و حتّى عند غير الأجراء . و لكن من النادر أن نجد هذه الحواجز وحدها .

- **الحواجز غير الماليّة :**

إنّ أهم ما يميّز هذه الأخيرة لا يمكن للإقتصاديين إدارته و تعتبر الدّراسة الأنثروبولوجيّة ذات أهميّة في إلقاء الضّوء على هذه الصّعوبات : منها مثلا :

---

[1] Fields (1990) يعتبر هذاالمعيار كمعيار محدد و مؤثّر .

[2] (J.Charmes, 1987) يعتبر هذا المعيار كعامل هام للنزوح الرّيفي

Le secteur informel , un concept contesté , Tiers monde N°112,pp 855-875

حسب الأستاذ بونوة شعيب فإن :

"Hart اهتمّ بالطابع غير الرّسمي لهذه النشاطات Mazumdar حول الحماية الاجتماعيّة بينما Weeks حول منافسة الأسواق . و لتبيان مدى تنوّع هذه المقاييس فإنّ B.Lautier مثلا قدّم خصائص مركبة للقطاع غير الرّسمي :

- قيام هذا النشاط في وحدات صغيرة الحجم (أقل من 5 أو 10 عمال)
- غياب قانون رسمي ينظّم هذا النشاط
- مشاركة أفراد العائلة في القيّام بهذا انشاط
- أوقات و آيام القيام بهذا النّشاط غير ثابتة
- مكان القيّام بهذا النّشاط غير ثابت مؤقّت و حتّى مخفي
- استعمال قليل أو منعدم للتيّار الكهربائي
- نشاط لا يعرف نظام القروض
- البيع يكون مباشرة نحو المستهلك في غالب الأحيان
- غياب التّجهيزات و الآلات الحديثة
- غياب أيّ معلومات تخصّ إنتاج هذه السّلع
- إعداد و تحضير المواد أو السّلع دون مراعاة القواعد الصحيّة
- أسعار السلع و الخدمات منخفضة
- اللّجوء للموارد المحليّة
- سهولة ممارسة هذه النشاطات
- غياب أيّ قانون ينظّم السوق
- إنتاجيّة ضعيفة
- غياب أيّ حماية اجتماعيّة
- الأجر المحصّل عليه هو أقل من الأجر الأدنى
- عدم استقرار العوائد المحصّل عليها

– إعادة البيع لبعض السلع عند إعادة تصليحها أو صيانتها ".

هذه الخصائص تبرز عدد هام من أنواع هذه النشاطات ، ما لا يقل عن 200 نشاط[1] .

إنّ بعض المعايير غير متجانسة مع بعضها ، فيمكن وجود بعضها دون الآخر و ذلك حسب طبيعة النشاط و حتّى لو أنّ بعضها لا يعبّر عن حقيقة هذا القطاع ، الشيء الّذي أدّى إلى صعوبة وضع تعريف محدد للقطاع غير الرّسمي و الامر الّذي آدّى إلى بروز عدّة تسميّات لهذا القطاع (المذكورة سابقا)[2] .

و بعيدا عن مشكل تحديد المفهوم تبرز مشاكل منهجيّة من حيث عدم تجانس نشاطات هذا القطاع و جمعها لنفس الخصائص و الميزات[3] .

1-4 تنوّع هذه النشاطات :

يضيف بونوة شعيب في مقاله[4] أن نشاطات القطاع غير الرسمي تتمثل فيما يلي :

أ– أداء الخدمات :

و يمكن تقسيمها إلى خدمات شخصيّة و خدمات ماديّة (Services personnels et services matériels)

* إنّ الخدمات المقدّمة في النّوع الأوّل يمكن استبدالها سواء ببدائل مادية كالآلات (مثل غسّالة Machine à laver) أو خدمات يمكن عدّها منزليّة أو بمثابة هواية .

أهميّة هذه النشاطات متفاوتة حسب العوائد المحصّل عليها في إطار غياب سياسة اجتماعيّة للدّولة.

---

[1] هذا العدد في إفريقيا (تقرير وقادوقو)

[2] J.C Willard ، ميز بين 20 مصطلح بديل لمفهوم (القطاع غير الرّسمي) المذكورة صفحة 11

[3] طرح هذا المشكل كلّ من:

(HUGON, MORICE, LACHAUD, NIHAN) - J.NIHAN, Le secteur non structuré,tiers monde N°82,1980, pp 262-277

[4] BOUNOUA C., Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde , CREAD N°30. 1992, pp 91-107.

* أمّا النوع الثاني فيعتمد على وسائل ماديّة متفاوتة الأهميّة . إن ممارسة هذه النشاطات تصطدم بحواجز تبدو أكثر صعوبة و تتمثّل في التّأهيل الفنّي أو التوفّر على رأس مال أدنى للإنطلاق في هذا النشاط ، رغم تفاوتها فإنّ العوائد المحصّلة هي أكبر من مثيلاتها في النّوع الأول.

ب– الوحدات الإنتاجيّة الصغيرة :

و يمكن تحديدها في تحويل المواد و السلع المسترجعة و الموجّهة لاستهلاك الأفراد ذوي الدّخل الضعيف و المتوسّط بالإضافة إلى الأعمال الحرفية و التي تتطلب رأس مال أدنى و تأهيل فني بالإضافة إلى الأعمال الحرفية و التي تتطلب رأس مال أدنى و تأهيل فنّي بالإضافة إلى محل ثابت ، كما أنّ احتياجاتها من المواد الأوليّة قد تأتي من القطاع الصناعي الرسمي، أو من التجار و الأسواق العامّة . وهي تتميّز بغياب اللّجوء لعمليّة القرض و تعتمد على الإدّخار أو المساعدة من الوسط العائلي. بينما العوائد المحصّل عليها فهي لتغطيّة تكاليف الإنتاج و ذلك لتعرّضها خاصّة للمنافسة الوطنيّة و الدّوليّة .

و يرجع الفضل في بقاء هذه النشاطات في إطار المنافسة خاصّة إلى استخدام المتربّصين و المساعدين العائليين .

كما نجد أشكالا أخرى تتمثّل في العمل داخل المنزل ، الصناعيين (Sous traitants) و التجار و أصحاب البناء (tâcherons de bâtiments) ، و هم يمثّلون منتجين مستقلين و هم في حالة شبه مأجورين.

جـ– التّجارة و النّقل :

هذا النّوع من النشاط يعمل على نقل السلع المصنّعة و توجيهها للمشترين ، و تختص في تجارة التّجزئة تشمل البائعين المتجوّلين و المقيمين و حتّى أصحاب محلاّت و قد تكون هذه السّلع حتّى من مصدر السرقة .

بالإضافة نشاطات النّقل المتعددة .

2-4 خلاصة :

في نهاية هذا الوصف لهذه النشاطات غير الرّسميّة يمكن القول أنّ التّحليل الثنائي الّذي يقسّم هذا القطاع إلى نشاطات غير مهيكلة حديثة (non structurés modernes) أو أخرى تقليديّة (traditionnelles) و هو يهتم فقط بالنّوع الأوّل دون الثاني .

إنّ التّحليل يتم برؤية رأسماليّة لنشاطات تعتبر غير ذلك .

فالإقتصاد غير الرّسمي هو فعلا يعبّر عن نظام إنتاج و تبادل للسلع و الخدمات داخل إطار السوق.

و لكن هذا النظام قد يتمثّل في اشكال عديدة لا يعرفها الاقتصاد الرّسمي (الإنتاج الذاتي، التبادل غير النقدي ،...)

و يمكن تمثيل أهم فئات القطاع غير الرّسمي كما وضعه J.Charmes كما يلي في الجدول التالي:

تجارة	خدمات	إنتاج	القطاعات / حالات النشاط
التجزئة للمواد الغذائيّة و غير الغذائيّة	ميكانيك ، كهرباء سمكرة ، خدمات خاصّة	خشب ، معادن جلود ، نسيج ، ملابس، حلويّات	أشكال النشاط
×	×	×	(1) مؤسسات صغيرة
×	×	×	(2) حرف أو مهن تقليديّة
0	×	×	(3) « intrus » منافسين غير رسميين
0	×	×	(4) عمّال مؤقتين خارج المنزل
×	×	0	(5) تجار متنقلين
0	×	×	(6) Tâcherons et travailleurs à façon à domicile (travail au noir) عمال غير رسميون
0	×	×	(7) Travail à domicile العمل المنزلي

قطاع غير رسمي بالمعنى الواسع

قطاع غير رسمي بالمعنى الضيق

تبادل بين الفئتان ↔ غير موجود في هذه الفئة 0 موجود x

حقل البحث حول القطاع غير الرسمي بالمعنى الواسع

المصدر : J. CHARMES « Méthode et résultats d'une meilleure évaluations des ressources humaines dans le secteur non structuré d'une économie en voie de DVP ».

و قد برز تيار انتقد الرؤية الثنائيّة و هو التيّار الوظيفي و هو لا يقدّم القطاع القطاع غيرالرّسمي كموضوع دراسة و لكن يبحث في دراسة العلاقة بين القطاع الرّأسمالي الحديث و مختلف أنواع و أشكال الإنتاج التي تسايره ضمن إطار الإقتصاد العالمي الحديث . و عليه فالقصد ليس تعريف القطاع غير الرّسمي من خلال معاييره و إنّما من العلاقة الّتي تربطه مع القطاع الحديث.

5- التّيار الوظيفي :

حسب الأستاذ بو نوة شعيب [1] فإنّ تحليل هذا التيار يرتكز على نقطتين:

* **الإنتاج التجاري البسيط** : (La petite production marchande)

و هو يمثّل النشاطات شبه رأسماليّة و الّتي تخضع لعامل رأس المال

* **الهامشيّة أو الحديّة** : (La marginalité)

و هي تمثّل فئة تعيش على الهامش، تشمل قوّة انتاجيّة مخفيّة (احتياطيّة) (الأشكال الكامنة(المخفيّة)، المستقرة أو المتغيّرة من المجتمع عند MARX) و المعبّر عنها بأنّها وظيفة عند كلّ من : Maire/ Freyssinet/ Meillassoux... بالنسبة لنوع الإنتاج الرّاسمالي .

و هو غير ذلك لآخرين مثل Sigal و Quijano .

5-1 الإنتاج التجاري البسيط : (P.P.M) الوحدة الإنتاجيّة (الصغيرة)

* و هو يمثّل شكل أو نمط منم أنماط الإنتاج شبه الرّاسمالي داخل القطاع الحديث ، ممّا يسمح بتحويل القيمة من القطاع الأوّل نحو الثاني ، في إطار هذا التّفكير[2] فإنّ المؤسسة الصغيرة في مواجهة الكبيرة و ميكانيزم السيطرة لهذه الاخيرة فإنّه يتحتم عليها اقتناء المواد الأوّليّة بأغلى الاسعار بسبب المنافسة .

[1] BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107.

[2] هذا التّفكير قام به Bose BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107.

عن طريق هذا الميكانيزم الذي يتمثّل في تخفيض أسعار قـوّة العمـل فـإنّ الوحـدة الإنتاجيّـة البسيطة تتمكّن من البقاء .

* بينما بالنسبة لـ (Claude De Miras)[1]فإنه فرّق بين المؤسسات أو الوحـدات الّـتي تنتـج فائض قيمة (Plus value) و بين الّتي تنتج فقط قوّة العمل ، و إنّه في إطار السيطرة المذكورة سابقا و المنافسة فإنّ هناك وحدات قد تبقى و أخرى تحل ، و بالتالي فهي تقـوم بوظيفتهـا علـى حسـب رأس المال المتوفّر .

* أمّا (P.HUGON) يعتبر هذه النشاطات الصغيرة كظاهرة أحدثها تطـوّر الإقتصـاد . إذ أنها تساهم في إعادة تشكيل الشبكة الإجتماعيّة و هي توجد في موقـع وسـط بـين الدّولـة و رأس المال في علاقتها مع القطاع الحديث ، لكن هذا لا ينفي وجود وحدات منزليّة تحت أشكال عديدة أين نجد أنّ العمل بها ليس ذو طابع تجاري .

و عليـه يكـون التّفكـير في أنّ هـذه النشـاطات تلعـب دور مكمّـل أو مسـتقل أو منـافس للقطـاع الرّأسمالي الحديث . و يمكن القول أنّ للدّولة دورا هامّا في بقاء و تطـوّر بعضهـا أو انعـدام البعـض الآخر .

5-2 الهامشيّة :

يمثّل هذا المفهوم تهميش عدد من الأفراد من النظام السائد .

و قد يمثّل بصفة خاصّة النازحين الذين ترفضهم الحياة المدنيّة .

و عامّة فإنّ ذلك يفسّر بعدم قدرة نمط الإنتاج الرّأسمالي على امتصاص كلّ اليد العاملـة الفائضـة و الّتي هي في حالة بحث عن عمل .

إنّ الفئة المهمّشـة تلعـب دورا جيـش صنـاعي احتيـاطي[2] تسـمح بخلـق تـوازن فيمـا يخـصّ التشغيل و الأجور داخل القطاع الرّأسمالي الحديث .

---

[1] Claude De Miras في (Côte d'ivoire) و كذلك LEBRUN بالنسبة لـ (Sénégal) dakar

BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992, pp 91-107

[2] BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107.

و بالتالي فإنّ القطاع الرّأسمالي يعتبر كمستقبل لهذه الفئة (نزوح ريفي ، نمو ديموغرافي ، سياسة التصنيع ...) كلّها أسباب تشرح التّهميش ، نقص التّشغيل و تطوّر القطاع غير الرأسمالي (Salama et Mathias) .

بينما ينوّه البعض على عدم وجود هذا الدّور الوظيفي (Ikonikoff/Quijano/Sigal) بمعنى أنّ النازحين الجدد المرفوضين من طرف القطاع الرّاسمالي لا يمكن اعتبارها كاحتياط يمكن أن يساهم في عمليّة تراكم راس المال ، هذا الرفض يأتي من أنّ هذا المفهوم قد استعمل من طرف Marx في إطار خاص (مرحلةالتصنيع في أوروبا).

لكن تجارب و دراسات[1] في هذا الميدان بيّنت عدم وجود علاقة بين النزوح الريفي و نمو القطاع غير الرّأسمالي و رفض القول بأنّ هذا الأخير يعمل على توازن معدّل الأجور داخل القطاع الحديث.

إنّ وجود شريحة من المجتمع مرفوضة و مقبولة في نفس الوقت[2]، هذه الفئة الاحتياطيّة تصبح لها وظيفة بالنسبة لنمط الإنتاج الرّأسمالي في حالة إعادة إنتاج القوّة العاملة الّتي تتحمّلها الهيئات الغير رأسماليّة و هي القطاع غير الرّأسمالي، المنزلي ، الشبه الرّأسمالي ...

"و عليه في هذه الحالة يكون لهذه الوحدات دور وظيفي بالنّسبة للقطاع الرّأسمالي بحيث أنّها تمنح بأقل تكلفة سلعا مأجورة في سوق الرأسمالي و تؤمّن بصفة مؤقّتة أو دائمة مناصب شغل"[3].

و على العكس فإنّ هذه الفئة قد سمحت بخلق و إيجاد مناصب و نشاطات سمحت بتلبيّة حاجياتها على المستوى الثقافي و الإقتصادي .

هناك باحثين آخرين منهم Gerry [4] أكّدوا على الدّور الوظيفي بالنسبة لنمط الإنتاج و مدى عدم تجانس الافراد الّتي تكوّن هذه الفئة و بالتالي معرفة علاقة كلّ منها بصفة مختلفة عن

---

[1] دراسة أنجزت في كولومبيا من طرف (CASTANO/ HEMAS/SIERRA)

[2] دراسات مقتبسة من تجارب أنجزت في افريقيا (Freyssinet/A.Maire/C.Meillassoux)

[3] BOUNOUA .C, Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde - les cahiers du CREAD N°30, 1992,pp 91-107

[4] C. GERRY, « la petite production marchande ou salariot déguisé » tiers monde, n° 82, 1980 ,pp 387-399

الأخرى بالنسبة لنمط الإنتاج الرّأسمالي. و ذلك لوجود عدّة أشكال تمثل قوّة العمل فيما يخصّ اقتصاديات الدّول الناميّة (المأجورين المباشرين ، الموسميين ، المؤقتين ، المخفيين Parasites ...)

5-3 خلاصة :

إنّ الاختلاف و عدم وجود اتفاق حول القوانين و المعايير الخاصّة بالدّور الوظيفي للقطاع الرّأسمالي ، يأتي خاصّة من عدم تجانس أشكاال و أنماط الإنتاج ، هذه الأخيرة تعتبر معقدة و صعبة التّحليل. و أنّ التجارب و الدراسات بدت صعبة التّعميم و عليه، هناك عدّة تساؤلات تبقى تخصّ مثلا : إمكانية التراكم من طرف الحرفيين ، و هذا يبرز الحوار بين القول بتنامي القطاع الغير الرّأسمالي أو تقلّص هذا الأخير (Evolutif/ Involutif)، بالإضافة إلى معرفة مدى خلق هذا الأخير لمناصب الشّغل و مدى أهميّة العوائد و كيفيّة توزيعها .

و في الأخيرفإن التساؤل الذي يبرز نفسه: ما هي الإستراتيجيات الّتي تقوم بها الدّولة ، المؤسسات الرّأسماليّة ، العمال ، ... في إطار القطاع الرّأسمالي الحديث و حتّى القطاع الغير رأسمالي .

القسم الثاني : نماذج و نظريات

1- تفاؤل النماذج الأولى

2- النماذج الثنائية بدون قطاع غير رسمي

3- اندماج القطاع غير الرسمي

3-1 نموذج Fields (1975)

أ- خصائصه

ب- مقارنة مع نماذج أخرى

ج- منطق النموذج

د- صعوبات النموذج

هـ- إعادة شرح للنتائج المحققة

3-2 نموذج Fields (1990)

4- أبعاد و امتدادات أخرى

4-1 تعددية النشاطات

4-2 القطاع غير الرسمي و النمو الإقتصادي

4-3 الدور الإجتماعي للإقتصاد غير الرسمي.

أ- المرونة

ب- جودة التصرف و التضامن

4-4 الإقتصاد الرسمي و غير الرسمي

4-5 القطاع غير الرسمي و السوق

5- خلاصة

II - نماذج و نظريات:

1- تفاؤل النماذج الأولى :

إنّ النظريات حول سوق العمل في اقتصاديات الدول الناميّة لكم تتكلّم عن القطاع غير الرّسمي ، و لم تتحدث حتّى عن البطالة في المدن. من أهم هذه النماذج على الإطلاق نموذج LEWIS (1954) المتفائل ، أين يقر هذا الأخير باندماج النازحين من الريف (Les migrants ruraux) في القطاع المدني الحديث (S. moderne urbain) و ذلك بصفة تدريجيّة .

رغم هذا النّقص الظاهر للعيان إلاّ أنّ هذا النّوع من النماذج (الجيل الأوّل) كان ذا فائدة حيث لا بدّ من بداية لأيّ موضوع .

و بالتالي فإنّ نشاطات هذا القطاع كانت تمثل القطب المهمش من المجتمع (La marginalité)، نقص التشغيل (LEWIS) ، الفقر و محاولة البقاء على قيد الحياة .

2- نماذج الثنائيّة بدون قطاع غير رسمي:

و تتمثّل في ظهور جيل ثاني من النماذج يحمل أصحابها الأسماء التاليّة (Todaro , 1969) (Haris et Todaro , 1970) (Harberger, 1971) (Tidrick, 1975) و (Mincer, 1976) و هي تحمل الخصائص التاليّة [1]:حسب Fields (1990)

- وجود نظامين للحصول على عائد (أجر) (rémunération) :

* أجر مفروض (imposé) أعلى من مستوى التوازن في السوق داخل القطاع الحديث

* أجور توافق مستوى التوازن في السوق داخل قطاع الزراعة

- عمليّات النزوح الناتجة عن الفروق في العوائد (احتمال الزيادة في الأجور مقابل الحصول على عمل).

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 9

- بطالة حادّة و مستمرّة في المدن . هذا النّوع من النماذج (الجيل الثاني) حقق تقدّما هاما بالمقارنة مع سابقيه (الجيل الأول) . لكن النقص الّذي عرفته هذه النمادج يتمثّل في كون وجود داخل أسولق العمل للدّول الناميّة عمّال القطاع الحديث بالإضافة إلى البطّالين ، وجود آخر لفئة ثالثة من الأفراد تعمل في إطار غير محدد و غير معروف ، و الّتي أصبحت تسمّى فيما بعد تبعا لتقرير كينيا (1972) بفئة "القطاع غير الرّسمي"

3- اندماج القطاع غير الرسمي :

إنّ الإعتراف بوجود قطاع غير رسمي : حتى و إن بطريقة موجزة و وصفيّة فقط ، فإنّه مهم لأنّه نتيجة لذلك كان لا بدّ من إيجاد و تحديد مفاهيم و نمادج جديدة تحدد و تعرّف هذا القطاع . Fields (1975) من بين الّذين حققوا نجاحا في تقديم هذه النماذج ، دون نسيان Lopez (1970) و (Mazumdar, 1976) .

من بين هذه النمادج الّتي سمحت بالتّمهيد لجيل رابع من النمادج .

3-1 نموذج Fields (1975): [1]

أ- خصائصه :

تتمثّل خصائص القطاع غير الرّسمي حسب هذا النموذج كما يلي :

- سهولة الحصول على نشاط بحيث أنّ كلّ فرد يريد ممارسة نشاط داخل هذا القطاع يمكنه إيجاد عمل ما يأمن له عائد .

- إمكانيات حقيقيّة للبحث عن عمل مقابل عمل آخر : العاملون في القطاع غير الرّسمي لهم حظّ أكبر من العاملين في الزراعة للحصول على عمل داخل القطاع الرّسمي و لكن أقل حظ من البطالين المصرّح بهم (Chômeurs déclarés) و الّذين يمضون معظم وقتهم في البحث عن عمل .

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995,p 10.

– عوائد القطاع غير الرّسمي (المدني) أقل من العوائد المتحصّل عليها من الزراعة ، ممّا يؤدّي إلى إمكانيّة أكبر للبحث عن عمل خاص في القطاع الرّسمي .

* فحسب Fields : إنّ سهولة الحصول على النشاط هي الّتي تعرّف القطاع غير الرّسمي في هذا النموذج ، و الخصائص الأخرى تعتبر ثانويّة في اقتصاديّات دوّل العالم الثالث ، كما أنّ حجم العوائد و المقارنة بينهما يتطلّب التّحقيق.

ب– مقارنة مع نماذج أخرى :

إنّ النماذج الّتي تهتم بالقطاع غير الرّسمي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع[1] و ذلك حسب: سهولة ممارسة نشاط في القطاع غير الرّسمي من جهة و من جهة أخرى : السلوك الخاص بالبحث عن عمل .

– النوع الاوّل : يقول بممارسة عمل داخل القطاع غير الرّسمي ، إذا لم يكن بالإمكان الحصول على عمل داخل القطاع غير الرّسمي . فالسلوك : هو الّذي يعتمد عليه النموذج الأوّل ، الّذي يتحدّث عنه (Lopez, 1970) . هذا الأخير يأخذ كنقطة إنطلاق نموذج النزوح الرّيفي نحو المدن (Todaro, 1969) و يعممّه لتوسيعه إلى إمكانيّة القول بـ :(Les laissés pour compte) أي أن البحث عن عمل يكون في القطاع غير الرّسمي عوض الرسمي. حيث أنّ الفرد في هذا النموذج يبحث عن عمل في القطاع الحديث و يفشل في الحصول عليه فإنّه يتوجّه بصفة تلقائيّة نحو العمل في القطاع غير الرّسمي .

النقد الذي يمكن توجيهه لهذا النموذج هو أنّه يقصي فرضيا البطالة المدنيّة ، حيث أن البطالة و كما تعرّف في اقتصاديات الدوّل المصنعة ، كوضعيّة أو حالة عدم العمل و البحث عنه في آن واحد ، و هي نفسها الّتي توجد في مدن العالم الثالث و علينا أخذ ذلك بعين الإعتبار .

– النوع الثاني : من النماذج يتمثل في كون أنّ الافراد الذين لا يتمكّنون من الحصول على عمل في القطاع الحديث لهم سلوك آخر يتمثل في ممارسة عمل غير رسمي لغاية أو حتّى وقت الحصول على عمل رسمي. فالنازح الذي ياتي من منطقة ريفيّة يواجه ثلاث حالات : تتمثل الأولى في إيجاد

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 11.

عمل داخل القطاع الحديث ، أمّا الثانيّة فهي الإستسلام للبطالة ، بينما الثالثة ممارسة نشاط (عمل) داخل القطاع غير الرّسمي .

نفس السلوك في نموذج Mazumdar , Lopez (1976) تابعه و أسس نموذج آخر و لكن يمكن القول أنّ "البطالة" لم تعالج بصفة واقعية : حيث نعتبر انّ العاملين المدنيين الّذين لهم عمل داخل القطاع غير الرّسمي ، لهم نفس الحظ للحصول على عمل داخل القطاع الرسمي كالبطالين الذين ليس لهم أيّ عمل . و هذا خطأ إلاّ إذا اعتبرنا أنّ للبطالين مؤهّلات مهنيّة أقل من الذين يمارسون عمل غير رسمي ، هؤلاء ليس لهم نفس الوقت و الإمكانيّة مثل البطالين للبحث عن عمل و بالتالي احتمال الحصول على عمل لديهم يكون أقل منه عند البطالين. و لهذا كان لا بدّ من وجود نوع ثالث من النماذج أين تؤخذ بعين الإعتبار الزيادة في الفعاليّة (Surcoît d'éfficacité) الّتي تميّز عمليّة البحث عن العمل الّتي يقوم بها البطال .

– النوع الثالث : تتمثل قاعدة القرار في هذا النوع فيما يلي : (عدم ممارسة عمل في القطاع غير الرسمي إلاّ إذا كانت هذه العمليّة ذات عائد) .

فالبحث عن عمل يكون أكثر فعاليّة بدون ممارسة عمل ، إلاّ إذا كان صاحب العمل في القطاع الحديث له ميل في اختيار عامل في القطاع غير الرسمي عن البطال . و منه ترتسم لنا ثلاث إمكانيات للإختيار:

– البقاء في الوسط الريفي دون أمل في الحصول على عمل داخل القطاع الحديث (الإكتفاء بالأجر الزراعي) .(gagner le salaire agricole)

– البحث عن عمل في المدينة في فترة البطالة ؛ أخذ عمل في القطاع الحديث و إلاّ البقاء في حالة البطالة .

– البحث عن عمل يكون مصاحب لممارسة عمل أو نشاط غير رسمي مع احتمال أقل للحصول على العمل داخل القطاع الحديث في هذه الحالة عن حالة البطالة .

* و بالتالي : يجب الحصول على عمل داخل القطاع الحديث إذا توفّر طبعا ، و لكن في حالة عدم توفّره هناك اللّجوء للقطاع غير الرّسمي(عائد القطاع غير الرسمي) .

جـ- منطق هذا النموذج :

يتبع الإتجاه الأول و الثاني نموذج Haris-Todaro ، بينما الثالث نموذج Fields (1975) الذي يمكن اعتباره كنموذج قاعدي و أساسي . و حتّى يمكن شرح منطق هذا النموذج تطرح بعض التساؤلات :

* لماذا البحث عن عمل في حين أنّنا نقوم بعمل داخل القطاع غير الرسمي و نحصل على عائد ، بينما البطال لا يحصل على ايّ عائد إلاّ ربّما من الآباء ، أو الاقارب .

أو طرح السؤال بطريقة عكسيّة لماذا لا يقوم البطال بالبحث عن عمل في القطاع غير الرسمي طالما أنّه سيحصل علىعائد و طالما أنّه بدون عمل ؟

* حسب Fields : أنّه في حالة أنّ كلّ الافراد يمارسون عمل داخل القطاع غير الرسمي، و يبحثون في نفس الوقت عن عمل في القطاع الرسمي هذا يؤدي إلى انخفاض العائد الّذي يأتي من القطاع غير الرسمي (كثرة الطلب). و بالتالي يعمل هذا على تغيير السلوك إلى سلوك آخر ، حيث هنا يقوم البعض بالبحث عن عمل في القطاع الحديث بصورة ملحّة و هم في حالة بطالة .

- أمّا آخر تساؤل : فلماذا يبقى بعض الأفراد في الميدان الزراعي رغم أنّ القطاع غير الرسمي يمنحهم عائد من جهة و من ناحيّة أخرى يسمح لهم بالبحث و الحصول على عمل في القطاع الحديث . هذه الإمكانية قد تكون منعدمة في حالة بقائهم في القطاع الزراعي ، و عليه يجب أن يمنحهم هذا القطاع تعويض عن ذلك (عائد أكبر من العائد في القطاع غير الرسمي) .

كخلاصة : يمكن القول أنّ منطق هذه الإتجاهات الثلاث يتمثل في :

- العائد الأكثر أهميّة يتمثل في الأجر المباشر و الإمتيازات الإجتماعيّة داخل القطاع الرسمي أو الحديث .

- لأنّ امكانيّة الحصول على عمل في القطاع الحديث هي أكثر قابليّة عند فئة البطالين منه عند العاملين في القطاع غير الرسمي ، و بصفة أقل منه عند العاملين في الزراعة فإنّ التعويض (compensation) يكون أهم في القطاع الزراعي عنه في القطاع غير الرسمي و الذي يمثل عائد غير موجود في حالة البطالة المؤقتة .

د- صعوبات هذا النموذج :

إنّ هذا النموذج القاعدي المقترح محفز (Attrayant) بمنطقه و ترابطه .

هناك بحوث عمليّة لحقت و توصّلت لمجموعة من الظواهر الّتي لا توافق هذا النموذج ، و حتّى Fields كان له وعي بذلك ، الأمر الّذي أدّى به بعد ذلك لمتابعة بحوثه و التوجه نحو جيل جديد رابع من النماذج .

- من أهم التجاوزات و المغالطات الّتي لا تؤيّد هذا النموذج :

* إنّ سهولة الحصول على نشاط داخل القطاع غير الرسمي هو توهّم (illusion) فقط للذين لا يعرفون جيّدا هذا القطاع (Sinclair, 1987) .

فالذين يريدون الدّخول في هذا القطاع للحصول على عائد يعرفون صعوبة ذلك . و منه بروز اختلال معيار " الوضعيّة" بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي .

النتائج المرجوّة من العمل غير الرسمي من جهة و البطالة من جهة أخرى تعبّر بصفة واضحة عن الفرق بين حالة البطالة و حالة العمل داخل القطاع غير الرسمي .

* في غالب الأحيان ، العائد المحصّل عليه في القطاع الرسمي هو أكبر من العائد الّذي يأتي من القطاع غير الرسمي و لكن ليس بصورة مطلقة . فسلم العوائد متداخل بين القطاعين بصفة هامّة ، كما بيّنه (Webb, 1975) ، و بالتالي هذه الجاذبيّة نحو القطاع الرسمي قد تكون أقل ممّا يتصوّر.

* إنّ العائد المتحصّل عليه داخل القطاع غير الرسمي ليس بالضرورة أقل من العائد الّذي يأتي من الزراعة .

* بما أنّ العمال في القطاع غير الرسمي يبقون في هذا القطاع مدّة طويلة فإنّ فرضيّة غرفة الإنتظار (salle d'attente) تعتبر خاطئة ، بحيث أنّ العامل في القطاع غير الرسمي يمارس نشاطه لوقت معيّن .

هذه الفترة تعتبر مؤقتة بحيث و بمجرد الحصول على عمل داخل القطاع الرسمي تنتهي هذا المرحلة.

و عليه إذا لم يمثل القطاع غيرالرسمي هذه الفترة (فترة الإنتظار) فإنّ هذا النموذج يفقد منطقه.

* إنّ الحصول على عمل رسمي لا يمر بالضرورة عبر القطاع غير الرسمي بل يمكن للنازح الريفي الحصول على هذا العمل دون ممارسة نشاط داخل القطاع غير الرسمي (لا ينعدم حظه في الحصول على عمل).

* الكثير من الأفراد يمارسون نشاط داخل القطاع غير الرسمي لأنّهم أرادوا ذلك (كانت لهم رغبة) و لم يكونوا مجبرين .

حسب النموذج القاعدي ، من بين العاملين الموجودين داخل القطاع غير الرسمي ، فئة رغبت في هذا العمل و أخرى لم ترغب .

– المجموعة الأولى تتمثل في النازحين الريفيين و القادمين الجدد لسوق العمل و الذين هم في عمليّة بحث عن عمل في القطاع الرسمي . أمّا الفئة الثانيّة فهي الّتي تتخلى عن العمل في القطاع غير الرسمي بمجرّد إيجاد عمل في القطاع الرسمي. و لكنها قد تبقى في القطاع غير الرسمي لمدّة طويلة لعدم وجود عمل في القطاع الآخر .

– الكثير من الأفراد الّذين لهم عمل غير رسمي ، لا يقومون بالبحث عن عمل في القطاع الرسمي و على العكس من ذلك ، فإنهم هاجروا و نزحوا نحو المدينة بهدف الحصول على عمل داخل القطاع غير الرسمي .

– وجود عدد هام من العاملين داخل القطاع غير الرسمي كان قد سبق لهم ممارسة عمل في القطاع الرسمي . لاحظ (Mazumdar, 1981) في ماليزيا تحول طلب العمل من القطاع الرسمي نحو غير الرسمي و الذي حدث بسبب النقص في عدد مناصب الشغل في القطاع الرسمي و هذا يناقض بصفة بارزة النموذج القاعدي .

هـ– إعادة شرح النتائج المحققة :

–ماذا يحدث عند وجود صعوبات و مغالطات لأيّ نموذج ؟

– يجب قياس مدى صحة هذه المغالطات . و إذا لم يكن هذا كافيا ، فعلينا تعديل هذا النموذج الّذي هو بحاجة لفرضيّة إضافيّة (adhoc) و هذا ما يسمّى بالفاعليّة « Le réalisme » في الابستمولوجيا .

كما نعتبر إضافة فرضيّة (adhoc) كتدخل أخير .

– و مواجهة للنقد الذي عرفته نظريّته ردّ Fields بطريقة كلاسيكيّة حيث قام باختبار المغالطات السابقة ، و تصنيفها و حصّل على الوقائع و النتائج التاليّة (في 1990) :[1]

1– الحصول على بعض النشاطات قد يبدو سهل و لكنّه على العكس من ذلك .

2– العائد المتحصّل عليه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل من العائد الّذي يأتي من المؤسسات الكبيرة ، غير أنّه ليس الأقل ، حيث يتداخل التوزيعين للعائد بصفة غير منظمة (Chevauchement)

3– العائد المتحصّل عليه في المؤسسة الصغيرة، لا يقل عن العائد الذي يميّز الوسط الريفي التقليدي (الزراعة).

4– مجموعة كبيرة من الأفراد لها عمل في المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات الّتي هي غير مسجلة في صندوق الضمان الإجتماعي , هي تمارس هذا العمل لصالحها و ذلك بصفة مستمرّة (دائمة).

5– قد يحصل الريفيون على مناصب شغل داخل القطاع الرسمي بصفة أهم من أولائك الّذين يعملون في القطاع غير الرّسمي .

6– عدد هام من العمال لهم منصب عمل داخل مؤسسة صغيرة أو نشاط مستقل يمارسه الفرد لأنّ له رغبة و إرادة لممارسته .

– حسب Fields ، أنّه عند ملاحظة و تحليل هذه المغالطات و تكييفها فإنّها لا تتناقض و لا تتعارض مع جوهر النموذج النظريّة الأولى (من بينها نموذج Fields 1975) ، و رغم ذلك هناك استثناء فعلي عكس ما تقول به النماذج الأولى فإن النتائج المحققة بيّنت أنّ الأفراد يمارسون العمل في القطاع غير الرّسمي تحت تأثير "اختيار مقصود".

[1]P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995, p 16-17

2-3 نموذج Fields (1990):

أ- ثنائيّة القطاع غير الرسمي :

كيف قام Fields بتعديل نموذجه ؟ بزيادة فرضيّة (الفرضيّة : ADHOC يقول البعض أنّها بسيطة لكن فعالة) .

هذه الفرضيّة مستمدّة من بعض النتائج "من نوع أنثروبولوجي" و الّتي توصّل إليها Fields من خلال دراسات كيفيّة (Qualitatives) قام بها في كوستاريكا (Costa-Rica) و أندونيسيا (Indonésie).

من الناذر إيجاد منظرين كلاسيكيين جدد (néo-classiques) لهم اهتمام بنتائج دراسات كيفيّة (Etudes qualitatives) و خاصّة عند القيام بها بأنفسهم ، و تتمثّل النتائج الأنثروبولوجيّة المتحصّل عليها فيما يلي : [1]

- تنوّع النشاطات داخل القطاع غير الرّسمي
- الرغبة في ممارسة نشاطات (داخل القطاع غير الرّسمي) صعبة
- العلاقة الموجودة بين القطاع الرّسمي و القطاع غير الرّسمي تكمن في سوق العمل .

*من بين هذه النقاط يتبين لنا أن القطاع غير الرسمي يشتمل على مجموعة من النشاطات أقل ما يمكن القول عنها أنّها متنوّعة (تختلف عن بعضها البعض) . من بين هذه النشاطات هناك أعمال سهلة التّحقيق (البيع بالتجول) و أخرى صعبة (تقني : Technicien، حرفي مستقل...)

و هذا ما يجعلنا نميّز بين قطاعين غير رسميين من حيث (سهولة و صعوبة الحصول على النشاط) .

هذا التمييز يتأكّد حتّى من ناحيّة الرغبة في الحصول على عمل داخل القطاع غير الرّسمي رغم الصعوبة الّتي قد تعترض ذلك ، هذه الرغبة قد تنقل صاحبها حتّى من القطاع الرّسمي نحو القطاع غير الرّسمي . و يمكن تحديد مسار العديد من العاملين كما يلي :

- النزوح من الريف نحو المدينة أو الدّخول بصفة مباشرة في سوق العمل

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 17

- العمل داخل القطاع غير الرّسمي الأوّل (أين الحصول على نشاط يتم و يمارس بسهولة) أو البقاء في حالة بطالة ، أو العودة للقطاع غير الرّسمي الثاني (يتميّز بصعوبة الممارسة).

- و عليه فإنّ فرضيّة Fields تعمل على التمييز بين نوعين (deux segments : فرعين) من القطاع غير الرسمي الأوّل - سهل الممارسة - و الثاني صعب .

و هي تسمح بشرح التساؤلات السابقة :

* العودة من القطاع الرسمي تكون نحو القطاع غير الرسمي أو الفرع الثاني منه (الصعب) .

* العائد يكون أكبر داخل القطاع غير الرّسمي في فرعه الثاني (الصعب) و الّذي يكون أكبر من الأجر الّذي يأتي من الوسط الريفي .

* و قد يكون هذا العائد أهم من العائد المتحصّل عليه حتّى في القطاع الرّسمي .

* و بالتالي هل يمكن القول أنّ Fields عالج بذلك و صحح النموذج بهذه الفرضيّة الجديدة .

ب- مقاربات عدم الإنسجام :

- يمكن ملاحظة عدم الترابط بين مختلف نماذج (الثنائيّة في سوق العمل) و ذلك في اقتصاد الدّول المصنّعة من جهة و من ناحيّة أخرى في اقتصاد الدّول الناميّة .

فيما يخصّ الإقتصاد الأوّل لاحظنا أنّ Piore (1970) و Doeiringer ميّزوا بين قطاع أوّلي و آخر ثانوي ، الشيء الّذي سمح بظهور فرضيّتهم المعروفة بالثنائيّة (Dualisme) .

ثمّ جاء Piore (1980) لإظهار بعض المغالطات و التساؤلات الّتي أدّت إلى التفريق داخل القطاع الاوّلي نفسه بين أوّلي أعلى (Primaire supérieur) و أوّلي أدنى (Primaire inférieure).

القطاع الأولي الذي أشار إليه كل من Piore و Doeiringer كان يطابق القطاع الرسمي الموجود في الدول المصنعة. بينما عند تحليلنا لسوق العمل في اقتصاديات الدول النامية بواسطة فرضية "الثنائية" فنحن بصدد ذكر ازدواجية أخرى داخل القطاع غير الرسمي و ليس داخل القطاع الرسمي.

هذا يبين أنه إذا كنا بحاجة لفرضيات تحلل إقتصاديات الدول المصنعة فلا يمكن تطبيقها مباشرة على اقتصاديات الدول النامية.

4- أبعاد و امتدادات أخرى :

4-1 تعدديّة النشاط :

حتّى و إن برزت الإزدواجيّة في القطاع غير الرّسمي (Dualité) إلاّ أنّه تبقى بعض الخصوصيّات تنقص حتّى نحصل على نظريّة كاملة . من أهم هذه الخصوصيّات " تعدديّة النشاط" و تتمثل في كون وجود أفراد لا تقوم بنشاط داخل القطاع غير الرّسمي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع الرّسمي . (القيام بنشاط في القطاعين في آن واحد) .

"تعددية النشاط" لا تميّز سوق العمل في اقتصاديات الدّول الناميّة فقط بل توجد حتّى في الدّول المصنعة و لكن ليس بنفس الحدة الّتي تعرفها دوّل العالم الثالث أين نجد أفرادا تشغل مناصب إداريّة هامّة و في نفس الوقت لها نشاطات أخرى في القطاع الموازي (غير الرّسمي) .

4-2 القطاع غير الرسمي و النمو الإقتصادي:

و تتمثل في بروز أهميّة القطاع غير الرّسمي داخل الإقتصاد ، فحسب Charmes [1]: " هناك إستنتاج لعلاقة عكسيّة بين حجم التّشغيل في القطاع غير الرّسمي و مستوى الإنتاج الداخلي العام للفرد الواحد (P.N.B)" . هذه العلاقة العكسيّة إذا وجدت قد يصعب تفسيرها . فحسب charmes دائما : " إنطلاقا من هذه الملاحظات ، يمكن الإستنتاج بخاصيّة النمو الّتي يعرفها القطاع غير الرّسمي : فكلّما زاد عدد العاملين كلّما قلّت العوائد المحصلة " .

نفس المعطيات يمكن ملاحظتها من وجهة ثانية ، فالدول الّتي لها نمو اقتصادي هام هي الدّول المتميّزة بقطاع رسمي متطوّر و واسع (Plus développé) و قطاع غير رسمي أقل تطوّرا و أقل أهميّة .

[1] P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 20.

- ففي البلدان الصناعيّة بصفة عامّة، يستخدم القطاع الرسمي إلاّ 5% إلى 10% من اليد العاملة . بينما هذه النسبة تزيد بصورة جدّ هامة في الدّول الناميّة و تمثل من 20% حتّى 60% و أكثر .

حسب هذه الرؤية الّتي يجب التحقق منها و إثباتها ، فإنّ القطاع غير الرّسمي أسبابه عديدة لا تنحصر خاصّة في التنظيم المتعلّق بالتسجيل و تسيير المؤسسات ، الأجر الأدنى و الضمان الإجتماعي بل هناك أثر و تأثير لغياب النمو الإقتصادي(غير كافي) الذي يمتص الفائض في اليد العاملة .

4-3 الدور الإجتماعي للإقتصاد غير الرسمي :

في ظل الإصلاحات الهيكليّة التي تفرضها المنظمات الدوليّة كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي على الدّول الناميّة كالجزائر ، فإن هذا أدّى إلى ظهور نتائج سلبيّة تمثلت في زيادة البطالة بسبب (تسريح العمال و غلق بعض المؤسسات) ، تدنّي مستوى المعيشة في مواجهة ارتفاع الاسعار ، التي تخص المواد الأساسيّة .

- إنّ القطاع غير الرسمي له قدرة لا ينكرها أحد في خلق مناصب الشغل و العوائد في فترات الأزمة نظرا للديناميكيّة و المرونة التي يتمتّع بها هذا الأخير ، و يبقى أنّ التشغيل غير الرسمي يزداد عندما ينقص في القطاع الرّسمي . (نقص التشغيل العام الذي تقوم به الدّولة) و خاصة في المؤسسات العموميّة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الإجتماعيّة و الدّور المحدود الّذي يمثله التضامن الإجتماعي .

أ- مرونة الإقتصاد غير الرسمي :

و تتمثل في مرونة خارجيّة تخص التجاوزات التي لا تعبأ بالحواجز القانونيّة و الإداريّة التي يعرفها القطاع الرسمي .

وهناك مرونة العوائد المتحصّل عليها، أين لا نجد الأجر الأدنى (Annulation du SMIG) ، فالأجر معرض لأيّ زيادة أونقصان ممكن ، بالإضافة إلى انعدام ما يسمى "بتسريح العمال ..."

ب- الإقتصاد غير الرسمي مجال لعرض جودة التصرّف و التضامن[1] :

- إنّ القول بجودة التصرّف تأتي من مصدر غير ثابت ، و تتمثل في محاولة توضيح و إبراز الإبداع الذاتي مع عدم القدرة على اتّخاذ تقنيات تخصّ الإنتاج .

- و يظهر التضامن كعامل بعيد عن الإطار الإقتصادي (Anti-économique) .

الشيء الذي يذهب بنا للنقاش المطروح في نهاية الستينات حول الخاصيّة غير الوظيفية (Anti-fonctionnelle) لشبه المشغلين (Sous employés) .و لكن بداية من الثمانينات ، إتجة الإهتمام نحو العلاقات الإجتماعيّة.

ممّا أبرز مصطلاحات جديدة كـ "الإقتصاد الشعبي"[2] خاصة في أمريكا اللّاتينيّة . و التي أصبحت تطمح إلى أن تصبح مرادفا للإقتصاد غير الرسمي ، (في نهاية الثمانينات) و هي تعبر عن منطق غير رأسمالي و تعتبر الوسيلة الوحيدة للمحتاجين للخروج من الحالة المزريّة التي هم فيها و هذا لا يتم عن طريق التحسيس السياسي و إنما يتم ذلك في إطار اقتصادي .

إذا كان "الإقتصاد الشعبي" غير رأسمالي بحيث أنّ التراكم لا يشكل الهدف الأساسي ، فهذا لا ينفي أنّه عامل هام يدخل ضمن استراتيجيّة المؤسسات الدوليّة التي لا تعمل على مواجهة النظام الرأسمالي .

في التسعينات ، نجد العودة إلى فكرة شبه غير وظيفيّة للإقتصاد غير الرسمي[3] : و التي لآ تعطي أيّ شيء فيما يخص التراكم أو حتى فيما يخص التغيير التقني و لكن تسمح بالبقاء (Survivre) .

4-4 الإقتصاد غير الرسمي و الرسمي :

يبقى و أنّ هناك علاقة وثيقةبين القطاع الرسمي و غير الرسمي .

---

[1] المائدة 15 من الميثاق في (ZAIRE) (Incapacité d'offrir des emplois) « Débrouillez-vous ,vous êtes chez vous »

Lautier .B, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994, p 20-38.

[2] كانت تعبر من قبل عن مجموعة من الممارسات التي تمثلت في (المقايضة ، التضامن ...)

[3] M. Cherif , M.Nafii ,L'économie informelle au Maghreb ,Maroc et Tunisie ,les cahiers du Gratice ,n°9, 1995, pp 85-91.

حيث أنّ القطاع غير الرسمي رغم تفرّعاته و عدم تجانسه ، يبقى لصيق بالقطاع الرسمي من عدّة نواحي بحيث أنّ نشاطات القطاع غير الرسمي ليس كل ما فيها غير مقبول (غير رسمي) و لو كان ذلك بشكل قليل :

- العمل المنزلي : (النشاطات الخاصة بالمنزل هناك ما هو مصرّح به للحماية الإجتماعيّة (الضمان الإجتماعي) أو حتّى و إن لم توجد ، فإنّ بعض المستخدمين يُمْنَحُونَ عطل مدفوعة الأجر أو أنّ بعضهم يدفع مثلا أجرا أدنى (Le salaire minimum)).

و في المقابل نجد نشاطات غير رسميّة حتّى في القطاع الرسمي ، الشيء الذي قد يسمح بالقول بعدم وجود قطاع رسمي خالص (secteur formel pur).

- إنّ تعدد الفروع داخل القطاع غير الرسمي و التي قد لا يوجد بينها عوامل مشتركة ، قد لا يشكل مجموعها قطاع بأتم معنى الكلمة و لكن كلّ منها له علاقة خاصّة بالقطاع الرسمي :

* فالنشاطات الخاصّة بالبيت تتأثر بدخل العائلات الذي يأتي من القطاع الرسمي ...

* و هناك عدد من الفروع قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي . فهي بالتالي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات القطاع الرسمي.

مثل : (بعض الأعمال الحرفيّة النادرة و الدقيقة ، ...)

* كل هذا أدّى إلى القول بأن الإقتصاد غير الرسمي مرن و قابل للتكيّف ، الشيء الّذي أقرّه الجيل الثاني و الذي تمثل في الدّور الإجتماعي .

- إنّ الإقتصاد غير الرسمي مهما كان النظام الإقتصادي يشمل فرعين هامين :

1- الإنتاج غير الرسمي التجاري القابل للتبادل عن طريق النقود.

و يتمثل في خلق السلع و الخدمات التجاريّة المنتجة عن طريق عمل مأجور سواء كان العامل مستقلا او موظّفا مأجورا (Indépendant ou salarié) .

2- الإنتاج غير الرسمي غير التجاري (عكس الأوّل) :

هذا الإنتاج لا يبادل في السوق و هو ينتج من عمل غير مأجور .

- يذهب هذا الإنتاج إمّا للإستهلاك الذاتي أو عن طريق المقايضة أو حتّى دون مقابل مادي .

4-5 السوق غير الرسمي :

إنّ معظم الباحثين أقروا بالدّور الهام التي تلعبه النشاطات غير الرسميّة داخل إطار السوق خاصّة في الدّول الناميّة ، حيث هناك تحول الطلب من القطاع الرسمي نحو القطاع غير الرسمي ، اين نجد أنّ العائلات تمثل الطلب الأساسي . و ذلك نتيجة الأسعار المنخفضة للسلع داخل هذا القطاع مقارنة مع القطاع الحديث . و هذا موازاة مع انخفاض العوائد العائليّة . فالقطاع غير الرسمي يعمل على تلبيّة الطلبات التي لا يتمكن القطاع الرسمي من تلبيّتها . كما نجد أنّ نظام تكوين الأسعار يتميّز بعمليّة المساومة (Marchandage) و توازن العرض و الطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة دائما مع أسعار القطاع الحديث (La flexibilité à la différence du secteur moderne qui cherche à maintenir son taux de marge »[1]

و إن كان البعض و على رأسهم AKERLOF 1970. يحد من دور القطاع الرسمي و يجعله ظرفي فقط بحيث أنّه مع مرور فترة من الزمن سينعدم السوق غير الرسمي نتيجة نقص الطلب [2]

يعتبر السوق غير الرسمي عند هذا الأخير (في الدول الناميّة) محل منافسة و معرض لكل أنواع الغش و عدم الإستقامة بشكل واسع النطاق .

لكن لماذا لم ينعدم أو يختفي السوق غير الرسمي ؟

إنّ البعض الآخر من الباحثين و على رأسهم Boyabe الّذي يعتبر أن المجتمع المؤسس على مفهوم الجماعة(في هذه الدول) (المبني على القواعد ، الواجبات و الحقوق) التي تعتبر المحرك الأساسي للعلاقات غير الرسميّة و التي تعمل على قهر كلّ سلوك قد يخلّ بالآداب و النظام العام (كالغش مثلا).

[1 - 2] Le modèle d'Akerlof que l'on associe l'apparition de la notion de « selection adverse » dans un marché à produits hétérogènes avec asymétrie d'informations entre vendeurs et acheteurs . A ce niveau les détenteurs de produits de meilleure qualité décideront de se retirer du marché laissant la place aux vendeurs des produits de moindre qualité et cela peut se produire successivement pour tous les niveaux de produits et entraîner l'effondrement du marché , ceci s 'apparente à la loi de GRESHAM , ou la baisse de la demande conduit à l'annulation du marché .

J.B Boyabe « Marché informel » ,une lecture critique du modèle d'Akerlof, revue : Tiers monde . Vol40, N°157(1999), pp 169-186.

فالسوق من جهة و التنظيم الإجتماعي من جهةثانيـة (Institution sociale : Communauté; famille, ...) هما مؤسستان تتميّز كلاهما بالطابع القيادي (Gouvernance)، و تشـتملان علـى متغيّرات تؤثّر على أشكال التعامل في المؤسستين .

و بعيدا عن أنواع الرّدع فإنّ هذا التنظيم يرتكز أيضا على مفهوم "التضامن" الذي ينشأ من التبادل و التعاون اليومي .

الشيء الذي يحد من السلوكات السلبيّة و يضمن الثقة و حسن سير عمليّة التبادل بأقل التكاليف. هذه الثقة الناتجة عن الخاصيّة التكراريّة لعلاقات التبادل و التي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا (L'honneteté "limiter également les coûts de recherche"[1]) .

و إذاكان عامل النوعيّة و الجودة عند Akerlof هو العامل المهم في تراجع الطلـب ، إلاّ أنّ ذلـك لا يمثل الإعتبـار الأساسـي لأن هنـاك بدائـل للسـلع، كمـا أنّ اختيـارات الأفـراد قـد تقـاس علـى اختيارات الآخرين .حسب Arrow 1977 كل واحد يأخذ بعين الإعتبارالشخص الآخر داخـل السوق غير الرسمي ، إنّ المحيط الإجتماعي يؤثر علىالسلوك الإقتصادي و يتبلور ذلك في الحصـول على امتيازات خلال التبادل (من جانب العرض و الطلب).

إنّ المحيط الإجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد و بالتالي بين السـعر و الكميّة (Prix - qualité) .

إنّ تنوع جودة السلع أمر يرجع فعلا لخاصيّة هذه السلع و لكن مـن جهـة ثانيّة لمكـانتهم في دالّـة استهلاك الفرد ، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصّة بالسوق

« Confiance , relations sociales et éléments de flexibilité qui interviennent dans la conclusion d'une transaction : conditions de paiement , service après vente ... qui sont de nature à attirer une demande » .[2]

[1] – [2] J.B Boyabe, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157, 1999 , pp 169-186

من كل ما سبق يمكن فهم كيف أن القطاع غير الرسمي و رغم الصعوبات التي تعوق وجوده و اختلاف مستويات جودة السلع و الخدمات التي يعرضها ، إستطاع أن يفرض بقاءه أمام القطاع الرسمي و عليه يمكن الإستنتاج أنّ :

- إستبدال القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي يبقى محدودا في مرحلة النمو بالنسبة للدّول الناميّة .

- القطاع غير الرسمي يعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكليّة التي تعرفها معظم الدّول الناميّة كالجزائر .

5- خلاصة :

مع تفاقم حجم البطالة ، نشأ قطاع إقتصادي في السنين الأخيرة ، أتفق على تعريفه بالقطاع غير الرسمي و هو مفهوم يختلف من بلد لأخر .

حيث أنّه يبقى غير دقيق (حسب تقارير المكتب الدّولي للعمل) و أنّ الدول لها حق اختيار المعايير الخاصة حسب الأهداف و التنظيمات الإقتصاديّةو الإجتماعية .

لكن في كلّ الحالات فإنّ القطاع غير الرسمي يعتبر كمكمّل للقطاع الحديث .

إنّ المقاربات التي مست هذا القطاع بيّنت على أنّه قطاع يمس نشاطات ذات إنتاجيّة و مردود ضعيفين ، لها طابع تقليدي ، هدفها البقاء على قيد الحياة ، حيث أنّها تشمل فئات فقيرة مهمشة. و من ناحيّة ثانيّة فإن أفراد هذه الفئة غير مؤهلة تشغل بصفة غير كاملة أو هي في حالة بطالة مخفيّة .

هذا النوع من المقاربات يقر بأنّ تطور العمران داخل المدن و النزوح الريفي من أهم العوامل التي ساهمت في توسّع مجال هذا القطاع.

بينما أكدت مقاربات أخرى أن القطاع غير الرّسمي يشمل مجموعة من النشاطات غير المسجلة فقط .(لدى مصالح الضرائب أو الضمان الإجتماعي) و هذا مهما كان حجم المؤسسة .

بصفة عامة فإنّ القطاع غير الرسمي يوصف بها مشية نشاطاته و ظرفيّة الممارسة .

الفصل الثاني

القطاع غير الرسمي في الجزائر

القطاع غير الرسمي في الجزائر

1- مقدمة

2- مفهوم العمل، التشغيل و الإنتاجية

2-1 السكان العاملين

2-2 البطالين

أ- قبل 1994

ب- بعد 1994

ج- الآثار الإجتماعية للبطالة.

3- تقييم أولي للعمل غير الرسمي في الجزائر

3-1 مقدمة

3-2 تقييم موجز بالأرقام

3-3 نبذة حول الدراسات الجزائرية حول هذا المفهوم

4- خاتمة

القطاع غير الرسمي في الجزائر :

1- مقدّمة :

اعتمدت الجزائر فيما مضى (في السبعينات) على المفهوم الواسع للأجارة في ظل مستوى معيشي أعلى من المستويات الموجودة في الدول الإفريقية الأخرى، مما جعل من الدولة صاحبة القرار و أهم موشر في تسيير الإقتصاد الوطني .

و لكن بعد مرور الجزائر بأزمتها الإقتصادية (86 19)و التي عبرت عن حالة انتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد ليبرالي : هذا المنطق أوجده تخلّي الدّولة عن ما كانت تعتبره من الأولويات الأساسيّة[1].

فظهور المؤسسة الخاصّة و محاولة تشجيعها بالإضافة إلى المكانة الّتي أصبحت تعرفها نشاطات الإنتاج التجاري البسيط و بقاء معدّل الاجارة ثابتا من جهة و ارتفاع الدّخل العائلي خارج الأجارة بالإضافة إلى وجود عدد هام من العاملين المستقلين ، كلّها عوامل و حقائق تبيّن هذا الإنتقال من نمط اقتصادي و اجتماعي إلى نمط آخر .

إنّ حدّة و استمرار هذه الازمة أثر على التوازن بين إمكانيات التشغيل من ناحية و متطلبات الافراد من جهة أخرى، الشيء الّذي أدّى إلى تراجع النمو الإقتصادي الّذي يعتبر العامل الرّئيسي لخلق مناصب الشغل.

إنّ الكلّ متفق على أنّ الجزائر تعتمد كليا على صادرات المحروقات، و أنّ اقتصادها متوقف على سعر البترول، هذا الأخير عرف أثناء هذه المرحلة انخفاضا هاما الشيء الذي أدى إلى:

- عدم القدرة على تسديد الديون و خدمات الديون.
- تخفيض الواردات و تعطيل الإنتاج داخل المؤسسات.
- عدم القدرة على تغطية عجز المؤسسات.

[1] B. Chantal , en Algérie , une « nouvelle » valeur , l'auto-emploi? , Revue tiers monde , n°114, Avril - Juin 1988,pp 295.

- تخفيض العملة و تراجع الطلب.

- تضخم متزايد أدى إلى انخفاض الأجر الحقيقي و إلى انخفاض المستوى المعيشي لعدد كبير من أفراد المجتمع.

- تسريح العمال من المؤسسات أدى إلى انخفاض القدرة على خلق مناصب الشغل حتىّ القطاعات التي تعد قادرة على ذلك، كالادارات و قطاع البناء...

إلى كل هذا يمكن ذكر صعوبات أخرى تتمثل خاصة في التبعية الإقتصادية للخارج، الظروف المناخية، النمو الديمغرافي [1] الّذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات من جهة و إلى بروز عدد هام من الشباب الباحث عن العمل[2] الذي يضاف إلى خزان البطالين الموجودين سابقا، أمام المعدل الهام للتسرب المدرسي.

وللتقرب من هذه الحقائق لا بدّ من الوقوف عليها من خلال بعض الأرقام و الإحصائيات التي قد تفيدنا في عملية الإستعاب لهذه التحولات التي شملت كل المجالات الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية للبلاد.

2- العمل -التشغيل و الإنتاجية :

غالبا ما يأخذ العمل أو النشاط طابعه حسب بنية العائلة[3]. و هو مفهوم يمكن التطرق إليه من عدّة جوانب كالإنتاجية، التشغيل مثلا، اللتان تعتبران ظاهرتان غير مستقلّتان و بالتالي لا يمكن التكلم عن الإنتاجيّة مثلا دون الرّجوع لنوع العمل أو الشغل .

1- المعطيات الأولية ل1998 (الإحصاء الرابع للسكن و السكان) تفيذ أن عدد السكان يقدر ب 29.276.767 فرد (ONS) :معطيات احصائية رقم 270 (سبتمبر1998). ص 1.

2- محمد كلكول يعطي رقم حوالي 300.000 شاب بطال يضاف ل حوالي 2.000.000 بطال معظمهم بدون تأهيل

Revue Algérienne du travail N°23;1998, pp 41.

3B. Maurisson « le cycle de la vie familiale » : Méthodologie et champ d'utilisation , Pub. 1984, p 29-43

و قد يبرز أيضا ما يسمّى "عدم الإنتاجيّة" (L'inactivité)، أين تكمن علاقتها بالمفهومين السابقين في شرح المراحل الّتي قد يمرّ بها الفرد من حالة البطالة ، العمل ، التّقاعد ... إلخ . و ذلك بالمقارنة بين الحياة العملية للفرد و مجمل عمر هذا الأخير .

فسلوك الفرد في عمليّة النشاط قد يحددّ بعدّة عوامل كالتّأهيل العلمي أو الفنّي أو من التّوفيق بين وقت العمل و وقت الهواية .

كما يمكن التطرّق لمفهوم العمل من كونه إنتاج ، له ثمن و مكان في السوق. حيث يبرز هنا الإنتاج التجاري و غير التجاري ، العمل المأجور و غير المأجور الّذي يخصّ العامل المستقل بالإضافة إلى العمل الّذي لا يعود على صاحبه بأدنى ربح.

إنّ هذه الأشكال تتواجد حسب الحالة الإقتصادية و الإجتماعية في إطار عنصرين هما مقابل العمل و قانون أو عقد العمل.

و قد نجد أنّ العلاقة الإجتماعية التي نجدها في إطار العمل تستبدل بالعلاقة العائليّة الّتي تعتبر كشكل من أشكال علاقات العمل حيث أنّها تحددّ نوع و ارتباطات هذا النّشاط. و هذا ما يطلق عليه "بالعمل العائلي" ، أين يعتبر مثلا الزراعة أو الميدان الحرفي من أهم مجالات وجوده .

طبعا هذا بالتّفرقة بين عمل احترافي (Professionnel) سواء كان رسمي أو غير رسمي مقابل العمل الخاص بالبيت.

و حتّى تكون الصورة واضحة يجب التطرق لمفهوم الإنتاجية مثلا من كونه يعتمد على ما يسمّى بالطبقة النشيطة[1](القادرة على العمل) و الّتي تشمل كلّ الأفراد العاملين و لو لساعة في فترة البحث، مأجورين أو مستقلين ، مساعدين عائليين ، متربصين...

و في المقابل كذلك البطالين و الأفراد غير العاملين (Inactifs) مثل التلاميذ ، الطلاب ، المتقاعدين، الأمّهات الماكثات في البيت... من هنا يمكن تعريف معدّل الإنتاجيّة الذي يعبّر عن العلاقة بين الطبقة العاملة و الطبقة القادرة على العمل (لها سن العمل).

[1] Défintion du BIT , Révolution de GENEVE , Octobre 1982

هذا بالإضافة إلى مفهوم التشغيل الذي يخصّ العاملين فقط ، بحيث أنّه بإمكاننا معرفة نوع العمل ، أشكال و حجم هذا العمل . (إن مختلف التعاريف لهذه الفئات مقدمة من طرف (ONS).الديوان الوطني للإحصاء هي موجودة في الملحق).

2-1 السكّان العاملين :

حسب ONS الديوان الوطني للإحصاء فإنّ في ديسمبر 1990 ، كان عدد السكان العاملين 4283000 و ذلك دون حساب العاملين في القطاع غير الرّسمي , شباب الخدمة و الوطنيّة ، و ينقسم هذا الرّقم إلى 3.950.000 رجال (92%) و 333000 نساء (8%) و هو يمثل 17% من مجموع السكان.

حسب السنّ : فإنّ الفئة الهامّة هي من 25 إلى 29 سنة عند الجنسين (17,25% عند الرجال ، 29,69% عند النساء) .

أمّا التقسيم حسب المهن فيعطينا أهميّة الاعمال اليدوية الحرّة (بناء ، سائق، فلاّح...) 36,56% من بين هؤلاء العمّال 79% معتبرين كمأجورين من بينهم 64% دائمين و 15% غير دائمين .

هذا الحضور للعمال الدّائمين يعبّر عن وجود قطاع غير رسمي داخل القطاع الرّسمي ، و يبرز هذا خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية (BTP) الّذي يتميّز (دوليّا) باحتياجاته للعمل غير الرّسمي و الذي يستخدم لوحده 36% من مجموع العمال في الجزائر .

المجموعة الثانية التي تثير الإنتباه، و تشمل 22% من مجموع العاملين تتكوّن من المزارعين و مربّي المواشي (40% مستغلّين ، 21 % مستغلين زراعيين)، و بالإضافة إلى العمال الموسميين المؤقتين ، فإنّ هذا القطاع يشغل مساعدين عائليين في فترات (الحصاد أو القطف أو الدّرس...) و من جهة أخرى فهو يستخدم عاملين شباب تقلّ أعمارهم عن سنّ العمل (أقل من 16 سنة و غير مصرّح لهم لعدم توفّرهم على السن القانوني للعمل) و عمّال تفوق أعمارهم سنّ العمل (سن التقاعد) : أكثر من 64 سنة أو متقاعدين. و هذا يمثّل قطاع غير رسمي حتّى داخل القطاع الرّسمي نفسه.

و آخيرا المجموعة الثالثة الّتي تحتوي على مهن علميّة حرّة ، و مخفية و التي تمثـل 11% مـن مجمـوع العاملين .

هذه المجموعة تعتبر الاهم عند فئة النساء و تمثّل 45,5% من مجموع النسـاء العـاملات منهـا 97% مأجورات و تأتي المرتبة الثانية للأعمال الإداريّة 20,64% ، بينما آخر فئة هي المجموعة التي تؤدي خدمات 16% .

يتبيّن أنّ العدد الهام من الرجال يمارسون عملا داخل قطاع الزراعة، الخدمات غير التجاريّة ، البناء و الأشغال العموميّة و التجارة 88% .

بينما النسبة الأهم عند النساء نجدها في الخدمـات غـير التجاريـة 67,46% . يـبرز جليّـا قلّـة عـدد النساء العاملات مقارنة بعدد الرّجال.

و لقد تطوّر حجم عدد السكان العاملين إلى 4.401.000 (سنة 1992) ثمّ إلى 5.078.000 (سنة 1996) ، 5.274.000 (سنة 1997) .

و يبيّن الجدول التالي معدّل النشاط المتزايد خاصّة لدى فئة النساء حتّى و إن كان بشكل ضئيل

جدول 1 : معدل الإنتاجية في الجزائر

السنوات / الجنس	1966	1977	1987	1998
ذكر	44,14	41,60	42,44	45,68
أنثى	1,85	2,58	4,40	9,72
المجموع	23,10	21,90	23,63	27,90

المصدر : نتائج الإحصاءات العامة للسكان و السكن 1977 ،1987، 1998

كما يتبيّن تطوّر حجم القطاع الخاص بشكل واضح 43,4% لدى الرجـال سنة 1996 و 49,4 % سنة 1997 ، و الذي عمد على امتصاص اليد العاملة المسرحة من المؤسسات العمومية ،

و يشتمل هذا القطاع بعض الغموض و اللّبس ، فهو لا يعتمد على الشفافية المطلوبة و لا على التصريح اللّازم .

و يبقى أن التشغيل يمثل 66% بالنسبة للأجراء يتبعها التشغيل الحر 26% سنة 1997 (emploi indépendant) ، أمّا التقسيم حسب القطاعات فيعطينا أهمية قطاعات البناء و الأشغال العمومية 13,9% سنة 1992 , 13,33% سنة 1996 ، قطاع الخدمات الإدارية 25,2% سنة 1992 و 29,13% سنة 1996 بالإضافة إلى تطور قطاع النقل و المواصلات 5,7% سنة 1992 و 14,76% سنة 1996[1] بينما استقر مستوى القطاعات الأخرى أو تقلص كالزراعة 23,7% سنة 1991 ، 17,3% سنة 1992 ، 17,35% سنة 1996 .

الصناعة 10,2% و التجارة 14,7%

و ذلك نظرا للمرحلة الصعبة التي مرّت بها الجزائر و التي خصّت الجانب الأمني و الإقتصادي .

2-2 البطّالين :(Les chômeurs)

حسب الإحصائيات الرسمية(BIT)(المكتب الدولي للعمل) فإن البطال يتميّز بالخصائص التالية:

- سن العمل (16 سنة فما فوق).
- عدم العمل في هذه الفترة.
- التأهيل للعمل.
- البحث عن العمل.
- القدرة على العمل.

أ- قبل سنة 1994 :

بعد فترة طويلة تميّزت بقوة التشغيل (Une croissance des emplois) تواصلت حتى سنة 1987 أين بدأ مشكل البطالة يبرز بصفة جليّة. في هذا التاريخ 21,4% من السكان النشيطين كانوا في حالة بطالة (1.200,000 فرد) و خاصة في فئة الشباب.

[1] فتح قطاع النقل و المواصلات للخوصصة

و تبعا لإحتجاج هذه الفئة (أحداث أكتوبر 1988) اقترح ما سمّي ببرنامج (تشغيل الشباب) (Emploi jeunes) وقد اعتمد هذا الأخير على إدماج هذه الفئة في إطار التكوين المهني.

إن هذا الحجم الهائل من البطالين لا يعبّر فقط عن النّمو الدّيمغرافي الّذي عرفته الجزائر[1] و إنما عن حقيقة أخرى ؛ هي تعرض فئة منهم (من 15 – 24 سنة) لخطر البطالة منذ الستينات[2] (47,3% في 1966 ، 43% في 1977 و 44,7% في 1987) إنّ هذا البرنامج لم يلق النجاح المنتظر و عليه فإنّ الشباب البطّال لم يجد من سبيل إلاّ اللّجوء للقطاع غير الرّسمي، و مشاركة الاطفال ، النساء و كبار السن .

و رغم ذلك فإنّ البطالة بقت بحدّة و حجم البطالين (Les hittistes) في تزايد مستمر ، كما تميّزت هذه المرحلة ببروز ما يسمّى بـ الترابندو (Trabendo) بالإضافة إلى التجارة غير الرسمية و التهريب .

دون أن ننسى الفئة من العمال المسرحة من القطاع العام حتّى و إن كانت الدّولة تعمل على تغطية عجز و بقاء هذه المؤسسات ، فإنّ 90.000 عامل سرّح (و هو ما يمثل نصف المناصب التي حلقت في 1985 – 1986)[3].

و إذا أردنا معرفة حجم هذه الفئة من المجتمع فقد سمح بتعداد 1.156.000 فرد بطال منهم 1069000 رجال (Enquête MOD 1990) .

و إنّ تقسيمهم حسب السن يبيّن أن 66% من البطالين هم شباب ، أعمارهم تتراوح بين 16 و 24 سنة . (63% أعمارهم بين 16 و 19 سنة و 38% بين 20 و 24 سنة).

أمّا حسب المستوى الدراسي فإنّ البطال الجزائري عرف تحوّل و تطور نسبي عن السابق (30,81% لهم مستوى المتوسط ، 29,79% لهم مستوى الثانوي، مجموع 51,6%).

و من بين الخصائص الّتي كانت تميّز النساء العاملات ، المستوى الدراسي الاعلى نسبيا من فئة الرجال ، هذه الخاصيّة نجدها أيضا في فئة النساء(البطالات). (54,58% لهم مستوى الثانوي

[1] 70% من السكان لهم أقل من 30 سنة.

[2] المقال : (تشغيل الشباب في الجزائر) CREAD N°26 (Alger 1991)

[3] CF (Algérie Actualité). N°1117 في يوم 12 إلى 18 مارس 1987 .

مقابل 18,04% فقط عندالرجال ، و 14,88% لهم مستوى جامعي مقابل 2,55% فقط عند الرجال).

و من ناحية أخرى فإنّ 21% من الرجال الباحثين عن العمل ليس لهم أيّ مستوى علمي، و يمكن القول بالتالي أنّ فئة النساء البطالات لهنّ إمكانية أكبر نسبيّا للحصول على عمل من الرّجال (36,66% تقر بأنّها مارست عمل مقابل 24,28%) من بينهنّ 25% حصلوا على تكوين داخل مراكز التّكوين أو عن طريق التعليم العام .

من حيث المدّة بصفة عامّة ، فهي تتراوح بين 13 إلى 31 أشهر ، و لكنّها تتفاوت حسب السن و الجنس .

أقل من 19 سنة ، تكون الفترة أطول عنه عند الرجال منه عند النساء (13 إلى 21 شهر مقابل 12 إلى 17 شهرا) و من 19 سنة فما فوق فإنّ هذه الميزة تنعكس لتصبح أطول عند النساء منه عند الرجال (25 إلى 48 شهر عند النساء مقابل 31 شهر عند الرجال).

و تنقسم فئة البطالين إلى نوعين :

*الفئة الأولى : قام أفرادها بممارسة عمل قبل حالة (فترة) البطالة،

*الفئة الثانية : لم يقم أفرادها بأيّ عمل .

و يمثل هذا النوع الأوّل 25,18% من مجموعة البطالين (291.081 فرد) و يتكون ثلثه (30,74%) من أفراد توقّفت بصفة إرادية عن العمل (89.454 فرد مستقل). هذا التوقف الإرادي عن العمل يتركّز خاصّة عند فئة النّساء (48,74% مقابل 30,24% عند الرجال).

هذه النسبة تعبر عن حوالي نصف عدد النساء اللاتي قمن بعمل و توقفن بصفة مفاجئة ، و هذا يطرح أكثر من تساؤل ؟

كيف تعيش هذه ، الفئة خاصّة في اقتصاد لا يعرف تعويض البطالة .

هنا يبرز أثر العمل غير الرّسمي و تطوّره ليس كمصدر للحصول على عائد أو كعامل للتّقليل من النفقات الضريبيّة أو المتعلقة بالضمان الإجتماعي و إنّما كظاهرة تتسم بالتوسّع و التنوّع داخل المجتمع .

ب- بعد 1994 :

تميّزت هذه الفترة بتطوّر حجم البطالة و أخذها لأبعاد و أشكال أخرى تتميّز بفترات أطول و بعواقب و مشاكل اجتماعيّة أكثر حدّة .

حيث ارتفع عدد البطالين بين سنتي 1994 و 1997 من 1,7 مليون إلى 2,4 مليون فرد أين سجّل معدّل البطالة ارتفاع من 24,3% سنة 1994 إلى 29,2% سنة 1997 و قد تجاوز 32% سنة 1999[1].

كما أنّ طبيعة البطالة قد تغيّرت و أصبحت أكثر هيكليّة (Chômage structurel) بزيادة ملحوظة لبطالي النوع الاوّل أو حتّى البطالين الذين لهم شهادات.

جدول 2 : تطوّر معدّل البطالة لحاملي شهادات التعليم العالي

السنوات	1990	1991	1992	1997
معدل البطالة	8,4	19,4	20,5	20,5

* مصدر : Enquête M.O.D. ONS (الديوان الوطني للإحصاء)

بالإضافة إلى بروز 400.000 موظف سابق مسرّح من المؤسسات العمومية المنحلّة أو المغلقة ، و حسب بعض الارقام فإنّ البطالة أصبحت تمسّ 40% من العائلات، من 25% منها نجد أنّ البطالة تمسّ فردين نشيطين على الاقل.

فخلال سنوات 94-97 تمّ تسريح 330.468 عامل منها 96000 سنة 1997[2] ، و حسب المصادر فإنّ المناصب المفقودة تتراوح بين 400000 و 600000 [3] (بإدماج المستقلين الإراديين المعوّضين)(Démission volontaire) و العمال المؤقتين الذين لا يحصلون على أي تعويض .

---

[1] (CREAD - PNUD/ Ministère du travail) تقرير بحث لـ (Le système national d'informations statistiques sur le marché dU travail) , 1999.

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2ème semestre 1997) - ALGER . CNES (Alger Déc 1999)

[3] المصادر : مفتشيّة العمل ، صندوق البطالة ، (CREAD) N°46-47 (Alger 1999)

و عليه فحسب المفتشيّة العامّة للعمل فإنّ 35587 عامل تحصّل على التقاعد المسبق[1](R.anticipée)، في ديسمبر 1997، و قد تضاعف عدد الأفراد المحصلين على تعويض البطالة خلال (1994 - 1998) إلى 05 مرّات بينما العمّال المحصلين على التقاعد (La préretraite) قد زاد بـ 3 مرّات .

و قد أظهرت حصيلة ماي 1998 أنّ عدد المناصب المفقودة تمثل 100000منصب منها 301 عادت للعمال أنفسهم ، علما أنّ هذه الحصيلة تخصّ 700 مؤسسة عامّة منحلة كما أنّ الحصيلة المقدمة من طرف الحكومة في نوفمبر 1999 بيّنت أنّ 30000 عامل حصّل على حصص(des quotes-parts) داخل المؤسسات المنحلّة .

أمّا فيما يخصّ بطالة الشباب فإنّ الوضع المميز لما قبل 1994 بقي على حاله إن لم نقل زاد تدهورا بمعدّل بطالة 48% في 1977 . و هو يقارب 60% عند ما يسمّى بـ (الطالبين الأوائل) ، و عليه فإنّ هذه الفئة أصبحت تقر بأنّها على استعداد لقبول أيّ منصب عمل مقترح حتّى و إن كان بعيد كلّ البعد عن الطموحات و الشهادات الّتي يحملها الشباب البطال .

و هنا يبرز جليّا دور القطاع غير الرّسمي في جلب هذه الفئة التي يئست من إيجاد أيّ منصب في القطاع الرّسمي ، و يعتبر الترابانذو (Trabendo) من أهم النشاطات التي تطورت بصفة كبيرة حتّى أصبحت تنافس نشاطات القطاع الرسمي بصفة هامّة (حتّى أنّ الممارسين لهذا النشاط ليس لهم أيّ شكل في الحصول على التأشيرات من مختلف القنصليات الأوربية و الأسيوية).

في ديسمبر 1998 ظهر قانون خاص بالشباب الحامل للشهادات برنامج عقد ما قبل التشغيل[2] الذي يسمح لحامل الشهادة الجامعية بالحصول على 6000دج و للتقني السامي 4500دج شهريا . و تعتمد هذه الطريقة على دمج 20000 شاب في علم الشغل .

و يبيّن الجدول التالي :

---

[1] قانون التقاعد المسبق و التّعويض عن البطالة ظهرا في نفس التاريخ 26 ماي 1994 (المادتين رقم 94.10 و 94.11). هذين النصين تمّ توقيعهما بعد الموافقة على قرار (Stand.by) مع FMI

[2] تبرم هذه الإتفاقية لمدّة 12 شهرا على أساس طلب موجه من قبل صاحب العمل إلى مندوب تشغيل الشباب و يمكن تمديد هذه الفترة إلى 6 أشهر أخرى .(وكالة التنمية الإجتماعية إتفاقية رقم 13) ، ديسمبر 1998.

الجدول 3: تطوّر معدّل البطالة حسب فئات العمر من 1985 إلى 1997

فئات العمل	1985	1989	1991	1992	1997
19-15	39,5	63,9	58,9	65,9	73,2
24-20	18,5	31,8	48,3	44,3	48,3
29-25	6,7	18	23,7	23,7	33,9
34-30	3,6	12,3	11,1	13	19,3
39-35	3,2	10,2	6,2	8,3	14,7
44-40	2,3	9	4,9	7,4	12,6
49-45	2,6	9,5	4,5	5,4	12,6
54-50	2,8	10,3	3,1	5,2	15,1
55+	0,7	2,8	0,5	0,5	1,2
المجموع	**9,7**	**21,4**	**21,9**	**23,8**	**27,9**

مصدر : بحث MOD - ONS الديوان الوطني للإحصاء

بيّن هذه المعطيات تطور حجم معدّل البطالة على المستوى الوطني و حسب فئات العمر . كما نلاحظ حدّة البطالة عند فئة الشباب خلال جميع المراحل التي تمّ فيها البحث . بينما يبرز جليّا زيادة معدّل البطالة عند الفئات ما فوق 30 سنة في المدّة الأخيرة و التي تميّزت كما قلنا بعمليّة تسريح العمّال من المؤسسات العموميّة .

و من ناحيّة أخرى فإنّ هذه المرحلة أدّت إلى ظهور بروز آثار إجتماعية يمكن التعرض إليها بصفة مختصرة.

جـ- الآثار الإجتماعيّة للبطالة في الجزائر :

إنّ الأشكال الجديدة التي تخصّ التشغيل و التي اعتمدت على عقود و اتفاقيات[1] لمدّة معينة كقواعد تسيير عملية التشغيل و التي عبرت عن إصلاحات تنصّ على أنّ الدولة لا تعمل على ضمان الشغل و حقّ العمل هو الشيء يجب مراجعته .

و عليه فإنّ مظاهر مثل وجود خضار و هو في الأصل (مهندس) ، (طبيب) (تاجر) ، و حتى بعض الحاصلين على شهادات عليا في أعمال خاصّة بالمصلحة العامّة كالتنظيف في الطرق مثلا.

إنّ زيادة حجم البطالة و ما يصحبه من آثار كالفقر و الحرمان ، بالإضافة إلى الآفات الإجتماعية هو شيء طبيعي ، لكن ما ميز هذا التحوّل هو فقدان القيّم الإجتماعية التي تتمثل في المساواة التي كانت تعبر عنها الشعارات السابقة (الإشتراكية).

هذا التفاوت الذي ظهر في المجتمع يعكسه تخلّي الدولة عن مهامّها التي تخصّ القطاع الإقتصادي و الإجتماعي (حلّ المؤسسات ، الخوصصة ، توقيف الإستثمار الخاص بالتجهيزات الإجتماعية). بالإضافة إلى المشاكل التي عرفها قطاع التربية من اكتظاظ في الأقسام و تغيير للبرامج[2] ...إلخ و الذي أدّى إلى تسرّب مدرسي هام فمن بين 100 تلميذ في المستوى الإبتدائي فإنّ 87 منهم يصلون للمستوى المتوسط ، بينما لا نجد إلاّ 40 منهم في المستوى الثانوي و 9 فقط يحصلون على شهادة البكالوريا ، 3 فقط منهم يحصلون على شهادة عليا ، هذه الشهادات الّتي ليس لها أي قيمة اجتماعية .

و عليه فإنّ النجاح في المستقبل لا يمر عن طريق التعليم و بالتالي فإنّ حاملي الشهادات و المقصون من نظام التعليم في تيار واحد ، (شهادة ليس لها قيمة ، منصب عمل مؤقت ، آفاق ضعيفة للترقية الإجتماعية ...)

و يمكن إدراج نتيجة أخرى تتمثل في ارتفاع معدّل سن الزواج ،دون أن ننسى عائق الخدمة الوطنية .

---

[1] المادة رقم 90-11 ليوم 21 أفريل 1990 (القانون الخاص بعلاقات العمل)

[2] بروز مدارس خاصة في عدد من المدن رغم أن الدولة لا تقر خوصصة التعليم.

جدول 4 : تطوّر سنّ الزواج

السن(السنوات)	1966	1977	1987	1998
ذكر (سنة)	23,2	25,3	27,7	31,3
أنثى(سنة)	18,1	20,9	23,7	27,6

مصدر : الإحصاء العام الرابع للسكان و السكن (1998 RGPH) (ONS)

في بداية التسعينات كان عدد الأفراد الذين ليس لهم أيّ دخل قد تضاعف ليصل 520000 عائلة (2,5 مليون فرد سنة 1995)

و مع حدّة البطالة و استقرار مستوى الأجور من جهة و تخفيض العملة من جهة ، ظهرت فئة أخرى محتاجة و هي ما كانت تسمّى بالطبقة المتوسطة (La classe moyenne) .

و تقرّ برقية L'AFP المؤرّخة يوم 09 ديسمبر 1999 أنّ الأجر الأدنى الوطني بقي في حدود 6000دج (600 FF) شهريا و أنّ البطالة تمسّ 30% من السكان النشطين كما ينص التقرير أنّ البطالة قد دفعت عدد من أرباب العائلات للإنتحار رغم أنّ هؤلاء قد تعوّدوا على مصاعب الحياة، تبقى الإشارة أنّ التضامن و التكافل الاجتماعي له دور هام في التخفيف من المعاناة الّتي تعرفها شريحة هامة من المجتمع.

الجدول 5 :تطوّر العائد العائلي و الفردي من 1994 إلى 1997

السنوات	مؤشر الاسعار الخاص بالإستهلاك	العائد العائلي (دج)	عائد الفرد (دج)
1974	100	12.269,59	1.905,22
1980	181,8	17.527,42	2.585,16
1985	280,7	22.827,51	3.261,07
1989	329	23.885,44	30432,82
1992	774	22.288,95	3.253,86
1994	1238,7	18.251,91	2.703,99
1997	2032,1	16.529,23	2.500,64

المصدر : جمودة . ن : مقاربة إحصائية لعوائد العائلات الجزائرية . جوان 1999 . DOC ronéo CREAD - ALGER

3- تقييم أولي للعمل غير الرسمي في الجزائر :

3-1 مقدّمة :

إنّ تعددية النشاطات غير المصرّح بها و وجود العمل غير الرسمي كظاهرة اجتماعية ظهرت حقيقة منذ السبعينات. لكن كان ذلك بصفة ضعيفة و غير بارزة للعيان .

إنّ مفهوم العمل غير الرسمي ظهر في الجزائر بصفة رسميّة مع بداية الأزمة الإقتصادية و التي صاحبها تدهور سوق التشغيل حيث سجّلت خسارة 50% من المداخيل[1] ، و كانت الجزائر محيرة على إجراء إصلاحات خاصّة عند عجز هذه الاخيرة عن دفع المديونية (26 مليار دولار) أي ما يمثل 300% من الصادرات ، كما أن خدمات الدين كانت تقدّر بـ 70% من مدخول الصادرات سنة 1991 ، و قد وصل عجز الخزينة لدى البنك المركزي 200 مليار دج، و بالنسبة لعجز القطاع العام قدّر بـ 160 مليار دج سنة 1989 .

إنّ الإصلاحات الهيكلية التي فرضها الواقع و بمبادرة الهيئات الدولية كالصندوق النقدي الدولي و التي بدأت سنة 1994 ، و الّتي بمجملها كانت هناك محاولة لإصلاح الجهاز الضريبي و محاولة تحسين التسيير و تخلي الدولة عن بعض ما كانت تعتبره قطاعا عامّا بالإضافة إلى الشروع في المرور لما يسمّى باقتصاد السوق :

كلّ هذا زاد من الفوارق الإجتماعية و تفاقم الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية أمام تفاقم هاجس البطالة من جهة (زاد بـ 3 مرات من 1985 إلى 1989) و الفقر و تدني مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع و بالتالي قد يعتبر الفضاء غير الرسمي أحيانا كوسيلة احتجاج للوضع الراهن و جواب على التهميش و محاولة للبقاء .

إنّ أستفحال هذه الظاهرة كان نتيجة للمرحلة الّتي مرّت بها الجزائر و الّتي بدأت منذ الأزمة الإقتصاديّة و المالية (1985 – 1986) و الّتي حتّى و إن كانت سببافي تطوّر النشاطات غير

[1] Omar, Steel , La conversion au marché en Egypte et en Algérie , un ajustement par l'informel , les cahiers de l'orient N°45, 1er trimestre , 1997 ,pp 45-64.

الرسميّة ، إلاّ أنّها أنتجت أهميّة استراتيجيّة تتمثّل في المؤسسات الصغيرة و غيرها من أشكال تنظيمات العمل، مثل: (العمل المنزلي أو النشاط الجماعي المتعددّ) .

هذه الأهميّة تعتبر استراتيجية في ميدان التّشغيل و إنتاج السّلع و الخدمات الّتي تلبّي الحاجيات الأساسيّة و ليس الكماليّة ، و من ناحيّة أخرى تتمثّل في العوائد المحصّلة و كذلك الخبرات و المؤهّلات المكتسبة . و عليه فإنّ العمل غير الرّسمي أصبح عامل من عوامل البقاء و العيش عند فئة هامّة من المجتمع الجزائري .

و يمكن تقسيم السوق غير الرّسمي إلى سوق الصرف و سوق السلع و الخدمات ، و يمكن ملاحظة هذا الأخير بمقارنة تطوّر الأسعار الرّسميّة و أسعار أقل ، تمثّل عوائد القطاع غير الرّسمي.

إنّ حدّة البطالة و الحاجة أثّر بشكل واضح في المستوى المعيشي للسكان ، و الّذين وجدوا انفسهم مجبرين على إيجاد عائد بديل حتّى و إن كان غير كافي لتلبيّة الحاجيّات الكليّة.

إنّ توسّع القطاع غير المهيكل (غير الرسمي) و الذي شمل مختلف القطاعات الإقتصادية من تجارة، صناعة، نقل، ... إلخ، قد نلاحظه بصفة طبيعيّة اليوم متمثّلا حتّى في محلاّت صغيرة تموّن مشترياتها بطريقة غير رسميّة . (3000 محلّ صغير بمدينة سيدي بلعباس) يعمل في إطار غير رسمي ، علما أنّ اصحاب هذه المحلاّت يعملون داخل القطاع الرسمي ، في الإدارات ، الوظيف العمومي و الصناعة الإلكترونية ، و أنّ معظم هذه المحلاّت تختص في بيع السلع المستوردة غير المتوفرة محليا.[1]

هذا النّوع من النشاط موجود أيضا بصفة واسعة على أرصفة الطرقات و الساحات العمومية أمام مرأى أعوان الأمن، , الّتي كانت ليس ببعيد تقمع هذا النّوع من النشاط .

و أمام نقص السوق المحلي على تلبيّة حاجيات السكان من جهة و الطلب المتزايد من جهة مقابلة جعل من النشاط غير الرسمي الذي يوفّر أو يساعد في خلق توازن بين العرض و الطلب أمرا طبيعيا لدى جميع فئات المجتمع ، و مبررا ذلك بعدم قدرة الدّولة على توفير مناصب الشغل ، و أنّ

[1]Abed Bendjelid « Diversité des activités informelles , actifs , famille et centralité » , revue INSANIYAT N°01,CRASC- Oran ,1997,pp 43-62.

الشباب البطال قد يجد نفسه مجبرا على إمّا القيام بنشاط غير رسمي أو القيام بأعمال كالسرقة ... إلخ .

و الملاحظ أنّ العمل غيرِ الرسمي لم يعد يقتصر على نوع معيّن من الأفراد بل هو يشمل شريحة هامّة من المجتمع ، نساء ، أطفال ، رجال و حتّى كبار السن ، و قد بدأ يأخذ تنظيمات و أشكال أصبحت تنافس القطاع الرّسمي (شبكات وطنية و دولية) و أصبح التّهريب ممارسا بصفة خطيرة .

كلّ هذا أدّى إلى تغيير النسيج الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر ، لأنّ القطاع غير الرسمي يتطوّر بصفة غير منظمة و عدد ممارسيه الذين لا يخضعون لأيّ قواعد أو إجراءات قانونية تخصّ الضرائب أو الضمان الإجتماعي ، الشيء الذي يعمل على خلق منافسة غير نزيهة بينه و بين القطاع الرسمي الّذي يعرف تذبذب في نشاطه.

3-2 تقييم عن طريق الأرقام :

و قد أمكن تحديد أهم الفئات التي تكون هذا القطاع كما يلي : (الديوان الوطني للإحصاء)

* الأشخاص البطالين لكن يمارسون أعمال تعود عليهم بعائد
* العمال المنزليين
* المساعدين العائليين
* النساء الماكثات بالبيت لكن تقمن بنشاطات تعود عليهنّ بعائد
* العاملين في مؤسسات غير رسمية (غياب الحماية الإجتماعية)

الافراد التي تمارس نشاطات غير مصرّح بها .

و قد نجد بالإضافة إلى النشاطات و الحرف الصغيرة التي لها إنتاج بسيط نشاطات غير رسمية حتّى داخل القطاع الرسمي أين تعتبر المضاربة هي الخاصيّة الأساسية لهذه النشاطات.

إذ قدّر التشغيل غير الرسمي في نهاية 1992 بحوالي مليون شخص أي 17,5% من السكان العاملين في غير الزراعة و يتمركزن خاصّة في المؤسسات الصغيرة[1] .

إنّ التقييم الناتج عن الإحصائيات و الأبحاث الميدانية MOD (التشغيل و الأجور) يبيّن في 1977 26,3% من السكان العاملين في غير الزراعة و غير الإدارة كانوا مستخدمين في نشاطات غير رسمية ، 27,3% في سنة 1982 و 20,1% في سنة 1984 و 25,5% في سنة 1988.

و قد قدّر ONS الديوان الوطني للإحصائيات بدورة العمل غير الرسمي في نهاية 1992 حسب البحث MOD بـ مليون فرد و ذلك بنسبة 28% من السكان العاملين في غير الزراعة.

قد أعطت نتائج البحث الميداني للمرصد الوطني للإدماج المهني [2] لسنوات 1994، 1995، 1996 أرقام تبيّن الحجم الهائل لعدد البطالين ذوي الشهادات و أبرزت فئة منهم تمارس نشاط غير رسمي و هي في حالة بحث عن عمل في القطاع الرسمي . و قد أحصت 3938 فرد سنة 1946 و 4169 سنة 1997 بنسبة 14,9% و 14,6% على التوالي بالنسبة للعدد الكلي . و يبقى العمل المؤقت هو من أوسع النشاطات لدى هذه الفئة 46,19% سنة 1996 و 48,8% سنة 1997 .

حيث أنّ هذا النوع من البطالين يمكنهم ممارسة عدّة أعمال و البقاء تحت مسؤولية العائلة : 21,74% في سنة 1996 و 19,7% سنة 1997.

كما بينت نفس الدراسة أنّه حسب الجنس فهناك زيادة لدى الذكور بالنسبة للإناث (19% سنتي 1996 و 1997 مقابل 8,2% و 8,3%).

أمّا تمركزها عبر مناطق الوطن فهي تمسّ شمال وسط البلاد[3] 17,4% و 16,4% .

الجنوب الشرقي بنسبة 12,9% و تعتبر أكبر نسبة مسجلة في بحث 1996 بولاية وهران 34,6% ثمّ الوادي 28,4% أمّا سنة 1997 في ولاية غليزان 34% ثمّ بسكرة بـ 25,8% .

Bofenik , Elaidi , L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie
[1]Tlemcen, (14-15-16) Nov. 2000, p 11.

[2] O.I.P , Etudes comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnellee 1994, 1995, 1996 (O.I.P). Juin 1998, p 6-10

[3] الجزائر ، تيزي وزو ، بجاية ، المدية ، الشلف، البويرة ، بليدة ، بومرداس ، تيبازة ، عين الدفلى .

و ترتكز أهم نسبة لهـذه الفئـة في قطاعـات الصناعـة الغذائيـة 33,3% ، الجلـود 27,2% و المـواد البلاستيكية 28,8% .

ثمّ تأتي على نفس المستوى كلّ من القطاعات المهنية التي تخصّ الكهربـاء الالكـترونيك ، البنـاء و الأشغال العمومية...إلخ.

جدول 6 :حالة حاملي الشهادات حسب القطاعات المهنية : النتائج شاملة للعمل غـير الرسمي (بحث 1997/1996)

القطاع / الحالة	بـ (%) عامل	بطال ا(*)	بطال ب(**)	بـ(%) عامل	بطال ا(*)	بطال ب(**)
زراعة (1)	13	58,7	19,6	47,7	28,0	11,0
خدمات حرفية	27,4	44,6	10,9	26,8	46,8	11,2
حرف تقليدية	20,5	55,3	11,1	13,0	58,3	11,0
خشب	28,7	34,8	17,2	27,7	40,0	16,3
بنوك و مؤسسات التأمين	-	-	-	8,0	70,0	18,0
بناء و أشغال عمومية	12,6	46,5	19,9	10,8	52,1	19,7
بناءات حديدية	16,1	43,7	18,6	18,7	45,8	18,2
بناء ميكانيكي و تلحيم	13,1	42,5	21,4	15,2	45,6	21,3
كيمياء – مواد بلاستيكية	22,2	42,4	7,1	14,5	45,2	25,8
جلود	19,0	51,7	19,0	25,2	35,9	27,2
كهرباء – الكترونيك	11,6	46,9	20,3	11,9	47,8	21,9
ملابس	9,9	58,9	9,7	5,6	67,4	12,2
السياحة	24,0	42,6	17,2	26,5	45,5	15,4
صناعة غذائية	8,3	58,4	33,3	4,2	79,2	16,6

جدول 7 : تطور نمط التمويل لدى البطالين حاملي الشهادات – بحث 1997/1996

نمط التمويل	بحث 1996		بحث 1997	
	العدد	%	العدد	%
بطال ا(*) عن طريق العائلة	10356	61,7	13705	69,0
بطال ب(**) :	3938	23,5	4169	21,0
– عمل مؤقت	1819	46,19	2036	48,8
– بيع مواد مختلفة	691	17,55	584	14,0
– عمل منزلي	448	11,37	581	13,9
عدة طرق تمويل أخرى	856	21,74	794	19,1
طرق أخرى	124	3,15	174	4,2
بدون إجابة	2477	14,8	1978	10,0
المجموع	16771	100,0	19852	100,0

بطال ا(*) : بطال لا يقوم بممارسة أي عمل

بطال ب(**) : بطال يقوم بممارسة نشاط (القطاع غير الرسمي)

المصدر : المرصد الوطني للإدماج المهني (O.I.P)، جوان 1998

و لقد أقر 161000 فرد بطال بأنّه يمارس نشاط اقتصادي تجاري و هو بصدد البحث عن عمل في إطار رسمي[1].

و بصفة عامّة فإنّ ممارسي العمل غير الرسمي بالجزائر يتركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرّح بها ، " العمل المنزلي" و قطاع التجارة . و قد أعطت جريدة الوطن في سنة 1996 رقم 2 مليون كعدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي خاصّة فيما أصبح يسمّى بالعمل المنزلي.

[1] بحث حول التشغيل بالنسبة للعائلات (ONS) N°263 الثلاثي الثالث 1997

و عليه و نظرا لأهمية ممارسي العمل المنزلي و خاصّة النساء و هذا ما تبرزه إحصائيات ONS ، فإنّنا سنقتصر على دراسة العمل غير الرسمي في محور معين و العمل المنزلي (Travail à domicile) و ذلك حتّى تكون الدراسة هادفة و فعالة .

3-3 نبذة حول الدراسات الجزائرية حول مفهوم القطاع غير الرسمي [1]:

إنّ الدراسات حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تبرز نوعين من التحليلات ، منها إسهامات "اهتمت بخصوصيّة الظاهرة ذاتها (بني سعد 1984 ، هني 1991) و أعمال أخرى اهتمت بطريقة غير مباشرة بهذ الظاهرة .(اليابس 1984 ، عبدون 1989)"[2].

منذ أكثر من 20 سنة[3] اعتمد هؤلاء و غيرهم من اقتصاديين ، جغرافيين و باحثين في الإجتماع و الديمغرافيا على محاولة شرح هذه الظاهرة على نطاق واسع (الإقتصاد غير الرسمي و القطاع غير الرسمي) أو حتّى مواضيع أكثر عمقا من دراسة لـ العمل المنزلي ، الخاص بالبيت ، السوق ...

إنّ معظم هذه الدراسات و التي أخذت طابع اقتصادي ، اجتماعي و ديمغرافي ، "حاولت تعريف القطاع غير الرّسمي في الجزائر على أساس القطاع الرسمي و أقرّت معظمها بأنّ نشاطات هذا القطاع تقع على هامش الإقتصاد الرّسمي"[4] : كما يقر بذلك الأستاذ بونوة شعيب (أهمّ المراجع) :

- Micro-entreprises de production non déclarées (Maarouf 1983; liabes1984)

- Petites activitées de revente (Bernard, 1992)

- Marché noir des biens et services (Benissaad, 1984)

---

[1] اعتمدت على بعض الأعمال و الإحصاءات التي قام بها بونوة شعيب ، بوفنيق و العيدي

[2] C. Bounoua , L'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE , N°9, 2ème semestre , 1995, pp 144

[3] C. Bernard, Le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques , Paris 1 , 1975, 407p

[4] C. Bounoua, l'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE ,N°09 , 2ème semestre 1995,pp 145-146.

- Spéculation sur les biens publics (Bernard, 1991)

- Marché du change parallèle des devises (Benbahmed, 1987)

بالإضافة إلى كونها تتهرّب من رقابة الدّولة و ميكانزمات التسجيل القانوني ، المحاسبي ، الضريبي و حتّى الإحصائي ممّا يضفي عليها الطابع غير الرسمي.

كما قدّم كلّ من الأستاذين بوفنيق و العيدي تصوّرا سيميائيا للقطاع غير الرسمي موضّح في الشكل (08)

جدول 8 : سيميائية القطاع غير الرسمي حسب بوفنيق و العيدي

المعيار القانوني	الهامشية	السلبية
غير جائز	أرضي	غير رسمي
غير شرعي	موازي	غير مهيكل
تدليسي	أسود	غير مسجل
جنائي	مستتر	غير مصرّح به
	خفي	
	سرّي	
	مكتوم	

المصدر :

BOUFENIK , ELAIDI , L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie , Tlemcen, (14-15-16) Nov. 2000.

كما يمكن ملاحظة حسب بوفنبق و العيدي دائما تيار هام من الدّراسات خصّ الجانب التجاري من القطاع غير الرسمي سواء مسّ ذلك الإقتصاد غير الرسمي(هيي) أو مفاهيم كالتشغيل، العمل غير الرسمي (كلكول و لقجع).

و قد اعتمد البعض على المفاهيم و التعريفات التي اعتمدتها المؤسسات الدولية (كلكول و لقجع) و البعض الآخر على مقاربات و مفاهيم أخرى حاول أصحابها اسقاطها على المجتمع الجزائري.

كما يبين بونوة شعيب أنّ (عبدون ، 1989) حاول تقسيم السوق الوطني إلى سوق رسمي و أخر غير رسمي و الذي قسمه بدوره إلى 3 فروع :

"1- سوق شبه رسمي ، أين نجد القطاع الخاص الذي رغم أنّه مسجل إلاّ أنّه يتميّز بعملية التهرب الضريبي و ممارسة أعمال و صفقات غير قانونية (مخفية).

2- سوق إنتاجي غير رسمي : و الذي يخص المؤسسات غير الرسمية في قطاع البناء الصناعة ، الخدمات ...

3- سوق المضاربة : و يشمل بيع السلع النادرة غير المتوفرة بصورة دائمة في السوق"[1].

"و قد اختار البعض الآخر (بن باحمد ، 1987) مجالات أخرى كسوق الصرف أين أبرز أهمية التحويلات المذخرة من طرف المهاجرين و مدى تأثيرها في عملية تمويل و تموين السوق الوطني بالسلع و الخدمات ، و هي بالتالي تعبر مقياس لسوق الصرف"[2].

"بينما أراد بعضهم (Bernard, 1992) إلقاء الضوء على نشاطات غير الرسمية الصغيرة التي تقوم ببيع المواد المستوردة أو المحليّة"[3] و إبراز وجود هذه النشاطات حتّى داخل المنازل و استقطاب هذه الأخيرة لبعض الفئات مثل المساعدين العائليين المتربصين و حتّى العاملين بالقطاع الرسمي.

و يبقى أنّ "أحمد هنّي" يعتبر من أهم الذين بحثوا في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من عدّة نواحي شملت كما يقر كن من بوفنيق و العيدي[4] : "النشاطات غير الرسمية و الخزينة ، أزمة التسديد القرض ، النقود و المعدل غير الرسمي التراباندو و الشرعية، الدوران المالي ، معدّل الصرف، العوائد و الهياكل الاجتماعية..."[5].

---

[1] Bounoua . C , L'économie parallèle en Algérie , les cahiers du GRATICE , N°9 , 2ème semestre , 1995 , pp 143-162

[2] المصدر نفسه ، ص143-162

[3] المصدر نفسه ، ص 143-162

[4] Boufenik.F , Elaidi . A, L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen,(14-15-16) Nov. 2000,p 14-16.

[5] لائحة بعض المراجع التي كتبها أحمد هني موجودة في الملحق .

إذ يبيّن هذا الأخير دور الهيآت الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد في خلق الإقتصاد غير الرسمي ، و يوضّح في نفس الوقت إلى أنّ الإقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة نابّحة عن إهمال الدولة و أنّها قد تزول بتدخلها، فالإقتصاد غير الرسمي حسبه هو مركب من مجموعة من الممارسات التي لها خصوصيات و منطق خاص و استقلالية بحيث أنّ تهربها من الضرائب و المراقبة القانونية لا يمثل إلا جانب من جوانبها .

و أنّ الإقتصاد غير الرسمي لا يمثل مجرد أزمة أو خلل في التوازنات الإقتصادية الكبرى و إنّما يعمل على إيجاد مجتمع (جديد) يشمل الأفراد الذين همّشهم القطاع الرسمي (Contre-société)[1] و هو بالتالي يبرز مشاكل منهجية من كون هل أن الإقتصاد غير الرسمي هو مكمل للمحيط الإداري الرسمي أو يمثل محيطا غير رسمي داخل المحيط الرسمي لكنّه ينخره من الداخل؟

إذ لا يرى هني النشاط غير الرسمي كمجرد ردّ فعل لقساوة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و يبقى أنّ هناك القليل من الدراسات التي اهتمت بالجانب غير التجاري في شكله العام كالعمل الخاص بالبيت[2] أو في أشكاله الخاصة مثلا (العمل الصحي....)، إذ صبّ الإهتمام كما ذكرنا سابقا على المفهوم الواسع للإقتصاد غير الرسمي ، القطاع غير الرسمي ، السوق ، التراباندو و لم تكن هناك إسهامات وفيرة تخص مواضع كالتشغيل ، البطالة ، الأجارة....

و قد حاولت بعض البحوث الميدانية في مدن مثل : وهران، أرزيو، سيدي بلعباس ، قسنطينة، أو أنّها مست أحياء مثل (المدينة الجديدة بوهران) حاولت وضع النقاط على بعض العوامل الإجتماعية ، الفردية أو الجماعية ، التي تخصّ الشباب، النساء، العمال و العائلة.

لكن هذه المقاربات أخذت في غالب الأحيان طابع نظري ، و يبقى استغلال النتائج الإحصائية يطغى على باقي الدراسات إلاّ أنّه على المستوى الإحصائي لا يوجد تقييم حقيقي للأشخاص الذين يمثلون هذا القطاع و هذا راجع لعدم وجود دراسات ميدانية مباشرة حيث يصعب إنجازها في أرض الواقع و التي تتطلب وسائل مادية و حتى معنوية هامة.

---

[1] A. HENNI, « Ajustement, économie parallèle et contre société » Revue Naqd N°7, 1994,p51

[2] A. Faouzi, « Le travail domestique » Insaniyat, Oran, N°1 printemps 1997, pp 7-17

و في الأخير فإنّ الجدير بالإشارة هو أنّ هذه المساهمات تبقى قليلة مقارنة مع الدراسات و الأعمال و الأبحاث و القرارات التي أقيمت خارج الوطن و التي خصّت القطاع غير الرسمي منذ نشأته خصوصا مع بروز " المخطط العالمي حول التشغيل" في بداية السبعينات . و يبقى أنّ حجم هذه الدراسات الوطنية هو قليل حتّى بمقارنته مع دوّل المغرب العربي و افريقيا[1].

و على العموم ، يبقى مفهوم القطاع غير الرسمي في الجزائر أمامه مجال للبحث و الإستكشاف. (العيدي و بوفنيق) :

"القطاع غير الرسمي كموضوع علمي ينقصه المزيد من البحث " [2]

دون أن ننكر الجهود التي قام بها عدد من الباحثين و الدارسين و التي تعتبر خطوة هامة نحو التعرف أكثر على هذا القطاع في بلادنا .

[1] C. Bernard , Nouvelles logiques marchandes au Maghreb, L'informel dans les années 80, CNRS? IREMAM? paris, 1991, 264p

[2] Boufenik, Elaîdi, L'informel en Algérie : Quelle approche ? Coll. International (L'économie informelle en Algérie), Tlemcen, (14-15-16 Nov) 2000, p 19.

4- خاتمة :

إنّ القطاع غير الرسمي بفضل نشاطاته المتعددة قد أصبح واقعا إقتصاديّا و اجتماعيا داخل كلّ المدن الجزائرية ، هذا موازاة مع تقلّص فرص العمل داخل القطاع الرسمي ، و بالتالي ظهور الفقر و الحاجة . الأمر الذي دفع العائلات إلى إيجاد طرق للتكيف مع الوضع الجديد. هذه الطرق تنوّعت في أشكالها لكن هدفها هو الحصول على العائد .

و عليه فالواجب معرفة هذا القطاع غير الرسمي إذا أردنا له أن يلعب دور إقتصادي يهيّؤه لأن يمثل نشاط مهيكل .

هذه المعرفة لحدّ الآن تبقى سطحية تتمثل في معرفة حجم و عدد اليد العاملة التي تمتصّها هذه النشاطات و ذلك بصورة غير دقيقة . و بالتالي تبرز الإشارة إلى عملية المراقبة و العقوبات التي يجب أن توجّه إلى عدّة أعمال و ممارسات تأخذ القطاع غير الرسمي كغطاء لها .

فحسب CNES [1] (المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي) أنّه يجب النظر لهذا القطاع بصورة إيجابية تسمح بإدماج النشاطات الخاصّة بإنتاج السلع و الخدمات ، و ذلك بصفة تدريجية في إطار يحمل أكثر شفافية . و تبيان ما يمكنه أن يفيد الإقتصاد الوطني .

[1] (CNES) 13ème session, plénière ,Alger ,1998, p 67.

الفصل الثالث

العمل المنزلي

العمل المنزلي

1- مقدمة

2- تعريف أولي

3- وظيفة العامل المنزلي

4- مرونة العامل المنزلي

5- معايير التفرقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت

5-1 العمل الخاص بالبيت

5-2 مفهوم التنعايش و الإستقلالية

5-3 العلاقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت

6- منطق العمل المنزلي

6-1 البحث عن العائد و محاولة تراكمه ؟

6-2 التضامن العائلي و استراتيجية البقاء

7- أسباب اختيار العمل المنزلي

7-1 الدوافع

7-2 المعوقات

8- مصدر المفهوم في الجزائر

9- عمل النساء في الجزائر

9-1 مقدمة

9-2 ضعف الإنتاجية عند فئة النساء العاملات

9-3 فئة النساء (النشطات) داخل القطاع غير الرسمي

9-4 مشاركة المرأة في الفئة العاملة

9-5 المرأة داخل المنزل بين العمل التجاري و العمل غير التجاري

10- خصائص سوسيوديمغرافية أساسية

10-1 حسب الجنس

10-2 حسب السن

10-3 المستوى الدراسي

10-4 الحالة العائلية

10-5 الممارسة و التنظيم

أ- لصالح من يكون العمل المنزلي؟

ب- طبيعة الأعمال المنزلية

ج- الوقت المخصص للعمل المنزلي

11- الموقف اتجاه العمل المنزلي

12- خلاصة

1- مقدّمة :

إنّ التحولات التي تصاحب تطور العمل غير الرسمي و التي لا تخضع لعوامل اقتصادية بحتة، هي مزيج لسلوكات اجتماعية تعبر عن إثبات الذات من جهة و نمط اقتصادي فرض نفسه ، يجب معرفته، مسايرته , تنظيمه .

حيث لم يعد للعمل غير الرسمي مكانا محددا أو تطبيقات بيّنة و الّتي تؤثر بصفة واضحة على التنظيم الإجتماعي. فهو لا يمثل مخرج لأزمة اقتصادية فقط و إنّما وسيلة لإبراز الذات . و عليه تبقى عدّة أسئلة تطرح من حيث :

- هل يجب التفكير في هذه الظاهرة من حيث ما يحيط بها مؤثرات فعالة ؟
- أو ما تحتويه هذه الأخيرة من خصائص و مميزات ؟

« Il n'y a pas de passage du petit au grand, à moins de croire que les petits fait ne sont compréhensibles que dans une totalisation . Ainsi se résument les choix méthodologiques »[1]

- هل أنّ القطاع غير الرسمي يمثل بقاء نماذج الإنتاج التقليدية ؟
- هل أنّ العمل غير الرسمي هو تعبير لسلوك يقوم به الفرد في فترة ما فقط أو هو استراتيجية تفيد البقاء ؟.

إنّ طبيعة النشاطات غير الرسمية تجعل منها أكثر قابلية و مرونة إذ أنّها تسمح لصاحبها بممارستها تحت أيّ ظرف زماني أو مكاني .

نجد أنّ العمل داخل القطاع غير الرسمي يتمثل في نشاطات عديدة قد لا يوجد بينها خصائص و عوامل مشتركة لكنّها تتعلق في معظمها بالقطاع الرسمي من حيث أنّها مثلا تتأثر بدخل العائلات الّذي يأتي من هذا القطاع .

إنّ تطور و تنوع أشكال هذه النشاطات كان نتيجة الأزمات الإقتصادية التي تعرفها الدول النامية و كان وسيلة للإندماج في عالم الشغل .

[1] (J. François. LAE). « Travailler au noir ». METALIE. (1986), ,p 226

و لقد عمدت فئة هامة إلى العمل (بصفة غير رسمية) داخل المنزل و القيام بنشاطات مخفية في اطار البيت بصفة مستمرة . أطلق على هذا النوع باسم العمل المنزلي Travail à domicile .

فهل أنّ العمل المنزلي يعبر عن وسيلة جديدة للإنتاج أو هو نمط من أنماط التشغيل أم أنّه فقط استمرار لبعض الأعمال الحرفية و التقليدية التي كان يقوم بها الآباء و الأجداد.

ذلك ليس أمرا بديهيا في عصر يشهد تقدما تكنولوجيا و تطورا لسوق العمل .

2- العمل المنزلي (عمل غير رسمي): Travail à domicile

تعريف أولي :

يمثل العمل المنزلي نشاط غير رسمي في الدول النامية من بينها الجزائر ، و قد استطاع أن يفرض نفسه بصفة واضحة في المدّة الاخيرة ، و هذا ما تعبر عنه مختلف الدراسات و الإحصائيات الّتي قام بها الباحثون و الهيآت الرسمية و غير الرسميّة .

نريد من خلال هذا التحليل إعطاء صورة بسيطة عن طبيعة هذا النوع من النشاطات و مدى انتشارها في الجزائر .

إذا كانت النظريات الاولية حول سوق العمل في اقتصاديات الدول النامية [1] لم تضع هذه النشاطات إلاّ في إطار القطب المهمش من المجتمع ، هدفها مواجهة الفقر و محاولة البقاء على قيد الحياة (Recherche de survie).

فإنه تمّ الإجماع فيما بعد[2] على احتوائها على خصائص و معايير و الّتي أقرّها تقرير كينيا و كلّ الندوات الدولية لإحصائي العمل[3] ، و يقيمها المكتب الدولي للعمل. (B.I.T).

و الّتي تخصّ سهولة ممارسة هذه الأعمال الّتي تتميز بسلّم مقيد للعمليات و الملكية العائلية للمؤسسات(وسائل الإنتاج)، و أين تعتبر اليد العاملة هي أهم عامل للإنتاج بالإضافة للّجوء

---

[1] LEWIS 1954 (انظر الفصل الأوّل حول مفهوم القطاع غير الرسمي)

[2] تقرير كينيا (1972)

[3] Conférence internationale du travail (82ème session) (1995) et 13ème conférence internationale des staticiens du travail (1993)

للموارد المحلية .كما أنّ الخبرة و المؤهلات الفنية تكون مكتسبة في معظمها خارج النظام المدرسي.

كلّ هذا يتم في إطار سوق يخرج عن كلّ قانون و مفتوح على المنافسة ، و يبقى أنّ الهدف هو خلق مناصب الشغل و الحصول على عائد .

يعتبر العمل المنزلي مع تنوع نشاطاته مجالا لصاحبه لمواجهة البطالة و اندماجه في عالم الشغل . و لكن في المقابل نلاحظ عدم قدرة السياسات و الإجراءات الحكومية على إيجاد صيّغ وطرق تمكّن العامل المنزلي من العمل في إطار عادي و رسمي ، رغم كلّ التوصيات و القرارات التي تعد و تنشر خلال الندوات و المؤتمرات العالمية حول العمل المنزلي[1] .

إنّ تطور مجال العمل المنزلي شمل الدول المتخلفة و المتقدمة على السواء ، رغم أن هذه الأخيرة استطاعت تكييف هذا النشاط داخل القطاع الرسمي[2]. لكن هذا لا ينفي وجود فئة هامّة تعمل في إطار خفي غير رسمي.

أمّا في الدول النامية و من بينها الجزائر فيتميّز العمل المنزلي كليا بالطابع غير الرسمي و بغياب كلّ أنواع الحماية و الخدمات الإجتماعية .

و الكلّ متفق على صعوبة إعطاء مفهوم واضح لهذا النشاط على اختلاف الدول و تنظيماتها الإجتماعية القانونية و الإقتصادية و السياسية و مدى النمو الذي تعرفه هذه الدول.

و لمعرفة هذه الظاهرة لا بدّ من تحليل هيكلي لقطاعات هذا النشاط الإقتصادي و تحديد مجالاته و الاعتراف بحقوق هذه الفئة و خلق مناخ تفاهم بين مختلف الهيآت المعنية ، و العمل على دراسة هذه الظاهرة و تحضير الإحصائيات و المعلومات التي تساهم في فهم أبعاد العمل المنزلي.

إنّ العمل المنزلي مفهوم متعلق بفئة شغيلة تمارس نشاط له خصوصياته و ميزاته.

---

[1] (« Conférence internationale du travail - 1984 » a insisté sur la nécessité de concevoir des voies permettant de protéger les T.D)
(1988 : Elaboration des programmes relatifs à l'étude des conditions juridiques , économiques, et sociales des T.D)
(1990 : Evaluation de l'expérience de divers pays en matière de protection et d'organisation des T.D)
(1995: Législation et application de programmes . Analyse des répones gouvernementaux)

[2] B.I..T 1995, Modèle d'entreprise flexible

2- وظيفة العامل المنزلي :

حسب التعريفات المقدّمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)[1] و المكتب الدولي للعمل(B.I.T)[2] فإنّ العامل المنزلي (Travailleur à domicile) يعرّف كالتالي : هو فرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت بصفة شخصية و يستفيد من هذا النشاط بحيث أنّه يسمح له بالحصول على عائد.

يتمثل العمل المنزلي في إنتاج السلع و أداء الخدمات لصالح مستخدم (Employeur ou sous-traitant) في غالب الأحيان ما يكون له نفس النشاط داخل القطاع الإقتصادي الرسمي ، و يكون ذلك في إطار عقد عرفي (morale) لا يخضع لأيّ مراقبة مباشرة . و عليه فإنّ العامل المنزلي يمثل إمّا صفةو موظف أجير أو مستقل (Salarié déguisé ou indépendant) و هو يقوم بنشاطه داخل المنزل بصفة شخصية، و يتحصل على المواد الأولية و الأدوات اللّازمة للعمل إمّا عن طريق المستخدم أو يقوم هو بشرائها و إدماج ذلك في التكاليف ، و يتم ذلك دون أيّ مراقبة مباشرة .

يعتبر العامل المنزلي مستقلا إذا كان هو يقوم بتحديد السعر ، بتسويق منتوجاته و باقتناء المواد الأولية اللّازمة .

و هو بمثابة موظف إذا كان يتعامل مع مستخدم واحد فقط ، أمّا إذا تعدد مستخدموه فإنّه يصبح مستقلا له حقّ اختيار الطلبات.

و قد تبدو صعوبة التفريق بين (موظف) و (مستقل) في الجانب الميداني خاصة بصفة جلية في حالة استخدام العمال المنزليين لعمال منزليين آخرين، وسطاء أو مساعدين عائليين حيث أنّ أفراد العائلة يساهم كلّ منهم في العمل داخل المنزل بصفة شخصية مباشرة أو غير مباشرة .

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء) معلومة إحصائية رقم 48 جوان 1989

[2] المكتب الدولي للعمل – 1995 (Conférence internationale du travail)

أمّا علاقة العمل فتتميز بدفع راتب محدد في العقد المعنوي المتفق عليه سابقا و هو غالبا ما يكون نقدا . يمثل هذا العائد حجم الإنتاج بالإضافة إلى التكاليف التي تصاحبه ، بحيث أنّ اعتماد الوقت المخصص للعمل كمقياس ليس ممكنا دائما .

من جهة أخرى فإنّ هذا النشاط يتميز بغياب كلّ حماية اجتماعية و كلّ ضمان يخصّ العائد (التسريح أو الطرد)، تعويض البطالة ، التّأمينات الخاصة بالحالة الإجتماعية (Indemnité de maladie ou de maternité).

إنّ العامل المنزلي حرّ في تنظيم وقت عمله (بالأخذ بعين الإعتبار أجل الطلبات) و هو بالتالي حرّ في اختيار أيام الراحة و العطل (لكنه قد يكون مجبرا على التوقف عن العمل في حالة عدم وجود الطلبات).

و في غياب كلّ نوع من أنواع الحماية الإجتماعية السابقة الذكر قد تبرز سلوكات اجتماعية تعوّض النقص في هذا المجال تتميز بالمساعدة و التضامن.

قد نجدها أيضا في علاقة العامل مع المستخدم في حالة نزاع ما أين يكون الحلّ هو اللّجوء للإتفاق أو الصلح في إطار عائلي أو قد يؤدّي ذلك أحيانا لتوقيف العقد المعنوي أو حتّى الذهاب للقضاء.

4- مرونة العمل المنزلي :

إنّ العمل المنزلي حتّى و إن نسب كغيره من النشاطات غير الرسمية للأزمة الإقتصادية و المالية (1985-1986) فإنّه أنتج أهمية استراتيجية تمثل في المؤسسات الصغيرة ، التشغيل ، إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية فقط دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة.

إنّ المرونة الّتي يتميز بها هذا النوع من النشاط سمحت بانتشاره بشكل واسع النطاق، مسّ فئة النساء خاصة لعدّة اعتبارات ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية. فقد تكون هذه الفئة مجبرة على العمل في هذا الإطار لتكميل العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمسّ العائلة .

و أيضا نظرا لطبيعة النشاطات الغالبة (dominantes) التي تختص بطابع الجنس الأنثوي مثل : الخياطة ، الحبك ، الطرز، النجادة، الأعمال الحرفية ، الإعتناء بالأطفال.

بحيث أنّنا نجد بعض الرجال يلعبون دور المستخدم أو الوسيط، مهمتهم القيام بالأعمال الثانوية من جمع و توزيع المواد الأولية و السلع المصنعة ، حتّى و إن كان وجودهم لا ينكر فيما يخصّ الأعمال الحرفية التي يتطلب بعضها قوّة عضلية.

في ظل الأزمة الإقتصادية ظهر العمل المنزلي كوسيلة للإندماج في سوق العمل داخل القطاع غير الرسمي و الذي أصبحت له قدرة على خلق مناصب التشغيل و تحصيل العوائد في فترات الأزمات مع العلم أنّ هذه القدرة تزيد كلّما نقص التشغيل داخل القطاع الرسمي.[1]

هذه المرونة تتمثل أيضا في عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية و هي تخصّ جانب العوائد سواء بالنقص أو الزيادة .

كما أنّها تعبر من جهة ثانية على الشطارة و جودة التصرف (La débrouillardise)[2]، و التضامن ، الإستقلالية و التعايش كلّها مفاهيم سنتطرق إليها لاحقا .

و من ثمّ أصبح الإهتمام يعطي للجانب الإجتماعي عند نهاية الثمانينات ، الشيء الذي سمح مثلا باندماج ما كان يسمى بالإقتصاد الشعبي[3] (Economie populaire) في إطار الإقتصاد غير الرسمي.

و يبقى أنّ التحليل الإقتصادي في هذا المجال أصبح عاجزا على احتواء و فهم بعض التحولات الإجتماعية و معرفة أهدافها , اتجاهاتها .

و حتّى نستطيع الإلمام بهذا الموضوع يجب أوّلا أن نميز معايير للتفرقة بين اقتصاد أو عمل تجاري و آخر غير تجاري.

---

[1] حالة الجزائر من منتصف الثمانينات إلى اليوم.

[2] Article 15 de la const. Zaïroise : « Débrouillez -vous vous êtes chez vous » (Incapacité d'offrir des emplois)

B. Lautier, l'économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994,p 20-38

[3] مفهوم " الإقتصاد الشعبي" كان يستعمل خاصة في أمريكا الجنوبية منذ نهية السبعينات

5- معايير التفرقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت :

إنّ مفهوم العمل المنزلي بصفة عامة قد يشمل عدّة فئات ، من الصعب و ليس بالإمكان وضعها في نفس المقام. فئة تعمل بصفة منظمة و دورية، و مجموعة أخرى تقوم بهذا العمل بصفة مؤقتة، متقطعة و غير منظمة، و يكون هذا التمييز حسب الحاجيات العائلية أو الحاجة للعائد أولا الذّي يأتي من هذا العمل. الشيء الذي يؤدي بنا إلى التفريق بين الإنتاج المخصص للتبادل في السوق و الذي يكون عن طريق النقد و الإنتاج الذي يذهب للاستهلاك الذاتي أو المقايضة أو حتّى التبادل دون مقابل .

و عليه يجب التمييز و عدم إدماج النشاطات التي تنتمي إلى العمل الخاص بالبيت ، و التي تعبّر عن الهواية أو الرغبة فقط[1]، حيث لا يمكن لشخص القيام بذلك بدلا عن شخص آخر.

مثلا : تحضير الأكل أو العناية بالأطفال ، نشاط يمكن تفويضه لشخص ثان لكن، عملية الأكل أو مشاهدة الفيلم أو الذهاب للسينما فهذا أمر غير ممكن على الإطلاق.

و بالتالي فإنّ الإنتاج الذي يأتي من العمل الخاص بالبيت (Travail domestique) غالبا ما يستهلك داخل العائلة بمفهومها الواسع.

الشكل (1)

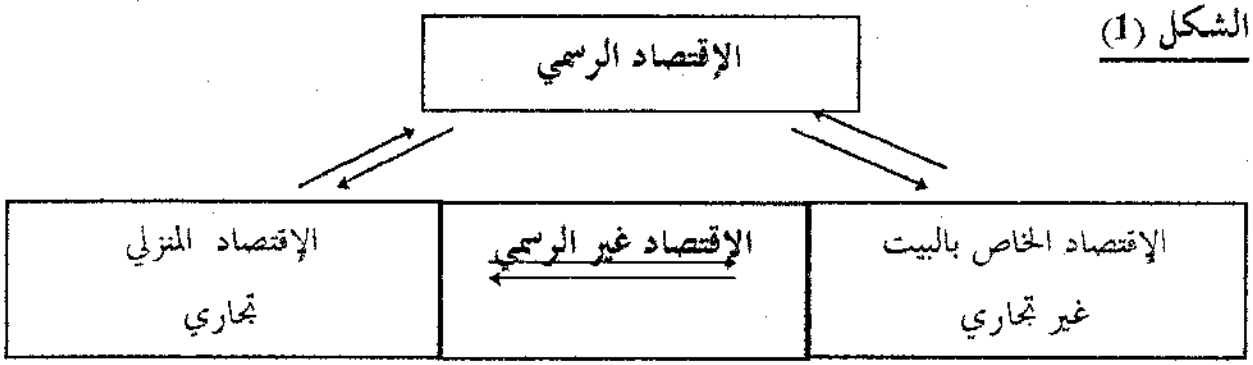

5-1 العمل الخاص بالبيت :(Travail domestique)

إنّ هذا النوع الذي يمثل الإنتاج الذاتي و الذي يباشر من طرف العائلة في المنزل لا يعود على هذه الأخيرة بعائد و لذا يجب عدم الخلط بينه و بين العمل المنزلي.

[1] العمل المنزلي هو نشاط قد يمارسه عدّة أشخاص (يمكن تفويضه لشخص آخر)

خلال عشرية الستينات و السبعينات مثّل النشاط داخل المنزل مجالا للنساء و لإعتراضهنّ على المعاملة التي يلقونها في القطاع الرسمي [1](Windebank , 1991) Protection féministe و التي أدّت إلى إعطاء أكثر أهمية للنشاط الذي لا يأتي منه عائد و إلى إعادة النظر إلى مفهوم تقسيم العمل بين الرجل و المرأة و التفرقة بين النشاط الذي يعود بعائد و الهواية.

إن أول استعمال لكلمة "إقتصاد منزلي" économie domestique كان من طرف (Gershuny, 1979) ثمّ إنتاج منزلي (Gronan, 1980) و "اقتصاد العائلة" (Becker, 1981). و المقصود هنا بالبيت أو المنزل هو المحيط العائلي الذي يتجمع فيه عدّة أفراد.

و يقصد بالإنتاج الذاتي خلق و تحويل المواد قصد الاستهلاك داخل البيت أو التبادل دون مقابل ، و يكون ذلك مقاسا بالوقت المخصص له ، كما أنّه يتميز بتوزيع الأعباء (تقسيم العمل بين أفراد العائلة)[2] ، مثلا: (البستنة ، تربية الحيوانات ، الطبخ ، الخياطة ، تنظيف البيت ، العناية بالأطفال...)[3].

كلّ هذا لا يعني أنّ هذا النوع من النشاط مستقل بل له علاقة وثيقة مع الإقتصاد القائم على التبادل فكل نشاط يدخل في إطار هذا النوع يتطلب موادا تجارية و أدوات من السوق ، حتّى أننا نلاحظ مثلا زيادة في عرض المواد و الأدوات التي تخص هذا النشاط(أدوات التصليح مثلا)[4].

بالإضافة إلى العوائد التي تأتي من القطاع الرسمي عند ممارسة عمل داخل هذا القطاع.

ADAIR .P, « une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du [1]GRATICE , n0 18, 1 er semestre 2000 ,pp 15-17

[2] هناك أعمال خاصّة بالذكور (مثل : التصليح الميكانيكي ، البستنة...) و أعمال تخصّ الإناث (مثل: التنظيف، الطبخ...)

[3] Les activités -types de (Hawrylyshyn, 1976), . ADAIR.P ,Une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique , Les cahiers du GRATICE ,n°18 ,2000 ,pp 17.

[4] زيادة مبيعات أدوات التصليح (Outils de bricolage)

الشكل (2)

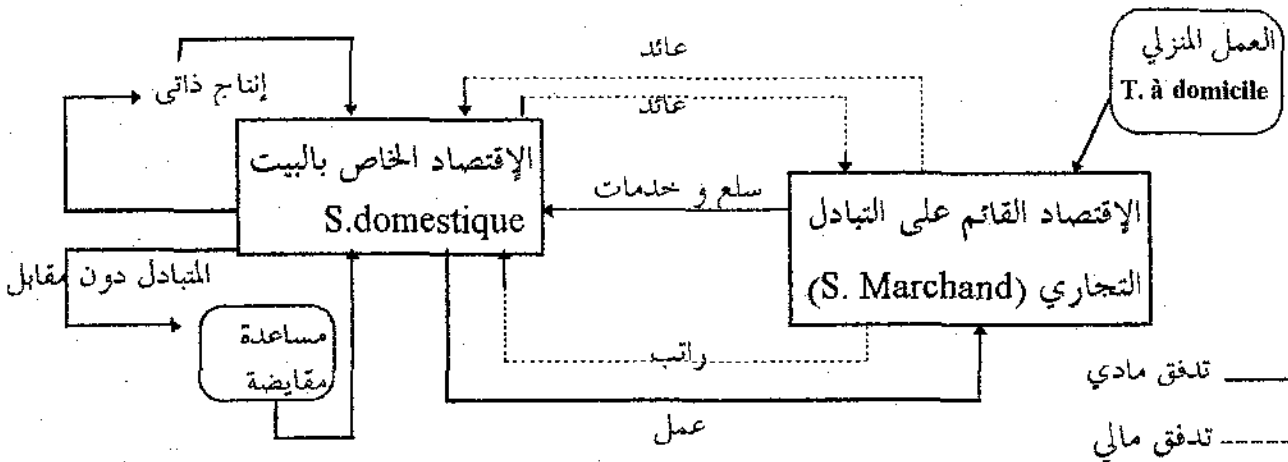

المصدر : ADAIR, l'économie informelle, antropos 1985

إنّ الإنتاج الّذي يأتي من العمل الخاص بالبيت غالبا مـا يستهلك داخل العائلة بمفهومها الواسع ، الذي قد يشمل مجالا أكبر من العائلة داخل المنزل الواحد .

***إنتاج جماعي** : (Production communautaire)

و التي تشمل الخدمات داخل إطار العائلـة الكبيرة ، الجيران، الأصدقـاء ،... و تتفـاوت أهميتهـا حسب التركيز السكّاني أو بتعبير اخر الكثافة السكانية في منطقة ما.

***إنتاج الجمعيات** (La production associative)[1].

تقوم الجمعيات بخدمات اجتماعية منظمة،أين ينعدم في غالب الأحيان، التصريـح بهـذه النشـاطات أو من يقوم بها خاصة إذا كانت تستخدم أفراد متطوعين، و هذا ما يعرف بـ" العمل التطوعي".

و منه يمكن القول أنّ توسيع مجال هذا النشاط على هذا المستوى يسمح لنـا بنشـأة مفهـوم التضامن و التعايش مقابل الإستقلالية الّتي تطمح إليها العائلة.

[1] "La production associative est à la limite de l'économique informelle"(E.Archambanlt et x.greffe) (Les économies non officielles), Paris, la découverte, 1984 ,p 13.

[2] (Voler du temps au patron , c'est récupérer son dû) . P. ADAIR ,l'économie informelle , Edit Anthropos, 1985,p 117-118.

5-2 مفهوم التعايش و الإستقلالية:

إن محاولة التهرب من العمل المأجور(الرسمي)و محاولة اكتساب الخبرات خارج الإطـار و الطابع الرسمـي الـذي يمـارس ضغطـا علـى العـامل الـذي قـد يقـابل ذلـك بتصرفـات سـلبية اتجـاه المستخدم[1] سواء كانت الدّولة أو القطاع الخاص .

مثلا التصريح بالقيام بأعمال الخياطـة و الطـرز مـن طـرف النسـاء العـاملات في المؤسسـة الوطنيـة للمواصلات السلكية و اللاسلكية (E.N.T.C) أثناء أوقات العمل.

الشيء الذي يعمل علـى الـتراجع مـن المؤسسـات الكـبرى (Froides) مثل الدولـة ، النقابـات ، الأحزاب ... نحـو المؤسسـات الإجتماعيـة الصغـيرة (Chaleureuses) مثل العائلـة ، الأقـارب ، الحي ... و تبقى الإستقلالية هي سبيل الإبداع ، الخلق و الطموح من جهـة و مـن ناحيـة أخـرى فهي تتأرجح من قيمة الاستعمال و قيمة التبادل بين الإنتاج الذاتي و السوق.

إنّ توسيع مجال هذا النشاط على مستوى أعم يسمح بنشـأة مفهـوم " التعـايش " الّـذي يعـبر عـن اندماج اجتماعي (يأخذ عدّة أشكال) و يكون ذلك علـى حسـب مقـر الأفـراد و حسـب حجـم التجمعات ، أين نجد التعاون و تبادل المساعدة [2] و إعادة التوزيع على مستوى التجمع و هذا على المسـتوى المحلـي (Réseaux locaux) ، و حتّـى التضـامن[3] بـين التجمعـات نفسـها (Associations bénévoles) .

[3] L'autonomie: « principe du savoir faire de l'homo- habilis » . P. ADAIR,(l'économie informelle , Edit Anthropos ,1985,p 118-119

[2] « Réciprocité du don- contre don - L'entr aide » P. ADAIR, l'économie informelle, Edit Anthropos, 1985, p 122

[3]« La société n'est pas une simple somme d'individus , mais le système formé par leur association représente une réalité spécifique qui a ses caractères propres » E. DURKEIM ,les règles de la méthode sociologique ,pp 102

هذا التعايش لا يوجد بصفة متطابقة في كلّ مكان فلا يمكن لأحد العيش بمعزل عن الآخرين ، لكن كل له طريقة في تنظيم حياته (vivre ensemble mais vivre autrement) حيث أنّ هناك بحث دائم عن أكبر تقارب اجتماعي (العمارة ، الحي...) دون أن ننسى بعض الحالات الخاصة[1].

إنّ المساعدة و المعاملة بالمثل ليستا دائما متساويتان بل هناك اعتبارات أخرى قد تحل محل ذلك من تضامن ، مودّة ، تقدير ، إعجاب ، إكبار ... و التي ليس لها أيّ ثمن أو مقابل مادي .

مثل : (العناية بأطفال الجيران مقابل التنقل معهم لرحلة ما) أو القيام بالتسويق لفائدة الجارة المسنة الّتي تمنح عند العودة شيء من الحلويات...

كلّها تصرفات و سلوكات لا تعترف بالسوق أو التبادل الجاري فيه و قد يمكن توسيع مجال ذلك إلى (الجمعيات ، النوادي ...) التي تقوم حتّى بالإشهار المجاني.

5-3 العلاقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت :

يتمثل العامل المشترك بينهما أنّ كلاهما يتمان داخل إطار المنزل غير أنّ أحدهما تجاري قابل للتبادل داخل السوق و أين نجد عملية استعمال النقود ، أمّا الثاني فيتميز بانعدامهما . كما أنّ طبيعة نشاطات تتقارب إن لم تكن نفسها في بعض الأحيان ، رغم اختلافها في الكمّ و النوع .

و عليه فإنّ معظم الذين يقومون بهذه النشاطات لهم نفس الخصائص و الميزات الإجتماعية رغم أنّ الأوّل يعود بعائد بينما الثاني لا ينتج قيمة استعمال . من جهة أخرى نلاحظ أنّ تقسيم العمل في كلا النوعين ليس متوازنا بين الجنسين و ذلك سب طبيعة الأعمال و بصفة عامّة يمكن القول أنّ هذا يتفاوت بين العائلات حسب الحالة الإجتماعية و الإقتصادية .

دون نسيان العلاقة التي تعتمد على التبادل التجاري و العوائد التي تأتي من النوع الأوّل نحو الثاني[2] .

[1] K.Marx (Dans les eaux glacées du calcul égoïste), P. ADAIR ,l'économie informelle , Edit Anthropos,1985, p 124

[2] أنظر الشكل رقم 2 (تعريف العمل الخاص بالبيت)

هذا التّأثير المتبادل سمح بالقول بأنّ الإنتاج غير التجاري (داخل البيت) لا يذهب للاستهلاك النهائي بل هو استهلاك وسيط لسلع و خدمات يسمح بإنتاج و استهلاك سلع و خدمات أخرى[1] (Lancaster, 1996)

مثلا : شراء سيارة من الحجم الصغير أو من الحجم الكبير هو اختيار يقيس فيه المشتري مدى الاستفادة من السيارة (السياحة ، عمل ...) فالاختيار هنا مرهون بطبيعة الاستعمال بالإضافة إلى قيمة المزايا التي تقدّمها السلعة أو الخدمة لا بالخصائص الذاتية للسلعة .

بينما (BEKKER, 1981) يجعل من النشاطات غير التجارية كبدائل النشاطات التجارية – و يعتبر أنّ العائلة هي وحدة إنتاج (داخل المنزل)[2] أين نجد أنّ قيمة الاستعمال لا تتأثر بالسلع التجارية و إنّما بالمواد النهائية التي تنتجها العائلة .

6- منطق العمل المنزلي :

6-1 بحث عن العائد و محاولة تراكمه :

إذا كان العمل المنزلي يعبر عن سلوكات تتأثر طبعا بالتحولات الخاصّة بالسعر و العائد .

فإنّ هذا السلوك هو مخرج للأزمات أو بدرجة أقل مخفف من حدّتها.

إنّ منطق البحث عن العائد و محاولة تراكمه[3] [و هنا يجب أن نفرق بين المنطق و الإستراتيجية ، حيث أنّ المفهوم الأول هو مفهوم ليس عقلاني بالضرورة و هو نتيجة التحليل الإقتصادي أو باحث في علم الإجتماع و هو يعبر عن منهج أكثر ممّا هو سلوك . بينما الإستراتيجية تكون مرتبطة بمشروع ما على المدى الطويل تكون في محيط معارض].

---

[1] Lancaster يتبنى مفهوم "الإستهلاك الموسع" La consommation élargie

ADAIR .P, « une mise en perspective macro-économique de l'économie domestique », les cahiers du GRATICE , n0 18, 1 er semestre 2000,pp 20.

[2] BEKKER , 1976 « La petite entreprise »

[3] Mentalité capitaliste (chercher le profit maximal dans le but de l'accumuler)

B. Lautier, l'conomie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte, 1994,p 59-60.

ليس بلأمر البديهي فإنّه ليس بالضرورة أن يكون الحصول على أكبر عائد يعبّر عن التراكم خاصّة أنّ السلع و الخدمات تبادل داخل إطار السوق. و عليه فإنّ وجود استراتيجية غير اقتصادية قد تكون البديل .

هذه الاستراتيجية التي تعبر من العلاقات العائلية ، العرفية و الدينية و حتّى السياسية تجعل من عملية الحصول على العائد فقط كعامل من عوامل استراتيجية البقاء . كما أنّ وجود تراكم في ظل أيّ تغيير تقني هو ناذر الوجود و ما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا راجع لطبيعة النشاطات و صعوبة اللّجوء للقروض البنكية . في غياب الضمانات يبقى الإدخار و التضامن[1] هي الوسيلة الوحيدة، لكنّها تتطلب قواعد تتمثل في (الثقة ، المحبة...) رغم بعض الإستثناءات[2] التي قد تعترض ذلك .

بالإضافة إلى وجود منافسة القطاع الرسمي الذي يؤدّي إلى تخفيض التكاليف داخل النشاط المنزلي الذي يكون باديا للعيان في حالة أيّ تراكم أو تقدّم تقني .

و عليه يمكن القول أنّ عملية التراكم لا توجد في إطار هذا النشاط إلاّ إذا كان هذا النشاط يأخذطابع غير شرعي(Trafic.....).

6-2 التضامن العائلي و استراتيجية البقاء :

إذا رأينا أنّ عملية التراكم هي أمر غير ممكن ، فهذا يؤدّي بنا إلى التفكير بصفة غير اقتصادية .و عليه يعتبر التضامن العائلي أو استراتيجية البقاء هما المحركان الأساسيان لهذا النوع من النشاط ، حيث يسمح ذلك بالحصول على قروض أو حتّى هبات (الأب لإبنه...) بطريقة قد تكون آلية (المساعدة خلال الأزمات أمر لا يستجدي التفكير)[3] أين نجد منطق الإنتاج العائلي

[1] الجمعيات: لم توجد لتمويل النشاطات المنتجة فقط و إنما لتمويل مصاريف و تكاليف : الزواج، الميلاد، الوفاة....

[2] (Des fois , on prête qu'aux riches ou surtout au moins pauvres)

B.Lautier , L'économie informelle dans le tiers monde , la découverte,1994,p 61.

[3] « La solidarité est un moyen de pallier des évenements facheux , ou une crise conjoncturelle » B . Lautier , l'économie informelle dans le tiers monde ,la découverte ,1994, p 69.

يطغى على منطق نمو المؤسسة الفردية . (فلا يمكن تسريح الزوجة أو الإبن من العمل) لكن في المقابل هناك انخفاض العائد الفردي داخل العائلة.

إذن يمكن القول أنّ التضامن يعمل على احتواء الأزمات باعتماد استراتيجية تفيد البقاء تعبّر عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس هذه الاستراتيجية .

ضمن هذا الإطار و إذا لم يكن العائد هو الهدف الوحيد من ممارسة النشاط المنزلي فما هي أسباب اختيار هذا العمل التي جعلت فئة هامة من المجتمع تعتمده كنوع من أنواع التشغيل داخل القطاع غير الرسمي .

7- أسباب اختيار العمل المنزلي :

7-1 الدوافع :

إنّ الدوافع التي تسمح باختيار هذا النوع من النشاط ليست في مجملها إقتصادية و المتمثلة خاصة في :

- انخفاض تكاليف اليد العاملة (مشاركة الأسرة) و التكاليف الخاصّة بالكراء ، الكهرباء، التدفأة ، التأمين ، الأكل...إلخ

- خلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة و النقص من عملية النزوح الريفي .

- المرونة التي يقدمها للعامل و المستخدم و التي تسمح بزيادة الأرباح ، تجاوز إجراءات و أعباء سوق التشغيل ، تخفيف تكاليف اليد العاملة و تجاوز القانون .

- وسيلة لتخفيض الأجور و التهرب من الضرائب و التكاليف الإجتماعية بالإضافة إلى الضغوط النقابية .

هناك أسباب لا تقلّ أهمية تأخذ الطابع الإجتماعي خاصّة نذكر منها :

-إنّ ممارسة العمل في إطار خفي عن العيان يجعل من العامل في مأمن من المزايدات .

- المساهمة في العائد العائلي مع البقاء داخل المنزل للعناية بالأطفال .

- اجتناب التنقل اليومي و معه المشاكل الناجمة عن ذلك من تكاليف ، تعب ، قلق، ...

- الحرية[1] التي يجدها العامل داخل البيت و ذلك لعدم وجود مراقبة مباشرة

- الإندماج المباشر في سوق العمل لفئة النساء لما تكون العادات و التقاليد الثقافية تمنع ذلك ، حتّى و إن كان توزيع و تسويق السلع مهمة يقوم بها الرجال (أحد أفراد الأسرة) .

- رفض التنظيم الإداري للعمل الرسمي و الحصول على الحرية ، التقدير ، اقتصاد الوقت ، إبراز الشخصية و الذات و الذوق بالإضافة إلى القدرات و الإمكانيات.

لكن ما يقدّمه العمل المنزلي لصاحبه من إيجابيات لا ينفي المعوقات التي تواجه ممارسته أيضا .

7-2 المعوقات [2]:

يتميز العمل المنزلي بالوقت الطويل الذي يتطلبه في غالب الأحيان مقابل أجر ضعيف مقارنة بالأجر الرسمي و في غياب كلّ نوع من أنواع الحماية [3] . إنّ حجم العمل إذا زاد عن حدّه قد يؤثر بصفة سلبية على صحة و نوعية الحياة اليومية . دون أن ننسى ظرفية هذا العمل حيث يكون العامل المنزلي في بدايته مجبرا على قبول العروض المقدمة ، و قد يتخلى حتّى على أيام الراحة المخصصة و ذلك لتلبية الطلبات..

و عليه فإنّ العمل المنزلي يعمل على دمج الحياة المهنية بالحياة العائلية بالإضافة إلى أنّ الأشخاص الذين يمارسون بعض هذه النشاطات قد يتعرضون للخطر من جراء استعمال الآلات التي تأخذ مكان داخل البيت و الأدوات الحادة (الإبر، المقص...) ثمّ الإزعاج و التعب الذي يسببه الصوت. الشيء الذي لا يسمح بممارسة حياة عائلية بصفة كاملة من القيام بأعمال خاصة بالبيت و العناية بأفراد الأسرة .

كما أنّ الأدوات و الآلات المستعملة قد تأخذ مكان في المنزل خاصّة إذا كان صغير و هنا يكمن الخطر بالنسبة للأطفال . و عليه فإنّ العمل المنزلي يصبح نشاط يساهم فيه كل أفراد العائلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] أنظر مفهوم التعايش" الاستقلالية" صفحة 85

[2] بالإضافة إلى استخدام الأطفال ، التهرب من الضرائب و المساس بالإقتصاد الوطني ، الضغوط النقابية ...

[3] عائد العمل المنزلي قليل عموما لا يسمح بالإقتطاع لصالح الضمان الإجتماعي دون نسيان الإجراءات و العراقيل الإدارية التي تخص هذا الميدان .

و بالتالي يمكن القول أنّ عملية اختيار الفرد سواء كان امرأة أو رجل للعمل المنزلي هو أمر رهين بأهمية الدوافع التي تحفز على ممارسة مقابل المعوقات التي لا تشجع هذه الممارسة و عليه تبدو أنّ الحاجة هي أمّ الاختيار .

8- مصدر مفهوم العمل المنزلي في الجزائر :

لقد ثبت وجود هذا القطاع لأوّل مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العام للسكان و السكن (RGPH1977)الذي أجرى في تلك السنة هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرّة بـ "نساء مشتغلة نسبيا" (Femmes partiellement occupées).

إنّ إحصاء سنة 1966 (RGPH 1966) لم يذكر أيّ شيء عن هذه الفئة ، و اهتم فقط بتبيان معدّل الإنتاجية الضعيف لفئة النساء . و عليه فإنّ إحصاء 1977 أبرز لأوّل مرة وجود هذه الفئة دون إعطاء تعريف حقيقي واضح و تمّ فقط الإشارة لـ F.P.O (نساء مشتغلة نسبيا)

فيما بعد سمحت البحوث الميدانية (MOD) بإحصاء هذا النوع(F.P.O) الذي كان في تزايد مستمر و هام . 66008 في سنة 1982 ثمّ 100.000 في سنة 1983 و 180000 في سنة 1985 و 145000 في سنة 1989 (و تبقى هذه الإحصائيات بعيدة نوعا ما عن الواقع).

الشيء الذي أدّى إلى إدراج أسئلة و تقنيات جديدة في البحوث الميدانية و ذلك حتى سنوات (1989 - 1990) مما سمح بمعرفة مثلا : [1]

- أنّ 200000 بطال صرح بأنه قام بأعمال و نشاطات في قطاع البناء و الزراعة و أنّ 159000 امرأة يمكن إدراجها داخل هذه الفئة (F.P.O) رغم إقرارها الأولى بعدم ممارسة أيّ عمل.

و يعتبر البعض أن هذه الأرقام ما تزال بعيدة عن الواقع و أن هذه النشاطات في تزايد يقدر بـ 56,8 % خلال خمس سنوات[2] و أن أهمها داخل الوسط المدني و الحضري. و حيث أن البحث البحث الميداني لـ(ONS) الديوان الوطني للإحصاء يقر بأنه :

[1] البحث الميداني 1992 (ONS)

[2] N.E HAMMOUDA, (L'activité féminine un indicateur des mutations économique) Revue statistique ALGER ONS n°3 .Avril/Juin 1984,pp 29-35 .

مثلا:26 % من هذه العائلات لها الة خياطة و هذا السؤال يطرح في علاقة ذلك مع زيادة النشاطات داخل المنزل.

هذه الفرضية موجودة أيضا بصورة أخرى عند ديب معروف[1] (باحثة في علم الإجتماع) التي تبين أنه في تلمسان (Médina de Tlemcen)

« Les brodeurs sur velours sont en voie de disparition (....), la relève étéant prise par les femmes travaillant àdomicile »

أين قامت هذه الأخيرة بملاحظة الميزانية و الوقت المخصص عند هذه الفئة. وعن طريق بحث طويل توصلت إلى أن النشاطات المنزلية التي تخص (الحبك، الخياطة، الطرز، Matelasserie) تنتج تدفق نقدي سنوي يقارب 5 ملايير سنتيم و تسمح بتشغيل 1500 عامل[2].

بينما في تيزي وزو (Par M.Virolles - Souibes) نعلم أن العاملة في الة الحبك (Tricotage) داخل المنزل تتقاضى 70 دج مقابل قميص (و ذلك بحياكة قميصين في اليوم) مما يجعلها تتحصل على 54.000دج سنويا (بنزع بعض المصاريف).

كما أنه في الجزائر العاصمة مثلا: عدّة دروس في الخياطة و الحياكة كانت تقدم في البيوت بالإضافة إلى الأعمال التي كانت تمارس في محيط بعيد نوعا ما عن العائلة و الأقارب.

و عليه فإن العمل النسوي أخذ طابع (أكثر من دول المغرب العربي الأخرى) العمل الغير المأجور و غير رسمي. هذا النوع من الإستقلالية تزداد نظرا لطبيعة النشاطات المتميزة بإنتاج تقليدي (مشترك مع النظام العام مثل: تلمسان).

كل هذا دون الأخذ كذلك بعين الإعتبار العمل داخل المنزل و أيضا الخاص بالبيت كنشاط غير معترف به و عامل إقتصادي غير مسجل، و الذي له دور هام في توازن ميزانية العائلة و في بعض الأحيان تأمين تماسك الأسرة بفضل هذه الأعمال داخل المنزل و دون الأخذ بعين

[1] CH. DIB Marouf ,contribution à lapetite production marchande àTlemcen, rapport sur la Médina de Tlemcen,CERDO, Oran 1983.

[2] Cité par M.Virolles-Souibes (Du pécule au salariat, travail et stratégies féminines,collectif côté femmes)-Approches éthinographiques, PARIS, L'Harmattan, 1986 ,p 199 .

الإعتبار لنشاطات تجارية أخرى مثل نشاط الدلاّلات الاّتي تقمن بالتجول لبيع المجوهرات و بعبارة أخرى كوسطاء بين العارضين و الطالبين مقابل مبلغ معين.

هذا التوسع و التنوع للنشاط المنزلي يعبر على "زيادة الطلب على السلع المنتجة (....) متميزة بنوع من الزبائن ذو مستوى متوسط.. " (أديب معروف) بالإضافة إلى هذا فإن هذا النشاط الذي يخص فئة النساء (FPO)يبدو المصدر الوحيد أمام النساء اللاتي ليس لهن مستوى علمي هام و اللاّتي لم يستطعن الإندماج داخل القطاع الرسمي.

فمنذ سنة 1987 فئة "النساء المشتغلة نسبيا" انتقلت من 62500 عاملة إلى 140000 بزيادة 82000 فرد خلال 3 سنوات.

هذا الرقم كان يمثل 25,9 % من مجموع النساء العاملات.[1]

لم تسمح هذه البحوث فقط بالكشف عن حجم les F.P.O و إنما أيضا بالإنتقال من هذا الاسم الذي كان في وقت ما لا يدرج فئة الرجال الذين يمارسون هذا النوع من النشاط إلى ما أصبح يسمى بـ "العمل المنزلي" (Travail à domicile).

و قد استعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية (M.O.D) و الإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان 1989.

178000 عامل منزلي سنة 1990 إلى 769000 سنة 1993 ثم 829000 سنة 1994.[2]

إذا كانت هذه النشاطات تعتبر عن ظاهرة تقليدية في الماضي إلا أنها أخذت أبعاد و امتدادات أخرى.

إن النمو الديمغرافي [3] الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال و في المقابل العدد المتزايد للفئة النشيطة (48,5 % من السكان سنة 1996 و 45,42 % سنة 1997 لهم سن يزيد عن 16 سنة)

---

coll ections statistiques,(ONS), n° 31, (1989) « Il ya lieu toutefois de signaler que les données relatives à cette [1]catégorie de population doivent être intrprêtées avec beaucoup de précautions ».

[2]CNP . (conseil naturel de la planification) au mois d'avril 1995.

[3] نسبة النمو للسكان : 1966 – 1977 : 3,21 %

1977 – 1987 : 3,06%

1987 – 1998 : 2,15 %

و التحولات الإقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لـ 1986 و التي أدت إلى نقص التشغيل، تسريح العمال، ارتفاع البطالة، و انخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح. كل هذا من شأنه أن يساهم في بروز أنواع من النشاطات يتكيف أصحابها مع المحيط الإقتصادي و الاجتماعي المحيط بهم. و عليه فإن دراسة العمل المنزلي من حيث الميزات و الخصوصيات التي يتصف بها يبدو أمرا مشروعا. حيث أنه يسمح بمعرفة نوع من النشاطات الممارسة داخل المنزل و مدى تجاوب و مشاركة هذه الفئة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

حتى و إن كان البعض يعتبر الظاهرة ذو طبيعة تقليدية و غير هامة، إلاّ أن الجميع متفق على توسع نطاقها في إطار التحولات المذكورة سابقا.

إن العمل المنزلي يعبر بالتالي عن شكل خاص للإندماج في حياة عملية لمجموعة من الفئات الاجتماعية. هذه الأهمية حفزت البحوث و الدراسات نحو معرفة وصفية لهذه الظاهرة.

إنّ كل الاحصائيات الرسمية تبيّن أنّ الفئة الهامة التي تقوم بممارسة العمل المنزلي هي فئة النساء مقارنة بالعدد المقابل لدى الرجال .

(في 1989 كانت تمثل النساء العاملات في المنزل نسبة 97,21% من مجموع العاملين المنزليين)[1].

و لقد بيّن بحث (MOD ; 1990) أنّ العاملين المنزليين يتكونون 178100 نساء من مجموع 181400 عامل ، ثمّ 126500 نساء من بين 163850 عامل سنة 1992 (بحث MOD (ONS) 1992).

الشيء الذي يقودنا إلى التفكير حول هذه الظاهرة من أنّها نمط من الوجود النسوي في بلادنا أم نموذج اقتصادي خاص.

و حتّى تبدو الصورة واضحة لا بدّ من التطرق و التعرف على فئة النساء العاملات بطريقة أو بأخرى في بلد مرّ بعدة مراحل و بعدّة أزمات.

[1] الديوان الوطني للإحصاء ONS 1989 معلومة إحصائية رقم (27) .

9- عمل النساء في الجزائر :

9- 1 مقدمة :

إنّ أهمية النشاط الاقتصادي لفئة النساء أمر معترف بـه و لـو في الفـترة الأخـيرة . و عليـه فإنّ الهيآت الرسمية بدأت تأخذ بعين الاعتبار الأرقام التي تخصّ هذه الفئة في المحاسبة الوطنية.

إنّ مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي , الاجتماعي للبلاد أصبح أمر الساعة ، فهو يأخذ أكبر حيّز من الحوارات و التظاهرات الثقافية و هو من أهم مطالب الفئة النسوية .

رغم أنّ حصة هذه الفئة من عملية التشغيل العام في الجزائر تبقى ضعيفـة ، لكـن كـل المخططـات و التحليلات الاقتصادية و الاجتماعية تتنبّأ بزيادة و لو نسبية لفئة النساء العاملات .

و هذا راجع لارتفاع المستوى الدراسي لهذه الفئة عن السـابق و خاصـة العـدد الهـام مـن الفتيـات و النساء اللاتي يمارسن تكوينا داخل مراكز التكوين المهني عبر الوطن .

ضـف علـى ذلـك تظلعـات المـرأة الجزائريـة اليـوم و إرادتهـا نحـو المشـاركة في الحيـاة الاقتصاديـة و الاجتماعية للبلاد .

هذه الارادة تأتي من حافز العائد الّذي يساهم في العائد العائلي و بالتـالي تحسين مسـتوى المعيشـة داخل العائلة.

لكن دخول المرأة لعالم الشغل ليس بالأمر السهل؛ فهناك عراقيل اجتماعية تحول دون ذلك:

- صعوبات اجتماعية و ثقافية.
- واجب الإعتناء بالبيت و كثافة الأعمال داخل المنزل.
- التربية و الإعتناء بالأطفال.
- رغم أن القانون يخول كل الصلاحيات للمرأة لدخول عالم الشغل (الرسمي).

(انظر القوانين الخاصة بهذا الموضوع في الملحق).

تحاول الجزائر أن تمثل مجتمع منظم على أساس مفهوم الإستهلاك الموسع لكن هناك بالمقابل فـوارق اجتماعية هامة[1].

و عليه يجب أن يكون هناك ترسيد مادي و اقتصادي من جهة و من ناحيـة أخرى ترشيد يخـص العقليات و النماذج الثقافية.

إن اعادة الإعتبار و تنظيم ما يسمى بالتضامن بشتى أنواعـه يسـاهم في التعـايش و تثبيـت الروابـط العائلية خلال الأزمات المختلفة.

رغم أنه من الملاحظ للعام و الخاص أنّ هناك تطوّر كبير مسّ جانب التّعليم و العمل لدى النساء . لكن يبقى هذا غير كاف أمام الصعوبات و المشاكل المختلفة .

(« ....ils supposent des déplacements quotidiens dans l'espace urbain. L'instruction des femmes dans l'espace masculin-l'espace public-perturbre l'imaginaire d'une société construite sur l'assignation des femmes à l'espace intérieur et sur la surveillence par le clan; la transgression de ces frontières est vécue par les hommes comme un danger remettant en question leur pouvoir sur l'espace extérieur et l'ordre social »[2].(ربيعة بكار)

و من جهة أخرى فإن الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي و هو بالتالي يحفز علىالسعي و طلب الرزق. و إنما منع المـرأة و احتقارهـا هـو نتيجـة دوافـع شـخصية لبعض الجماعات (ربيعة بكار).

« Les interdits peuvent être adaptés aux évolutions et aux intérêts des groupes sociaux » cette ségrégation est intégrée à leurs mentalités.

[1]* Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA.Recherches,La découverte , p 227-231.

[2]* Rabia BEKKAR (Ségrégation sexuelle et espace urbain en Algérie).EPHESIA.Recherches,La découverte , p 227-231.

و تشير دائما (ربيعة بكار) إلى أن هذه التفرقة قد تصل لتشابه التميز العنصري بين البيض و السود. حتى أن ذلك قد يبدو عند بعض الرجال كمبدأ اجتماعي، جعل حتى من فئة النساء تقبل بصفة عادية بأي تمييز يمارس عليها.

إن ربيعة بكار تصل إلى مفهوم التمييز بين النمو عند فئة الرجال و النمو عند فئة النساء كل على حدى.

9-2 ضعف الإنتاجية عند فئة النساء العاملات (القطاع الرسمي):

لقد عرف عدد النساء العاملات ارتفاعا بسيطا بين الفترة الممتدة من 1966 و 1987 (4,1%) ثم زيادة بمعدل 10,2% كزيادة سنوية بين 1977 و 1987.

و يبقى أن عدد النساء العاملات قليل لا يمثل إلاّ 10% من مجموع السكان العاملين (سنة 1987). و حيث أن هذا العدد كان يمثل 365000 عاملة من بين 4.137.736 عامل .(حسب البحوث الوطنية الميدانية 1989-1998)[1]

في الحقيقة هذا يعبر عن علاقة بين المرأة و نوع العمل، و بصيغة أخرى بطبيعة العمل كظاهرة اجتماعية.

و حتى إن كان هناك تزايد في عدد النساء اللاتي تصرحن بعملهن (203.000 سنة 1977، 599.000 سنة 1990) إلاّ أن معدل الإنتاجية[2] رغم الزيادة الطفيفة التي عرفها يبقى محدودا جدا.

هناك قوة انتاجية هامة لدى فئة النساء لكن المشكل يكمن في اعتراف المجتمع بذلك...،فالفئة العاملة بالنسبة للنساء قدرت سنة 1996 بـ610.000 فرد ثم 889.000 فرد سنة 1997 بنسبة 15% من مجموع السكان العاملين في الجزائر.

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء ONS، معلومة إحصائية رقم 48

[2] *معدل الإنتاجية:(العلاقة بين النساء العاملات بالنسبة لمجموع النساء) و حسب J.Charmes فإن معدل الإنتاجية عند النساء في الجزائر 1989 .

%7,9

J.Charmes,Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie ,Rapport pour le bureau statistique des nations unies et le programme des nations unies pour le dvp auprés de l'ONS du 13 au 20 déc 1991 .

و من جهة ثانية، بالمقارنة بين دول المغرب العربي فإن معدل الإنتاجية يكاد يكون متساوي عند فئة الرجال (بين 45،3% و 49،9%) بينما يعتبر هذا المعدل بالنسبة لفئة النساء في الجزائر أقل معدل في المغرب العربي الجزائر(7،1%)،(تونس 11% إلى 12،2%)، (المغرب 15,0 %).

جدول 1: مقارنة معدل الإنتاجية في المغرب العربي

الجنس	الجزائر 1996	المغرب 1993	تونس 1989
ذكر	47،5	49،9	45،3
أنثى	11،0	15،0	12،2
المجموع	28،5	32،6	29،0

المصادر:

*الجزائر:(الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

*المغرب:(مديرية الإحصاء) ABREGE DES DONNEES STATISTIQUES , EMPLOI EN MILIEU URBAIN

*تونس:(المعهد الوطني للإحصاء) INDICATEURS STATISTIQUES SUR LA TUNISIE 1989

ملاحظة :

و تجدر الإشارة إلى أنّ معدّل الانتاجية هنا هو مقاس على المجموع الكلي للسكان ، كما أنّ فئات العمر تختلف من بلد لآخر ممّا يؤثر على مجموع السكان العاملين و هي تمثل :

16 - 59 سنة في الجزائر

15سنة فأكثر في المغرب

18-59 سنة في تونس

جدول 2 :معدل الانتاجية عند النساء حسب فئات العمر لسنوات 1987، 1989، 1990:

السن	1987	1989	1990
19-15	3,88	2,12	3,25
24-20	12,94	11,18	12,17
29-25	12,92	10,82	15,07
34-30	8,91	8,49	10,74
39-35	7,85	6,92	8,52
44-40	6,78	6,03	8,94
49-45	6,79	4,63	7,96
54-50	5,56	4,38	7,22
59-55	5,12	4,34	4,99
المجموع	**4,41**	**6,81**	**8,40**

المصدر : المجموعة الاحصائية رقم 36 ، مارس 1992 (ONS) الجزائر

ينتج لنا من الجدول(2) الإختلافات بين فئات العمر عبر السنوات. فنلاحظ مثلا أن المعدل مرتفع عند الفئة (25-29 سنة) لكنه يقل عند 30 سنة. فالمحيط العائلي و خاصة الزواج مثلا له دور في السماح للمرأة بدخول عالم الشغل أولا.

في ديسمبر1990 فإن فئة العازبات اللاتي كن يمارسن نشاط مهني كانت الأكبر (54%)بالنسبة للمتزوجات(30%) والأرامل(10%) و بالمقابل فإن الصفة التي تأخذها معظم العاملات هي صفة الأجير (SALARIEE) (95%) متمركزة خاصة داخل قطاع الخدمات.

(والمعطيات تبين أن نسبة 28% يعمل في قطاع التعليم و 8،21% داخل الإدارة أو قطاع الصحة...و 17،3% يمارسن أعمالا غير مأهلة ، و تبقى 7،7% نسبة العاملات داخل قطاع الصناعة.

أما من حيث المستوى الدراسي فإن البحث يفيد أنـه في سنة 1990 83% من النساء العاملات كلهن متمدرسات (32% تعليم عالي، 28% ثانوي، 44% متوسط، 8% ابتدائي).

و تجدر الإشارة إلى أنه مهما كان نوع العمل الممارس من طرف هذه الفئة فإن 90% من النساء العاملات هن في القطاع الرسمي العام.

9-3 فئة النساء (النشطات) داخل القطاع غير رسمي:

إن أهمية النشاطات داخل القطاع غير رسمي أصبحت موضوع الساعة في الجزائر و خاصة بعد نهاية الثمانينات.

في إطار هذا الإهتمام حول إيجاد معلومات حول هذا القطـاع من إحصائيات رسمية و معدّلات تخص مثلا البطالة لم ترض الجميع.

و لتعريف هذا القطاع ننطلق من مبدأ أنه يشمل[1] نشاطات إقتصادية تجارية غير زراعية غير مقيدة في الإحصائيات الرسمية فيما يخص التشغيل و الإنتاج و العوائد و دفاتر المحاسبة الوطنية. من هذا تنتج معايير تتمثل في التسجيل الإداري و الضريبي، المساهمة في صندوق الحماية الإجتماعية و حول مكان ممارسة هذا النشاط. حسب البحث الميداني(MOD 1992) الذي يعتبر من أغنى البحوث بالمعلومات[2] فإن تقسيم فئة النساء داخل القطاع غير رسمي هو كما يلي:

*العاملات المنزليات في نشاط غير زراعي 159000 امرأة تمتاز بكل الخواص التي تجعلها داخل إطار القطاع غير رسمي.

*النساء الماكثات في البيت و لكن في حقيقة الأمر يمارسن أحيانا أعمالا داخل البيت (غير زراعية) و سميت بأعمال هامشية(AC MARGINALES) .

*نساء (غير عاملات) لكن تمارسن أعمالا هامشية في غير الزراعة.

*نساء في حالة بطالة لكن تمارسن أعمالا سميت بـ (هامشية) أيضا.

*المتربصات غير المصرح بهم لدى صندوق الضمان الإجتماعي.

---

[1] أنظر الفصل الأول "مفاهيم أساسية"

[2] KELKOUL. M « l'emploi et le secteur informel » statistiques, ONS , 1989 ,pp 16-19.

*المساعدات العائليات LES AIDES FAMIALES .

*العاملات في قطاع الزراعة و اللاتي تمارسن أعمالا ثانوية[1].

*العاملات في القطاع الرسمي غير الزراعي و اللاّتي لهن نشاطات ثانوية.

*العاملات كمستخدمات أو مستقلات في القطاع غير الرسمي غير الزراعي(ليس هناك تأمين أو تقييد لدى الضرائب.... أو غيرها من المعايير السابقة الذكر).

*النساء العاملات كمأجورات بصفة دائمة أو مؤقتة في غير قطاع الزراعة[2] واللاتي لا تتمتعن بحماية إجتماعية لدى صندوق التضامن الإجتماعي.

و الجدول (3) يبين هذا التقسيم عن طريق الأرقام (الوحدة بالألف)

الجدول 3 :تقسيم النساء العاملات داخل القطاع غير الرسمي في سنة 1992 (الوحدة بالألف)

تصريح عفوي	نساء		المجموع	
	العدد	%	العدد	%
نساء ماكثات في البيت(عمل هامشي)	148،2	42،5	148،2	10،5
نساء بطالات (عمل هامشي)	8،1	2،3	117،2	8،3
نساء عاملات منزليات T.D	159،6	45،6	159،0	11،2
نساء غير عاملات(عمل هامشي)	5،3	1،5	9،2	0،7
مساعدات عائليات	2،1	0،6	87،7	6،2
متربصات غير مصرح بهم	0،7	0،2	14،5	1،0
عاملات مأجورات غير مصرح بهم	17،8	5،1	353،0	25،0
عاملات في القطاع الرسمي(عمل ثانوي)	1،9	0،5	17،3	1،2
عاملات في الزراعة(عمل ثانوي)	2،6	0،7	312،4	22،1
نساء مستخدمات في القطاع غير رسمي	2،9	0،8	185،3	13،1
عاملات مستقلات في القطاع غير رسمي	0،6	0،2	9،8	0،7
المجموع	349،1	100	1.413,5	100

المصدر : الإقتصاد غير الرسمي – حالة الجزائر– لمحمد كلكول

[1] العمل الثانوي يدخل في إطار القطاع الرسمي لأنه غالبا غير مصرح به.

[2] العمل داخل قطاع الزراعة لا يدخل ضمن نشاطات القطاع غير الرسمي حسب المكتب الدولي للعمل.

أما فيما يخص التشغيل داخل القطاع غير رسمي (عند الجنسين) فإن فئة النساء تمثل 24،6% (شخص من بين 4 أفراد هو امرأة) إن تمثيل ذلك بين أن معظم النشاطات غير الرسمية (90%) التي تقوم بها الساء هي داخل البيت (عاملات في البيت أو ماكثات بالمنزل و تقمن بأعمال هامشية).

و عليه فإن النشاطات غير رسمية التي تمارس من طرف النساء قليلة جدا(7،5%).

جدول 4 : تركيب الفئة النشيطة ف سنة 1992

الفئات	نساء	المجموع
مجموع السكان	13،187	26،601
السكان من 16 سنة فأكثر	7،554	15،050
السكان العاملين(تقسيم أولي)[1]	527	4،740
نساء ماكثات في البيت(نشاط هامشي)	180	180
بطالين (نشاط هامشي)	9	185
غير العاملين (نشاط هامشي)	6	14
السكان العاملين(تقييم نهائي)	722	5،119
البطالين	125	1،295
العمال النشيطين	847	6،414
معدل الإنتاجية (بالنسبة لمجموع السكان)	%6،42	24،11
معدل الإنتاجية (بالنسبة للسان من 16سنة فأكثر)	%11،20	%42،62
معدل البطالة	%14،75	%20،20

المصدر : الإقتصاد غير الرسمي - حالة الجزائر- لمحمد كلكول

[1] معطيات أولية للبحث الميداني ONS. 1992 MOD .مجموعة رقم 58

إنّ هـذا الـتّركيب يسـمح بقيـاس حصّـة التّشـغيل غـير الرّسمي بالنّسـبة للتّشـغيل العـام. (349.110 امرأة عاملة في هذا القطاع بالنسبة لـ 84700 امرأة عاملة في القطاعين) أي 43,3% مقابل 3,33% عند الجنسين.[1]

إنّ عمل المرأة داخل القطاع غير الرّسمي " تقليدي" ليس هو نتيجة دوافع اقتصادية[2] فقـط، و لكنّه نتيجة مراحل تاريخيّة لحياة المرأة الجزائريّة.و إذا كانت معظم النّساء تعملن في "الظّل "بدون حماية اجتماعيّة، فهـذا لا يعبّر عـن اختيـارهن بقـدر مـا يعبّر عـن الصّعوبـات النّاتجـة عـن المحيـط الاجتماعي و تدنّي المستوى المعيشي.

(الشّهادة التي تضع صاحبها مثلا في حالة بطالة أو تمنحه راتب ثابت في المؤسّسات الحكوميّة) و عليه فلا قطاع الدّولة أو القطاع الخاص أو بدرجة أخصّ الأزواج ،كـل منهـم لم يعـط اهتمامـا بالغا لهذه الفئة و لم يحاول مساعدتها لأن تكون مساهمة بصفة فعّالة في الحياة الاقتصاديّة.

9-4 مشاركة المرأة في الفئة العاملة :

إنّ الأعمال الممارسة من طرف النّساء داخل المنزل مقابل راتب معيّن .(يأتي من أشـخاص لا ينتمـون إلى العائلـة) أصبحـت تسـاهم في الانتـاج الاقتصـادي للبلـد. و عليـه يـرى الملاحظـون ضرورة إدماج المرأة في مفهوم النّمو.

لكن التّحليلات العادية للهيئات الاحصائيّة الوطنية لم تسمح بالحصول على معلومات كميّـة هامّـة حول مشاركة و مساهمة المرأة في النّاتج القومي، و خاصّة حـول النّشـاطات داخـل القطـاع غـير الرّسمي.

إنّ مشاركة المرأة في النّمو الاقتصادي يمكن قياسها كمساهمة في الفئـة العاملـة أو في نـاتج العمـل داخل البلاد، المنطقة و القطاع الاقتصادي.

و تختلف القياسات حسب طبيعة كلّ واحد منهما:

---

[1] (chez les hommes cette proportion doit être inférieure à 33 %). M. KELKOUL, statistiques, ONS , 1989 , pp 16-19.

[2] انظر الفصل السابق. العنوان : دوافع و معوقات " العمل المنزلي".

إنّ الانتماء لفئة العاملة يمكن التعبير عنه بعدد النساء العاملات اللاتي يمارسن نشاطات اقتصاديّة بعدد ساعات العمل الخاصّة بهذه النّشاطات بالنسبة للعد الكلّي للأفراد العاملين (رجال أو نساء).

في الجزائر هناك اختلاف بين الباحثين حول حجم النساء العاملات. فبعضهم يعتبرعدد النّساء المندمجة في عالم الشغل أكبر من العدد المقدّم من طرف الاحصائيّات، بينما البعض الآخر يعتبر أنّ الاحصائيّات التي خصت بحوث حول العائلات تحتوي على تصريحات خاطئة من جهة و من ناحية ثانية فهي تفتقر لأدوات إحصائيّة للكشف عن حجم عمل النساء. و يبقى أنّ المرأة داخل المنزل تقوم بأعمال خاصّة بالبيت و في نفس الوقت بأعمال تجارية داخل المنزل دائما.

9-5 المرأة داخل المنزل بين العمل التّجاري و غير التّجاري :

إنّ تعريفات المكتب الدّولي للعمل (BIT) و التي تنتهجها الجزائر تجعل من المرأة داخل البيت ((La femme au foyer : هي كلّ امرأة متزوّجة (مهما كان السّن) أو عزباء لها 16 سنة فأكثر تمارس أعمال خاصّة بالمنزل فقط.فهي لا تعمل، لا تبحث عن عمل و ليس لها نشاط يعود عليها بعائد (داخل المنزل).

فيما يخص السن نلاحظ أنّه ليس عامل أساسي إذا كانت المرأة متزوّجة، مطلّقة أو أرملة. أمّا إذا كانت عزباء فإنّ الدّيوان الوطني للإحصاء (ONS) جعل سن 16 سنة كأقلّ حد معتبر أنّه من هذا السن لا بد للفتاة القيام بواجبات البيت. إنّ الفئة التي تهمّنا هنا هي تلك الفئة التي تصرّح بأنّها ماكثة بالبيت (femme au foyer) ثمّ بعد البحث يتّضح أنّها تقوم بنشاطات داخل البيت تعود عليها و على العائلة بعائد .

* إنّ النّتائج الأوّليّة : للبحث الميداني بينت أنّه من بين 5.500.000 امرأة ماكثة داخل البيت : 172.000 تمارسن نشاط تجاري (سنة 1992) و رغم النشاط القليل لهذه الفئة إلا أنه يمكن ادماجها في فئة(العاملين الهامشيين Les occupés marginales) في القطاع غير الرسمي.

إنّ النّتائج أثبتت كذلك وجود لفئة المساعدين العائليّين المتربّصين البطالين و مجموعة أخرى تمارس نشاط قليل (Inactifs) و من خلال النتائج الأوّليّة لـ بحيث 1992 نلاحظ التّقسيم داخل القطاع غير الرّسمي لفئة النّساء في الجدول (5).

جدول 5 : تقسيم فئة النساء داخل القطاع غير الرسمي سنة 1992

الحالة	العدد
- نساء داخل المنزل (نشاط هامشي)	172000
- نساء (عاملات منزليات)	162000
- نساء بطالات (نشاط هامشي)	9.400
- نساء أخريات (نشاط هامشي)	4.500
- مساعدات عائليات	10.100
- متربصات	700
المجموع	367.700

المصدر :(MOD.ONS) 1992.

هذا المجموع 367.700 يضاف إلى 365.000 امرأة قد صرّحن في البداية بعملهنّ و عليه نجد أنّه بقدر ما يوجد من امرأة عاملة داخل القطاع الرسمي يوجد أيضا داخل القطاع غير الرّسمي.

10- خصائص سوسيوديمغرافية أساسية:

نظرا لخصوصيّة هذه الفئة (العاملين المنزليين)، يكون من الأحسن دراستها حسب عدد من المتغيّرات مثل السن، الحلة العائليّة، المستوى الدراسي، أنواع النّشاطات...

معتمدا على الاحصائيات و الجداول المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 1989 إلى 1992[1] حول العمال المنزلين بالإضافة إلى أبحاث و تحليلات كلّ من :

[1] البحوث الميدانية (MOD) 1989 مجموعة رقم 27 (ONS) Le travail à domicile : caractéristiques (ONS) 1989
1990 (ديسمبر) مجموعة رقم 32 (ONS)
1991 (ديسمبر) مجموعة رقم 47 (ONS)
1990(ديسمبر) مجموعة رقم 36 (ONS)

*CENEAP المركز الوطني للدّراسات و التّحليلات حول التّخطيط (مع مشاركة هيئة الأمم المتحدة (قسم السكان)) ماي 1999، الأستاذ ع. لقجع [1]، و الأستاذ محمد كلكول [2]

* محمد بحكون . (دكتور دولة في العلوم الاقتصادية . الجزائر)

10-1 حسب الجنس :

نعتبر كما ذكرنا في الفصل السابق فئة النساء الفئة الهامّة التي تقوم بممارسة العمل المنزلي مقارنة بالعدد المقابل لدى الرّجال.

(تمثّل هذه الفئة 97 % من مجموع العاملين المنزليين و 26 %من مجموع النساء العاملات (سنة 1989).

و هذا راجع كما ذكرنا لمرونة هذا النوع من النّشاطات و مدى استجابتها للاعتبارات الثقافية و لاجتماعية و الاقتصادية و اعتبارها بالتالي وسيلة لتعويض هذا النقص ، رغم أنّ القانون يعتمد على تشريع يضمن المساواة بين الجنسين في ميدان العمل والاجور.غيرأن غالبيّة النساء تجهلن الحقوق المخوّلة لهنّ.

إنّ العمل المنزليّ لا يستثني عنصر الذّكور . (الاعتراف بذلك تمّ حتّى سنة 1989) حيث يعتبر هذا النّشاط كمصدر للحصول على عائد و كعامل هامّ للتّقليل من النّفقات الضريبية أو المتعلقة بالضمان الاجتماعي . هذه الفئة من العاملين المنزليين لا تشمل الشّباب البطال فقط و إنّما أيضا فئة المسرحين من المؤسسات، المتقاعدين و المعوقين[3]الذين لا تتوفّر لهم إمكانيات العمل في الخارج.

---

[1] LAKJAA.A, « le travailleur informel : figure sociale à géometrie variable (le travail à domicile) Insanyat, Oran, n° 1, 1997,pp 20-42 .

[2] ATTOUT.N , CHEBAB.T et KELKOUL.M, femme, emploi et fécondité en Algérie, avec le concours du fonds des nations unies pour la popukation CENEAP, Mai 1999, p 34-40

[3] عدد المعوقين في 1989 (1590466 فرد) يتركزون لفخاصة في فئة (40 - 70 سنة)

coll. statistiques n ° 80 /1999 : series : statistiques sociales n° 01 (RGPH 1998) SONDAGE AU 1/10 (ONS) juin 1999

10-2 حسب السن:

عند الرجال : نجد أنّ الأفراد المعنيين بالعمل المنزلي لا يتمثّلون فقط في الأطفال (من 0- 15 سنة) الذين يحاولون الاندماج في سوق العمل في سن مبكر سواء كان السبب الحاجة أو الاخفاق المدرسي أو أسباب عائليّة أخرى - و إنّما نجد فئة لها سن بين 20 - 34 سنة ثمّ خاصة من 60 سنة فما فوق- االشيء الذي يجعل من ممارسة العمل المنزلي و سيلة للعيش أمام الشباب البطال الذي هو في عمليّة بحث عن العمل (مهما كان نوعه) (38.6 % من العمال المنزليين كانوا في حالة بطالة) .

هذا من جهة و من ناحية أخرى فهو مصدر للرّزق لصالح العمّال المسرّحين من القطاع الرسمي و المتقاعدين (معظمهم كانوا في القطاع العام، في قطاعات البناء والأشغال العموميّة، النقل، الصناعة...) .

فالإجراءات الأخيرة التي خصت ميدان التّقاعد ساهمت في لجوء الكثير إلى العمل غير الرسمي الذي يعتبر العمل المنزلي نوعا بارزا فيه. فهو يسمح بملأ الفراغ الذي يعاني منه المتقاعد الذي لا يستطيع البقاء على الهامش حتّى و إن لم يكن بحاجة لعائد.

و يعتبر التّسرّب المدرسي من أهمّ الأسباب التي تجعل فئة الشباب أقل من 16 سنة يمارس العمل المنزلي . و نجد أنّ هذا العدد يقل أو يكاد ينعدم فيما بعد حتى إلى 20 سنة لأنّ هذا الوقت قد يمثّل عند فئة هامة من الشباب في هذا السن مرحلة البحث عن عمل،، أو الإنتظار و تأدية للخدمة الوطنيّة.

عند النساء : إنّ متوسط العمر عند هذه الفئة 30,5 سنة

جدول 6 : تقسيم العاملات المنزليات حسب السن في سنة 1989

السن	النسبة %
أقل من 20	9,20
29 - 20	29,55
39 -30	23,66
49 - 40	14,64
50 فأكثر	12,95
المجموع	100

المصدر: ONS- (MOD)1989 مجموعة رقم 27

تعتبر الفئة الأولى و الأخيرة غير هامّة حيث أنّ عرض العمل المنزلي عند هذه الشّريحة ضعيف للغاية.

و يتميّز العمل المنزلي بأهميّته و طابعه التجاري خاصة عند الفئة من 20 إلى 50 سنة (أكثر من 73 %سنة 1991) أين نجد أنّ معدل الانتاجية، كذلك متفاوت حسب فئات العمر.

فالعمل المنزلي يتركّز خاصّة عند الفئة من 20 - 30 سنة (أكثر من50 %) و بصيغة أدقّ من (20 - 29)سنة.

* هذه الملاحظات تؤكّد النّتائج المحصّل عليها خلال إحصاء 1987 و التي خصّت معدل الانتاجيّة عند النساء.(أكبر معدل إنتاجية عند الفئة من 20- 39 سنة (13 %)).

و من جهة أخرى تجعل من العمل المنزلي ظاهرة خاصة بفئة النساء الشابات الماكثات في البيت لسبب أو آخر حيث أنّ كثافة ممارسته تكون في سنّ الشّباب و تتناقص مع مرور السّنوات.

3-10 المستوى الدراسي :

*عند الرجال :

تتميّز هذه الفئة بضعف المستوى الدراسي عموما. سنة 1990 (70% أميين) - هذا الضعف لم يسمح لمعظمهم بالاندماج في القطاع الاقتصادي الرسمي- (في ديسمبر 1990، 95 % لم يتحصّلوا على أي تكوين).

* عند النساء :

إنّ أكثر من 42 % من العاملات المنزليات حصلن على مستوى دراسي في سنة 1989 (من المدرسة القرآنية، المستوى الابتدائي، المتوسط و الثانوي).[1]

و نجد ضعف المستوى الدّراسي أو انعدامه خاصة في سن 50سنة فما فوق أو فئة الأطفال (أقل من 15 سنة). و يختلف المستوى الدراسي عبر الفئات الأخرى حسب المنطقة الجغرافية و الحالة الاجتماعيّة.

و بصفة عامّة فإنّ المستوى الدراسي عند فئة العاملات المنزليات ضعيف مقارنة بفئة العاملات داخل القطاع الرسمي.

* إذا كانت معظم الأرقام تقرّ بضعف المستوى العلمي للعامل المنزلي بصفة خاصّة و العامل في القطاع غير الرسمي بصفة عامة بالنّسبة للجنسين في سنوات (1989 - 1992)[2] الشيء الذي لم يسمح باندماجهم داخل عالم الشّغل الرسمي. الذي يتطلب مستوى من الكفاءة و المؤهّلات.

إلاّ أنّ السّنوات الأخيرة (منتصف و أواخر التسعينات) أجبرت فئة لها مستوى مقبول على الالتحاق بهذه النّشاطات نظرا لبطالة الحادّة و التي شملت حتى حاملي الشهادات بصفة واضحة بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشّرائيّة للعائلات. الأمر الذي أدّى إلى زيادة حجم العاملين المنزليين أكثر من 800.000 سنة 1995[3] بعضهم ذوي مستوى علمي هامّ.

(39.38 فرد سنة 1996 و 4.169 فرد سنة 1997 من حاملي الشهادات في حالة بطالة لكن يمارسون أعمال غير رسمية حتى داخل المنازل).

و قد ساعد في ذلك تطور نشاطات العمل المنزلي من حيث طبيعتها التّقليدية إلى استعمالها لوسائل حديثة ساهمت في بروزها كنشاطات أصبحت تنافس القطاع الرسمي ذاته.

---

[1] خلال بحث 1989 (ONS :MOD) من بين 120906 عاملة منزليّة،260 فقط منهن حصلن على شهادة التّعليم الأساسي و لا واحدة حصلت على البكالوريا.

[2] سنة 1989 (ONS.MOD). (8,9 % لهم مستوى متوسط) (56 % أميين)سنة 1991

[3] المجلس الوطني للتخطيط أفريل 1995

10-4 الحالة العائليّة :

عكس القطاع الرسمي، تعتبر الفئة الهامة التي تمارس العمل المنزلي هي فئة (المتزوجين) أكثر من النصف عند الجنسين (69 % سنة 1990 و 1991) و بدرجة أقلّ فئة العزاب و العازبات، في ديسمبر 1991 24 % (20 % عند الرجال مقابل 32 % عند النساء) سنة 1989.

جدول 7 : تقسيم العاملات المنزليات حسب الحالة العائليّة

الحالة العائليّة	النسبة %
عزباء	32,7
متزوجة	56,4
مطلقة	3,2
أرملة	7,3
حالات أخرى (séparée)	04
المجموع	100

المصدر : 1989MOD- ONSمجموعة رقم 27

إنّ الفئة المتزوجة الهامة هي التي تمثل سن 25 - 39 سنة (أكثر 76 % سنة 1989) و ذلك راجع إلى لاعتبارات فرديّة وعائليّة تخصّ ظاهرة الزّواج مثلا : (معدل الزواج 24,5 سنة في 1989)[1]

و حسب هذه الأبحاث فإنّه يتبيّن أنّ الزواج إذا لم يكن الحاجز أمام دخول المرة لعالم الشّغل(داخل القطاع الرسمي)و لكن القليل منهنّ كانت تفكر في ممارسة عمل بعد الزّواج.

هذه الاستراتيجيّة التي تعمل على تراجع المرأة في المنزل تسمح لها بممارسة العمل داخل البيت و ذلك مهما كان النشاط .

و بصفة عامة فإنّ فئة المتزوجات تبقى مرتفعة مهما زادت فئات العمر.

[1] في 1998 معدل سن الزواج 27,6 سنة للمرأة و 31,3 سنة للرّجل(ONS) مجموعة رقم 80/ 1999 (RGPH 1998)

فالعمل المنزلي يسمح لهنّ هي نفس الوقت بالحصول على عائد و العناية بالبيت و الأطفال...

و تبقى الفئة الهامّة الثانية عي فتة العازبات خاصة بين 20 - 27 سنة (أكثر من 52 % من العاملات العازبات)و هي تتمثّل في شابات ليس لهن مستوى دراسي هام و لم يسبق لمعظمهن العمل في الخارج. و تخص هذه الفئة النساء اللّاتي لهن سن أقل من 39 سنة (48،99 %)سنة 1989.

بينما عند الذكور فنجد انّ هذه الفئة تشمل في معظمها الشباب أقل من 25 سنة فقط.

و عليه يعتبر "الزواج" عامل مؤثر في ممارسة العمل المنزلي بالإضافة إلى معارضة العائلة للعمل داخل القطاع الرسمي. في سنة 1989 (60% عازبات) كان ذلك هو السبب في ممارستهن للعمل المنزلي.

و قد يمثل ذلك دائما عند هذه الفئة (العازبات) أداة للرّبح (مؤقّتة) قبل موعد الزواج.

أما بالنسبة للفئات الأخرى (مطلقات، أرامل...) فتبرز أهميّتها عندما سن 54 سنة فما فوق، أين يمثل العمل المنزلي مصدر للعائد و ملبيا للحاجات التي تلزم العائلة.

بالإضافة إلى معارضة العائلة (خاصة عند المطلقات) للعمل في الخارج فإنّ تدنّي المستوى المعيشي و كثرة الطلبات (حاجيات الأطفال...)ألزم المرأة على العمل قصد تلبية هذه الحاجات مع البقاء في البيت للعناية بالأطفال.

10-5 ممارسة و تنظيم العمل المنزلي :

مهما كان نوعه فإنّ العمل المنزلي مرتبط بحالة أو بنية العائلة.

ونجد أنّ التجمعات العائليّة (المنزلية) تنقسم كما يلي : (حسب إحصاء 1987)

*66,97% من العائلات تتكون من الزوجين و الأطفال.

*9,45 % من العائلات تتكون من الزوجين و الأطفال بالإضافة إلى قريب أو بعض الأقارب (أب، أم، خال، عمة...).

*19,92 % من العائلات تتكون من أسرتين أو أكثر (التجمّع المنزلي)

إذا كانت الزوجات تردن الاستقلال في حياتهن بمسكن خاص بهن، فهذايرجع لعدّة أسباب، منها أنّهنّ يعرفن القيمة التجارية للأعمال أو الخدمات التي يمكن تقديمها في إطار استراتيجية تعمل على تكثيف الاتّحاد بين أفراد الأسرة.

أمّا في الحالة المقابلة فتعمل النساء على إقامة المشاركة « Cohabitation » الشيء الذي يقودنا إلى التّساؤل التالي:

أ- لصالح من يكون العمل المنزلي ؟ أفراد أم مؤسسات؟

إنّ مفهوم العمل المنزلي يشمل عدة فئات من الصعب وضعها في نفس المقام.

تبيّن الإحصائيات في سنة 1989 أنّ 94 % من العاملين المنزليين تقدم سلع و خدمات لأشخاص (particuliers) أو مؤسسات. (92 % لصالح أفراد و 6 % لصالح مؤسسات) هذه الميزة توجد خاصة عند فئة الرجال، و الذين قد يتعامل بعضهم مع مؤسّسات قد كانوا عاملين بها فيما مضى.

إنّ الانتقال من القطاع الرسمي نحو القطاع غير الرسمي : يمكن اعتباره كعامل مساعد في عرض العمل المنزلي (في سنة 1989 48,65 % من النساء اللاتي قد عملن في الخارج في قطاعات كالصناعة، التجارة و الخدمات (غير الادارة)- أبقين على علاقتهن بهذه القطاعات).

و تعتبر الأعمال مثل الخياطة، الطرز، ...إلخ من أهم الأعمال المطلوبة من طرف المؤسسات.

و يبقى كذلك أنّ عامل القرابة و الجوار قد يمثل أهميّة، فحسب (ONS) 32,1% من النساء تمارسن نشاط لصالح أفراد سواء كانوا أزواجا أو أقارب .

ب- طبيعة الأعمال المنزليّة:

و تتمثل معظم نشاطات العائلات داخل المنزل كما يلي :

الجدول 8 : تقسيم العمل المنزلي حسب طبيعة النشاط لسنتي 1989 و 1990

النشاط	النسبة % سنة 1989	النسبة % سنة 1990
النسيج	7,9	53
الخياطة	39,2	23
السرد أو الحبك	13,0	9
الزراعة	3,0	6
الطرز	8,9	6
النجادة	20,0	1
الأعمال الحرفية	3,7	2
الأعمال المنزلية(خاصة بالبيت)	2,4	1
أعمال أخرى	2,9	2
المجموع	100	100

المصدر :(ONS-MOD 1989 - 1990) (مجموعة رقم 27 و رقم 32)

يمثل العمل المنزلي إنتاج متعدد، حيث نجد نشاطات تقليديّة موجّهة للبيع و هي تمثل امتداد للإنتاج المنزلي (التقليدي) : الطرز، الخياطة، النجادة، ... أين نجد الطابع التقليدي و الثقافي و الاجتماعي المحافظ داخل العائلة.

و نجد ظهور أو تطور لبعض هذه النشاطات التقليدية باستعمالها لوسائل حديثة . إلى عملية التكوين أو التدريس التي تخص هذه النشاطات بالإضافة إلى :

التصليح الميكانيكي و الإلكتروني،

Les taches accessoires (tri, nettoyage, emballage, étiquetage....)

بعض النشاطات الخاصة في تحضير المأكولات التقليدية، الإعلام الآلي، الكتابة على الآلة الراقنة، غسل الملابس، الحلاقة، العناية بالأطفال، الدروس الخصوصية.. و حتّى بعض الأعمال الفنية كالرسم...

بالإضافة إلى نشاطات الرعي و الزراعة ... ونشاطات تمس الخدمات كالصحّة...

تطغى أعمال الخياطة و النسيج... و ما يشابهها على النشاطات الأخرى و هذا نظرا لطبيعة هذه الأعمال من حيث أنّها مناسبة للعنصر النسوي بصفة خاصّة و قد يختلف حجمها حسب الحالة العائليّة.

فغالبية المتزوجات تتخصصن في الخياطة (31,61 %) و النجادة (28,65 %) و الحبك (16,43%).

أمّا الفئة غير المتزوجة فنجد (الخياطة 47,42% ، الحبك 18,38% و الطرز 11,76%).

بالنسبة للمطلقات فنجد ممارسة الخياطة 54,5 %، الحبك 13,58 %و النسيج 11,76%.

أمّا الأرامل (الخياطة 22,86%، النسيج 22،28%، النجادة 17،6%).

وأنّ نسبة ممارستهم للأعمال الخاصة بالمنزل هي الهامة بين الفئات الأخرى 10,64% مقابل أقل نسبة عند العازبات.

و قد نجد تخصّص الرجال خاصة في الأعمال الحرفية و الزراعية 16% مقابل 3% عند فئة النساء.

هذا فيما يخص النشاطات الغالبة أمّا النشاطات الأخرى رغم غياب الأرقام عنها فإنّها أخذت في التّزايد حتّىأنّها بدأت تنافس سابقاتها.

Le télé travail :

هو حالة تنظيم أو ممارسة نشاط بصفة دائمة أو مؤقّتة لشخص معيّن في الظروف التالية :

- هذا النشاط يمارس عن بعد.
- يمارس هذا النشاط دون مراقبة مباشرة.
- يمارس هذا النشاط بوسائل إعلامية حديثة كالإعلام الآلي، و شبكات و وسائل الإتصال الحديثة.

و قد تطور هذا النشاط على المستوى العالمي بشكل كبير خاصة مع تطور وسائل الاتصال كالأنترنت مثلا.

لكن هذا التوسع على المستوى الوطني يكاد يكون مقتصرا على بعض المؤسسات الصّغيرة أو حتّى بعض الأفراد داخل المنازل و قد نجد أغلبهم يمارسون أعمالا داخل القطاع الرسمي كالصحافة.

جـ- الوقت المخصص للعمل المنزلي :

تعطي مختلف الإحصائيات أوقات مختلفة و ذلك حسب تنوع الفئات العاملة داخل المنزل.

و يمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث أنواع :

1- أين يمثل العمل المنزلي المصدر الأساسي الوحيد للعائد الذي تعيش منه هذه الفئة.

2- يعتبر العمل المنزلي عند هذه الفئة كمصدر مساهم في العائد العائلي أمام تدني المستوى المعيشي.

3- العمال المنزليين الذين يحتفظون بالعائد لقضاء حاجياتهم المؤقّتة أو مواجهة أحداث المستقبل (زواج،...) و نجد أنّ هذه الفئة تتمثّل خاصة في الشباب.

إنّ الوقت المخصص للعمل المنزلي يعبر عن درجة حجم الإنتاج مقاسا بالراتب المحصّل عليه الذي غالبا ما يكون نقدا أو بصفة آنية (ex : à la tache).

و يبين الجدول التالي أنّ نصف العاملات المنزليات يستغرقن على الأقل 16 سا/أسبوع في نشاطهنّ و أنّ 8 % منهنّ يستغرقن أكثر من 40 ساعة (نفس الوقت المستغرق داخل القطاع الرسمي)..

و يبقى الوقت السّائد بين 21 إلى 30 ساعة أسبوعيا.

جدول 9 : تقسيم العاملات المنزليات حسب ساعات العمل و الحالة العائلية في سنة 1989

الوقت / الحالة	1- 5 سا	6-10 سا	11-15سا	16-20سا	21-30سا	31-40سا	41سا فأكثر
متزوجة	15,1	13,5	16,6	8,8	25,9	10,5	9,4
غير متزوجات	13,3	20,0	24,3	9,5	21,3	4,8	6,8

المصدر: (1989 ONS-MOD) مجموعة رقم 27

إنّ حجم متوسط الوقت المستغرق في العمل المنزلي يصل إلى 18 سا أسبوعيا و هو يختلف حسب الحالة العائليّة .

19 سا/ أسبوعيا بالنسبة للعاملات المتزوجات.

16 سا/ أسبوعيا بالنسبة للعاملات غير المتزوجات.

و يجدر الذّكر أنّ الرجال يعملون لوقت أكبر ممّا تعمل النساء (42,81 % من الرجال يعملون أكثر من 40 ساعة أسبوعيا مقابل 18,6% نساء).و يختلف هذا الوقت حسب نوع النشاط طبعا.

جدول 10: تقسيم العمل المنزلي حسب نوع النشاط في سنة 1989

النشاطات	الوقت المستغرق أسبوعيا
الخياطة	15 سا 25 د
النجادة	19 سا 00 د
الحبك	15 سا 14 د
الطرز	25 سا 44 د
النسيج	15 سا 00 د
أعمال حرفية	30 سا 37 د
أعمال زراعية	15 سا 00 د
أعمال خاصة بالبيت	17 سا 25 د
أعمال أخرى	13 سا 28 د

المصدر :(ONS- OMD) 1989

مجموعة رقم 27

و يعتبر الوقت المستغرق في الأعمال الحرفيّة هو الأطول حيث يمثل أكثر من 40 ساعة.

10-6 أسباب ممارسة العمل المنزلي:

إذا كانت الأولويّة قد تعود لأهميّة العائد أو المكسب الـذي يـأتي مـن العمـل المنزلي فـإنّ الأسباب الأخرى ليست ثانوية، فـالعمل المنزلي يعـبر عـن رفـض التنظيـم الإداري للعمـل (الأجـر الرسمي) و هو يسمح برعاية و تربية الأطفال.

كما أنّه مجال يسمح للمرأة بممارسة نشـاط داخـل البيـت قـد تعارضـه العائلـة في الخـارج أو تعارضه أسباب أخرى تخص التّأهيل الفني و المهني.

جدول 11: العمل المنزلي حسب الأسباب الدافعة في سنتي 1989 و 1990

	سنة 1989		سنة 1990		المجموع
الأسباب	نعم	لا	نعم	لا	
معارضة العائلة	46,4	53,6	43,5	56,5	100
رعاية الأطفال	25,9	74,1	45,7	54,22	100
العائد	42,5	57,9	64,04	35,94	100

المصدر :(ONS- MOD) 1989 و1990 مجموعة رقم 27 و 32

تعتبر معارضة العائلة هي أهمّ سبب للعمل داخل المنزل ثـمّ تـأتي أهمّيـة العـائد و رعايـة الأطفـال كأسباب لاحقة.

كما أنّه توجد أسباب أخرى لكنّها ليست بنفس الأهميّة : (حالـة البطالـة(10%)، نوعيـة العمـل (pratique) (25%)، الإعاقة 2% و أسباب أخرى 14,9%) .

وتختلف هذه الأسباب حسب السن و حسب الحالة العائلية للعمـال المنزليين. فنجـد أنّ معارضـة العائلة تخص فئة المتزوجات[1] أكثر من غيرهن.بالإضافة إلى الرعاية التي يتطلبها الأطفـال و الاعتنـاء

[1]Med KELKOUL « ce qui est surprenant est que cette cette raison soit innoqué par certaines femmes de plus de 65 ans»

إنّ الهدف الإقتصادي لا نجده كذلك يبرز بحدّة عند غير المتزوجات.

بينما يبقى العامل الهام في ممارسة العمل المنزلي عند الرجال يتمثل خاصة في الصعوبات المهنية التي لاتسمح لهذه الفئة من الإنخراط داخل القطاع الرسمي. (40% من الرجال الممارسين للعمل المنزلي

كانت هذه الصعوبات هي الدافع لممارسة هذا النشاط)[1].

و من جهة أخرى فإنّ الرّفض الكلي أو الجزئي للعمل داخل اقطاع الرسمي للبعض الآخر الذين قد تكون لهم أسباب تتمثّل في كونه يعتبر غير مفيد، متعب، مفيد، يتكرّر بصفة دائمة و في غالب الأحيان لا تكون لهذا العمل أي علاقة مع تكوين العامل.

و هنا يبرز العمل غير الرسمي كوسيلة تسمح بإبراز الشخصية و الذات، الذّوق بالإضافة إلى القدرات و الإمكانيّات.

11- الموقف اتجاه العمل المنزلي:

يعتبر العمل المنزلي مقبولا اجتماعيا. حتى أنّ منعه هو بمثابة تدخّل و مساس بحرية الفرد.

غير أنّ موقف الدولة يكاد يكون حيادي من جهة لعدم قدرة هذه الأخيرة على المراقبة[2] و منح فرص الشغل للجميع من ناحية ثانية.

بالإضافة إلى أنّ ممارسة أي ضغط من شأنه أن يؤدّي إلى عواقب أكثر صعوبة و تعقيدا. (فكيف يمكن العيش بدون دخل ؟)

رغم أنّ القوانين، التي تعتمدها الإدارات و الهيآت الرسميّة التي لا ترغّب في إبقاء هذه النّشاطات في إطار سري و خفي، ناهيك عن الشّكاوي التي يقدّمها بعض الأشخاص أو الجيران بدافع الغيرة و الحقد غالبا. كلّ منها يحاول التّقليل من حجم هذا النشاط لكن تبقى فعّالية ذلك غير كافية و غير مؤثّرة.

---

[1] 1557 عامل منزلي كان دافعهم حالة البطالة . 96 % منهم متزوجين. مجموعة رقم 27 (ONS-OMD) 1989.

[2] صعوبة المراقبة حتى داخل القطاع الرسمي.

و الحقد غالبا. كلّ منها يحاول التّقليل من حجم هذا النشاط لكن تبقى فعّالية ذلك غير كافية و غير مؤثّرة.

و من جهة أخرى فإنّ الجواب المقدّم لكلّ هؤلاء يتمثّل في أنّ حدّة القوانين و جمودها له الأثر في خلق العمل غير الرسمي. إنّ البيروقراطيّة التي تعرفها الإجراءات الإداريّة و المراحل المتعبة التي تصحب عملية القيام و الشّروع في أي نشاط رسمي (ضياع وقت طويل في هذه الإجراءات بالإضافة إلى التّكاليف العديدة، الرّشوة....).كلّها تؤدّي إلى التّفكير بصفة واقعيّة و رشيدة [1]. (اللّجوء للعمل غير الرّسمي).

فثقل هذه الإجراءات تعمل على خنق كل نشاط رسمي، الشيء الذي يجعل من القطاع غير الرسمي قطاعا مرنا و فعّالا، فقوّة القانون لا بدّ أن تطبّق في الإدارات بصورة عادلة عملية و فعّالة. و عليه نستنتج أنّ العمل المنزلي شرعي لكنّه ليس رسمي (Légitime mais illégal).

حيث أنّ كلّ المؤشّرات السابقة الذّكر تدل على ذلك و تميزه بصفة واضحة عن باقي النّشاطات الأخرى، كما أنّ عدم التّمييز بصفة جليّة بينه و بين الأعمال الخاصّة بالإستهلاك الذّاتي و إقرار المجتمع له، كلّ هذا سمح له بهذه الشّرعيّة (عند المجتمع).

و عليه قد تكون الدّولة مجبرة على مسايرة الوضع الرّاهن، فهي ليست قادرة على تلبية طلبات المجتمع المتزايدة من جهة و لا على تنظيم و مراقبة التطوّرات التي تنشأ في إطار هذا المجتمع.

* و على سبيل المثال و ليس الحصر نأخذ مثالين :

1- إنّ تقديم الدّروس الخصوصيّة و الذي يمارس غالبا داخل المنزل نشاط وليد نتيجة تدنّي المستوى الدّراسي بشكل واضح، و عليه لا يمكن بأي حال من الأحوال منع الأولياء من البحث عن مصدر آخر لتعويض هذا النّقص (الفاجع) على مستوى مقاعد الدّراسة. (من برامج، طرق بيداغوجية...).

2- إنّ نقص المرافق الخاصّة بالعناية بالأطفال من روضات ... أدّى إلى بروز و انتشار نشاط العناية بالأطفال عند نساء تعتبرن ذلك عملهنّ المنزلي. (Baby-sitting).

[1] « Il est plus sensé d'adapter la loi à la réalité que d'essayer de modifier les comportements. » BIT, le travail à domicile, 82ème session, rapport v, Genève, 1995 , p 52-63.

رفع معدّلات الادّخار و تخفيض الاستهلاك و العجز الداخلي و الخارجي، أدّت إلى خلق و زيادة الفوارق الإجتماعيّة من جهة و الأزمات السّياسيّة من جهة ثانية.

إنّ هذا النّوع من النّشاطات و رغم تطفّلها فهي تعتبر كملجأ خاصة لفئة الشّباب البطال في انتظار تحسّن الحالة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة للبلاد. فهي تعمل على التّقليل من حدّة الفقر و الآفات الإجتماعيّة

12- خلاصة :

إنّ القطاع غير الرّسمي الذي يأخذ بعين الاعتبار منطق التّكاليف و لا يأبه بالتّشريع القانوني يعمل على تشغيل فئة هامّة من المجتمع و تأمين حدّ أدنى من العوائد لها.

و عليه ليس الحلّ أن تعمل الدّولة على قمع هذه النّشاطات و إنّما عليها تغيير النّظرة اتّجاهها و ذلك بإيجاد مقاييس قانونيّة تعمل على تقييم تطوّر هذه النشاطات التي لا تتطلّب تأهيل فني كبير.

و منه يجب العمل على تأطير هذه النّشاطات و تشجيع البعض منها التي تحترم نظام الإنتاج و التّشغيل حتى و إن كانت لا تستطيع احترام واجباتها الجبائيّة ... إلخ .

و قد يدخل في هذا الإطار، التّجار الصّغار و العمال المنزليين و التي يمثّل أصحابها نشاطات تعمل على مواجهة الأزمات و محاولة البقاء على قيد الحياة.

الأمر الذي من شأنه إعطاء دفع للإقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الإجتماعية .

كما أن العمل المنزلي قد يمثل محاولة للتهرب من العمل المأجور (الرسمي) الذي يمارس ضغطا على العامل و يسمح بنشأة مفهوم الإستقلالية و الإندماج الإجتماعي و الذي يمثل كل منهما تصرفات و سلوكات لا تعترف بالسوق أو التبادل الجاري فيه.

الفصل الرابع

البحث الميداني

البحث الميداني

1- مقدمة

2- البحث الميداني

2-1 المنطقة

2-2 مدة البحث

2-3 العينة

أ- أسباب الإختيار

ب- صعوبات البحث

3- الاستجواب

3-1 الخصائص السوسيوديمغرافية

3-2 العمل الرئيسي

3-3 البطالين

3-4 العمل الثانوي

4- نتائج البحث الميداني

4-1 الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية

أ- عدد الأفراد

ب- السكن

ج- التجهيزات و المشتريات

د- نتائج أخرى : الخدمات- العلاج- قضاء العطل

هـ- خلاصة

4-2 الاستجواب حول العمل الرئيسي

القسم I :

أ- معلومات أولية

ب- خصائص و ميزات الحالة المهنية

* القطاع الخاص

* العمل الحر

ج- خلاصة

القسم II : العاملين غير الرسميين

أ- معايير الإنتماء للقطاع غير الرسمي

ب- الخصائص السوسيوديمغرافية : الجنس، السن، المستوى الدراسي، طبيعة النشاطات

ج- خلاصة

4-3 الاستجواب حول البطالين

أ- الجنس

ب- السن

ج- المستوى الدراسي

د- مصدر العيش

هـ- خلاصة

4-4 الاستجواب حول العمل الثانوي القسم I

أ- ملاحظات هامة

ب- الحالة المهنية

- الفئات الاجتماعية

- ظرفية العمل

- طبيعة الأعمال

- مكان العمل

ج- خصائص سوسيوديمغرافية أخرى

- الحالة العائلية

- المستوى الدراسي

- أسباب العمل غير الرسمي

د- خلاصة

القسم II

أ- الحالة المهنية

- طبيعة النشاطات المنزلية

- نوع النشاط

- الممارسة

ب- خصائص سوسيوديمغرافية

- السن

- المستوى الدراسي

- الحالة العائلية

- أسباب ممارسة العمل المنزلي

ج- خلاصة

5- خلاصة عامة

1- مقدمة :

إن قياس حجم التشغيل داخل القطاع غير الرسمي يبقى أمرا غير سهل . و ذلك راجع للصعوبات الخاصة بتحديد المفاهيم التي تعنى بهذا المجال. من جهة و من ناحية أخرى للصعوبات التي تمس استعمال هذه المفاهيم و تطبيقها في أرض الواقع.

و عليه فإن البحث الميداني يعتبر مجالا هاما في الكشف عن مختلف أبعاد هذه الظاهرة.

يأخذ عامة هذا البحث طريقتين أساسيتين :

إما بحث حول العائلات أو بحث حول المؤسسات.

إن المقاربتين (عائلات- مؤسسات) تسمح بإمكانية المقارنة بين مختلف الأفراد حسب مجموعة من الخصائص السوسيوديمغرافية.

في الجزائر إن مختلف المعطيات و المعلومات حول النشاطات غير الرسمية توجد ضمن النتائج المستخرجة من البحوث التي أقيمت حول العائلات خلال الإحصاءات العامة للسكن و السكان (R.G.P.H) و بحوث M.O.D [1] (الديوان الوطني للإحصاء) التي أجريت حول العائلات و المؤسسات على السواء، التي لم يكن هدفها الأساسي حقيقة هو تحديد حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر[2].

بينما تختص البحوث حول المؤسسات بموضوع الإنتاج فهي أيضا تعطي تقسيم هام للتشغيل حسب القطاعات و حسب مستوى التأهيل.

أما البحوث حول العائلات فهي تعمل على جميع المعلومات الخاصة بالتشغيل مباشرة. و إذا كانت الإحصاءات العامة للسكن و السكان ليس بإمكانها التخصص في ميدان التشغيل مباشرة فإن البحوث MOD أرادت ملأ هذا الفراغ و ذلك منذ 1982 إلى 1986 ثم من 1989 إلى

[1] Les enquêtes M.O.D enquête main d'oeuvre démographie de l'office national des statistiques (ONS) .

« .... aucune enquête spécialisée sur les activités informelles en tant que tel n'a été entreprise à notre connaissance....",

F. BOUFENIK et A.ELAIDI, l'informelle enb Algérie : quelle approche ?, colloque international sur l'économie informelle en Algérie (Tlemcen) le 14 - 15 - 16 nov 2000 ,p 8.

1992 لكنها توقفت منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا . هذا التوقف صاحب عملية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية و التوقيع على معاهدة (Stand - by) في أفريل 1992 [1].

لقد سمحت هذه البحوث بتحديد الفئات التي تنتمي إلى القطاع غير الرسمي و هي كالتالي :

- الأشخاص المصرحين بحالة البطالة لكنهم أقروا بممارسة أعمال ذات عائد خلال زمن البحث.
- العاملين المنزليين.
- المساعدين العائليين.
- النساء الماكثات بالبيوت لكنهن قررن بممارسة أعمال ذات عائد .
- العاملين في مؤسسات بصفة غير رسمية.
- المصرحين بعدم العمل لكنهم يمارسون أعمالا ظرفية من وقت لآخر.

كما سمحت أيضا بتحديد المعايير الخاصة بكل نوع بحث :

1- حول المؤسسات :

- نوع المؤسسة.
- القطاع الخاص.
- نوع النشاط الاقتصادي .
- حجم المؤسسة.
- وجود محل أولا.
- وجود سجل تجاري أولا.
- وجود محاسبة أولا.
- التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي أولا.

[1] F. BOUFENIK et A.ELAIDI, l'informelle enb Algérie : quelle approche ?, colloque international sur l'économie informelle en Algérie (Tlemcen) le 14 - 15 - 16 nov 2000,p 9.

2- حول العائلات :

- القطاع الخاص.
- نوع العمل.
- العامل المنزلي .
- حجم المؤسسة.
- التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي.
- الأجارة (دائم، مؤقت، مساعد عائلي، متربص...).
- الأعمال الهامشية.

رغم أن هذه المعايير تجعل من القطاع غير الرسمي يمثل مجموعة من النشاطات ذات إنتاجية ضعيفة و عائد منخفض و أنه يمس الفئة المهمشة من المجتمع إلا أن هذه البحوث خاصة لسنوات 1990، 1991و 1992 سمحت بإبراز بعض الحقائق خصت التشغيل غير الرسمي و أشكال العمل النسوي. الشيء الذي سمح أيضا بإعطاء تقييم أولي رسمي حول القطاع غير الرسمي.[1]

معتمدا على ما قدمته هذه البحوث عن معايير و ميزات أردت القيام ببحث ميدان بسيط يسمح لنا بإعطاء و لو صورة أو لمحة بسيطة بالأرقام حول مفهوم القطاع غير الرسمي، التشغيل أو العمل غير الرسمي و من جهة ثانية حول مكانة العمل المنزلي داخل هذا الإطار.

2- البحث الميداني :

إن البحث الميداني المراد القيام به كان حول العائلات و كان يجب تحديد مكان و زمن هذا البحث من جهة و تحديد عينة تمكننا من العمل في ظروف جيدة. و لقد قمت بهذا البحث في إطار برنامج بحث ميداني عام مشترك ما بين جامعة العلوم الإقتصادية - تلمسان- و جامعة العلوم الإقتصادية -PARIS 12 - و الذي مس عدة مناطق على المستوى الوطني.

[1] انظر الفصل الثاني (2) القطاع غير الرسمي في الجزائر عنوان "نبذة عن طريق الأرقام".

2-1 المنطقة (المكان) :

لقد تم اختيار منطقة إمامة بتلمسان (حي الورود (ENTC)، إمامة القرية و جزء من حي الزيتون (1060 logts))[1].

تتميز المنطقة بطابع سكني متنوع (منازل فردية ، عمارات، .....) و بطابع اجتماعي متنوع أيضا (وجود مختلف الفئات الاجتماعية).

و على العموم فإن سكان المنطقة يتميزون بمستوى معيشي متوسط.

يقدر عدد السكنات في هذه المنطقة المختارة بـ 1060 مسكن، أما عدد السكان فيقدر بـ 3016 ساكن[2].

كما تم الاختيار بسبب إمكانية إجراء البحث الميداني و ذلك حسب الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة بالإضافة إلى سهولة التنقل، البحث و استجواب أفراد العائلات.

2-2 مدة البحث (الزمن) :

من 1 إلى 20 نوفمبر 2000، و قد اختيرت هذه المدة لاعتبارات عديدة منها :

-تجنب غياب أفراد العائلات أثناء مدة البحث (بسبب العطل...).

- تمثل هذه المدة وقت عادي من أوقات السنة (تجنب المناسبات مثل: رمضان، الأعياد،....)

- إمكانية تسخير بعض الطلبة لإجراء الاستجواب.

2-3 العينة :

لقد روعي في اختيار العينة الطابع السكني و الاجتماعي للعائلات، (التنويع)، بالإضافة إلى المعرفة المسبقة للمستجوبين بالمنطقة.

---

[1] أنظر خريطة الموقع في الملحق

[2] هذه الأرقام مصدرها (بلدية منصورة) : (المصلحة التقنية).

الحي	عدد السكان	عدد السكنات
إمامة (القرية)	820	194
حي الزيتون	5226	1169
حي الورود	2196	601

و لقد مثّل هذا الاختيار تقريبا 10 % من مجوع العائلات الموجودة بالمنطقة المختارة، بحيث أن البحث الميداني مس 112 عائلة تقطن المكان كما تم تحديد هذا العدد حسب الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة.

* **ملاحظات هامة :**

- عدد العائلات المراد استجوابها : 112 عائلة.
- عدد العائلات التي رفضت الإجابة جزئيا أو كليا : 12 عائلة .
- عدد العائلات المستجوبة : 100 عائلة.
- عدد العائلات التي غاب أفرادها أثناء البحث : 0 عائلة.
- عدد المستجوبين: 4 عائلات.
- الوقت المخصص للاستجواب الواحد: من 40 دقيقة إلى ساعة كاملة.

أ- أسباب الاختيار :

تم اختيار العائلات و استجوابهم بصفة عامة على أساس معرفة سابقة أي حسب المحيط السكني و العائلي للمستجوبين، الشيء الذي سمح لهؤلاء خاصة بـ :

- تنويع الاختيار حسب الفئات الاجتماعية و المهنية (Socio- professionnelle) .
- إجراء الاستجواب في ظروف جيدة (الحوار بكل حرية مع جميع أفراد العائلة).
- وجود نوع من الثقة لدى العائلات الشيء الذي يؤثر بصفة حسنة على نوعية الأجوبة المعطاة.
- تجنب الريبة و الحذر.
- تجنب بعض الصعوبات الناتجة عن بعض الاعتقادات، العادات و التقاليد.
- سهولة الاتصال و الاستجواب.
- سهولة التنقل.
- خفض التكاليف التي مست عملية البحث بصفة عامة.

و قد تم أثناء الاستجواب مراعاة ما يلي :

- تنويع الاختيار حسب الحالات الاجتماعية و المهنية.

- العمل على اطمئنان الأفراد المستجوبين و شرح أبعاد هذا البحث من أنه ذو طابع علمي فقط.
- نزع الذاتية و عدم التأثير على الأفراد المستجوبين بتوجيه الإجابات.
- التحصل على أكثر مصداقية ممكنة و أخذ الحيطة و الحذر من أي أجوبة قد لا تكون لها أي علاقة بالموضوع.
- العمل على ملأ الاستجواب بصورة جيدة و مراجعته كلما تطلب ذلك(أخطاء في التسجيل، الرموز، ...).

ب-صعوبات البحث :

بالإضافة إلى العامل المادي هناك مشاكل تمثلت فيما يلي :

- عدم القدرة على استجواب كل أفراد العائلة بسبب الرفض أو الغياب أو حتى من جهة أخرى عامل الوقت.
- الحصول على بعض الأجوبة التي بدت غير موضوعية (عامل الحذر و الخوف).
- رفض الإجابة على بعض الأسئلة و التي خصت الجانب المهني للأفراد كالراتب ...، أو حتى جوانب أخرى كالممتلكات بالإضافة إلى وجود بعض الاعتبارات الاجتماعية كالعادات و التقاليد و التي تم بسببها رفض استجواب العنصر النسوي أو حتى الحصول على معلومات عنها.

3- الاستجواب Le questionnaire : [1]

يحتوي الاستجواب على 85 سؤال، كلها أسئلة واضحة و دقيقة و تحمل إجابات محددة أيضا و مرقمة، شملت أهم الإجابات الممكنة و المتوقعة حيث يبقى على المستجوب اختيار أحدها فقط (questionnaire fermé).

و يمكن تقسيم الاستجواب إلى أربعة أقسام كما يلي :

[1] انظر الملحق

3-1 حول الخصائص السوسيوديمغرافية :

وقد شمل هذا القسم الأسئلة الكلاسيكية التي تخص الجنس، السن، المستوى الدراسي، ... إلخ. بالإضافة إلى الميزات التي تخص السكن، التجهيزات، المشتريات التي تخص الحاجيات الأساسية مثل المواد الغذائية، الملابس...، النشاطات المنزلية، العلاج و قضاء العطل.

أي هناك 21 سؤال يسمح بالحصول من جهة على المعلومات الأولية الخاصة بأفراد هذه العائلات و من ناحية أخرى بمعرفة المستوى المعيشي لهم و مدى علاقة لك بالقطاع غير الرسمي.

3-2 حول العمل (الرئيسي)(Activité principale) :

يحتوي هذا القسم على 37 سؤال. تعمل هذه الأسئلة على تبيان الحالة المهنية للأفراد و كل الخصائص و الميزات التي تمس نشاطاتهم. (نوع القطاع، الفئة المهنية، المكان، حجم النشاط ... إلخ) بالإضافة إلى وضعية هؤلاء العمال اتجاه الضمان الاجتماعي، مصالح التسجيل و الضرائب زيادة على المحاسبة و التي تسمح بإبراز الفئة التي تعمل في إطار غير رسمي.

3-3 حول البطالين :

هناك 11 سؤال يخص هذا الجانب يسمح لنا بإحصاء بعض الخصائص التي تميز كل بطال (المدة، الأسباب، كيفية العيش، عملية البحث عن عمل...).

3-4 حول العمل الثانوي :

من خلال 16 سؤال يمكننا إحصاء عدد الأفراد الذين يمارسون أعمالا ثانوية و الذين يمثل معظمهم نشاطات غير رسمية، كما يمكننا كذلك من معرفة ميزاتها، أسبابها و مدى علاقتها بالقطاع الرسمي.

بالإضافة إلى إبراز فئة أخرى قد صرحت بحالة البطالة أو المكوث بالبيت (بالنسبة للنساء) دون نسيان المتقاعدين.

4- نتائج البحث الميداني :

لقد أعطى البحث الميداني نتائج عديدة هامة. سمحت بإثبات وجود القطاع غير الرسمي بصورة واضحة مست كل جوانب الحياة عند أفراد المجتمع من جهة و قد سمحت أيضا بإحصاء فئة هامة من الأفراد تعمل في إطار هذا القطاع غير الرسمي.

و حتى يكون التحليل أكثر إيجابي نقوم بتقسيم الشرح على حسب التقسيمات الموجودة في الاستجواب و المذكورة سابقا.

4-1 الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية : (حول العائلات – مائة عائلة):

أ- عدد الأفراد :

الجدول رقم 1: * تقسيم الأفراد حسب الحضور % *

الأفراد / الحالة	عدد الأفراد	نسبة الأفراد %
حاضر	560	91,80
غائب	17	02,79
زائر	33	5,41
المجموع	610	100

* لقد بينت المعلومات الخاصة بهذا الاستجواب أنه في 100 عائلة التي تم القيام باستجوابها تم إحصاء مجموع 610 أفراد منهم 560 فرد كانوا حاضرين أثناء عملية البحث حتى و إن لم يستجوبوا كلهم.

بينما لوحظ غياب 17 فردا لمدة تفوق عن شهر و ذلك بسبب العمل خارج المدينة أو لتأدية الخدمة الوطنية.

كما تبين وجود 33 فردا كانوا في حالة زيارة لهذه العائلات.

ب- السكن :

الجدول رقم 2 :*التقسيم (العائلات %) حسب نوع المنزل وأعمال الصيانة*

أعمال البناء والصيانة / نوع المنزل	عدد العائلات التي قامت بالصيانة بـ %	عدد العائلات لتي لم تقم بالصيانة %	المجموع %
المنزل مع ملحق (حديقة أو محل..)	20	12	32
المنزل بدون ملحق	50	18	68
المجموع	70	30	100

1- لقد بينت النتائج وجود 32 عائلة تستغل لواحق المنزل (حديقة، محل) لأغراض شخصية و حتى تجارية .

و التي تتمثل في بعض النشاطات كإنتاج بعض الفواكه، تربية أنواع من الحيوانات و القيام بأعمال الصيانة، التركيب،...، منها ما يذهب للاستهلاك الذاتي و منها ما يباع و منها ما يقايض و منها ما يعطى حتى بدون مقابل.

* تتميز هذه النشاطات كلها بالطابع غير الرسمي.

2- كما صرحت 70 عائلة بقيامها بأعمال البناء و صيانة شملت مثلا : (الطلاء، تصليح الكهرباء، تصليح قنوات المياه، تصليح السقف،...) هذه الأعمال قام بها إما أفراد العائلة أو عمال غير رسميين (دون فاتورة) ماعدا عائلتين.

* تتميز هذه النشاطات (أعمال البناء و الصيانة) بالطابع غير الرسمي. (68 عائلة قامت بهذه النشاطات بصفة غير رسمية من بين 70 عائلة).

جـ- التجهيزات و المشتريات :

الجدول رقم 3:*التقسيم (العائلات %) حسب الاقتناء من السوق غير الرسمي*

الاقتناء من السوق الموازي	عدد العائلات%
- تجهيزات منزلية	54
- مواد غذائية	24
- ملابس و مواد التنظيف	22
- مواد أخرى	10

يبين الجدول (3) أن هناك عدد هام من العائلات تقوم بشراء لوازمها أو حاجياتها الأساسية من السوق غير الرسمي.

تعتبر التجهيزات المنزلية (ثلاجة، تلفاز، سيارة ...) من أهم هذه اللوازم إذ أن 54 عائلة صرحت باقتناء هذه اللوازم خارج إطار السوق الرسمي و ذلك بسبب تسهيلات الاقتناء بالإضافة إلى السعر المنخفض لهذه التجهيزات بالمقارنة مع السوق الرسمي.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض العائلات تقوم بشراء المواد الغذائية و الملابس (24 و 22 عائلة) من السوق الموازي، رغم إقرارها في بعض الأحيان بعدم جودة هذه المواد و عدم توفر بائعيها على معايير النظافة و الصيانة، و بالتالي فإن الحافز الأساسي لاقتنائها هو حافز السعر المنخفض.

ملاحظة :

إن هذه العائلات تعتبر السوق الموازي ليس بديلا للسوق الرسمي و إنما مكملا له.

د- نتائج أخرى :

الجدول رقم 4 :* التقسيم (العائلات %) حسب النشاطات الخارجية و طابع الحصول على الخدمات *

العائلات / النشاطات	تستفيد من هذه الخدمات بصفة غير رسمية	تستفيد من هذه الخدمات بصفة رسمية
غسيل و كي الملابس	5	80
التنظيف في البيت	2	-
الاعتناء بالأطفال	14	5
الخياطة	67	14
أعمال أخرى	13	40

* الخدمات :

*رغم تفاوتها فإن الطابع غير الرسمي لبعض الخدمات التي تلجأ العائلات في بعض الأحيان لاقتنائها يمثل جانب هام بالنسبة لهذه العائلات.

إذ أن هذه العائلات تلجأ للقطاع غير الرسمي للحصول على بعض الخدمات و ذلك لأسباب عديدة : لكن أهمها يأخذ الجانب الاقتصادي من جهة دون أن ننسى عامل المحيط الاجتماعي و العائلي.

و تعتبر أعمال الخياطة (67 عائلة) و ما شابهها من النشاطات المنزلية الأخرى (الاعتناء بالأطفال) (Baby sitting) (14 عائلة) من أهم الخدمات التي تقدم في إطار غير رسمي لأنها تمارس في إطار المنزل.

إن العمل المنزلي (التجاري) موجود بصورة هامة في إطار القطاع غير الرسمي.

* العلاج : لقد بينت النتائج كذلك و رغم التطور الذي عرفته البلاد فيما يخص إطار الصحة من جهة و النوعية من جهة ثانية إلا أنه يوجد عدد من العائلات التي لا تزال تلجأ إلى أشخاص لا

4-2 الاستجواب حول العمل الرئيسي :

القسم I :

أ- معلومات أولية : (و قد مس هذا الاستجواب الأفراد الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات)

الجدول رقم 6 :* تقسيم الأفراد و العائلات% حسب الفئات *

الفئة	عدد الأفراد	%	عدد العائلات%
العاملين	162	28,08	95
البطالين	51	8,84	35
الماكثات بالبيوت	109	18,89	87
تلاميذ أو طلاب	210	36,39	76
الخدمة الوطنية	1	0,17	1
متقاعد	30	5,20	30
آخرين	14	2,43	12
المجموع	577	100	

إن أول ما يبرز من هذا التقسيم هو الحجم الهام للفئة غير العاملة 71,92 % من مجموع الأفراد، و العدد الهام من جهة النساء الماكثات بالبيوت الشيء الذي يبين أن العمل داخل القطاع الرسمي بالنسبة لهذه الفئة ليس ممكنا دائما.[1]

و يبقى أن عدد التلاميذ و الطلاب (210فرد) يمثل مدى حجم أهمية تطور التعليم أو التكوين في بلادنا خاصة في المناطق الحضرية.

دون نسيان الفئات الباقية و التي تتقدمها فئة البطالين بمعدل يفوق 1 بطال بالنسبة لكل عائلة و ذلك بالنسبة لـ 35 عائلة ثم فئة المتقاعدين (30 فرد) الذين زاد حجمهم خاصة في الآونة الأخيرة بسبب الإجراءات الأخيرة التي خصت ميدان التقاعد.[2]

[1] أنظر الفصل 3 : عمل النساء في الجزائر صفحة : 95

* كل هذا يطرح عدة تساؤلات منها :

- كيف يعيش الأفراد غير العاملين ؟

- هل هناك أعمال غير مصرح بها ؟

- هل هناك أعمال ثانوية ؟

- ما هو حجم العمل غير الرسمي و النشاطات الهامشية ؟

* كلها تساؤلات يمكن الإجابة عنها عن طريق النتائج اللاحقة .

ب- خصائص وميزات الحالة المهنية :

الجدول رقم 7 :*تقسيم (العمال%) حسب القطاع*

العمال / القطاع	عدد العمال %	عدد العائلات %
القطاع الخاص	79 (% 48,76)	58
القطاع العام	83 (% 51,23)	37
المجموع	162 (% 100)	95

* يبين الجدول تقسيم العمال حسب نوع القطاع إذ يتبين أن حجم القطاع العام هو أكبر من القطاع الخاص لكن من جهة أخرى فإن هذا الأخير (القطاع الخاص) قد أخذ مكانا هاما على مستوى الاقتصاد الوطني عكس سنوات السبعينات و الثمانينات، و هذا أمام تراجع القطاع العام و ما عرفته المؤسسات الوطنية من مشاكل مالية أدت إلى إغلاق عدد لا بأس منها.

*** القطاع الخاص :**

* إن القطاع الخاص بما يحمله من مزايا تخص التشغيل يعتبر مجالا تحذوه بعد السلبيات و الممارسات الخفية و التي تجعل من بعض أنشطته نشاطات ذات طابع غير رسمي .

[4] أنظر الفصل 2 : قانون التقاعد المسبق : (12 متقاعد من بين 30 متقاعد مسهم هذا القانون).

جدول رقم 8 :* تقسيم (العمال القطاع الخاص%) حسب بعض السلبيات*

العمال / السلبيات	عدد العمال %	عدد العائلات %
مكان عمل غير رسمي	14 (% 17,72)	14
عمل مؤقت	23 (%29,11)	14
مدة العمل (تختلف عن 40 سا أسبوعيا)	49 (%62)	42
عدم وجود حماية اجتماعية	42 (%53,13)	19

فحسب الجدول (8) إن العاملين في القطاع الخاص ينقسمون إلى قسمين :

أولهما قطاع خاص رسمي يحمل كل معايير القطاع الرسمي بينما هناك قسم ثاني منه يتميز بطابع غير رسمي يمثله مكان العمل غير المصرح به (من بين 14 عامل هناك 3 عمال منزليين و 2 بائعين على أرصفة الطريق). و ظرفية النشاط الممارس و الذي يتميز بعدم احترام مدة العمل (40 سا / أسبوعيا) بالإضافة إلى معيار هام آخر ألا و هو عدم وجود أي حماية اجتماعية.

و تشمل هذه الخاصية أكثر من نصف العاملين بهذا القطاع 53,13 % .

و حتى نحصل على أكثر علمية، علينا إيجاد معايير و خصائص أخرى تمكننا من إثبات وجود القطاع غير الرسمي بصورة واضحة.

* العمل الحر :

جدول رقم 9 :* تقسيم (عمال القطاع الخاص %) حسب حالة العمل *

العمال / الحالة	عدد العمال	%
المأجورين	37	46,83
أحرار	30	37,97
مستخدمين	12	15,19
المجموع	79	100

يبين هذا التقسيم وجود فئة المأجورين في المرتبة الأولى (أكثر من 46 %) ثم عدد العمال الأحرار أو المستقلين (37,97 %) و أخيرا عدد المستخدمين (Employeurs) (15,19 %) .

إن تقسيم آخر يخص فئة المستقلين و المستخدمين يسمح لنا باكتشاف مزايا أخرى تخص هذه الفئة من القطاع الخاص.

جدول رقم 10 :* تقسيم (الأحرار و المستخدمين %) حسب بعض السلبيات في عمليتي البيع و الشراء*

العمال / السلبيات	عدد العمال (حر أو مستخدم)	%
البيع بطريقة غ.رسمية	15	35,71
الشراء بطريقة غ.رسمية	20	47,62

من بين 42 عامل حر أو مستخدم هناك عدد لا بأس به منهم (35,71 % و 47,62 %) يمارسون عملية البيع أو الشراء بطريقة غير رسمية. هذه العملية تتميز بممارستها داخل المنازل، على أرصفة الطرقات و داخل السوق الموازي صفة عامة.

جدول رقم 11 :* تقسيم (الأحرار و المستخدمين %) حسب كيفية القبض و الدفع*

الطريقة / التعامل	شيك	نقد	بالدين	قرض يسدد نقدا	قرض يسدد بالشيك	المجموع
كيفية القبض	1	38	3	–	–	42
	% 2,38	% 90,48	%7,14	–	–	%100
كيفية الدفع	–	26	–	15	2	42
	–	% 61,90	–	%35,71	% 4,76	%100

يتبين لنا من الجدول (11) أن معظم الأحرار و المستخدمين يتميزون بالتعامل سواء في عملية البيع أو الشراء عن طريق النقد (90,48 % و 61,90%) بالإضافة إلى وجود عملية القرض الذي يسدد نقدا خاصة في عملية الشراء.

* كل هذا يعتبر من جهة وسيلة للتهرب من مصالح الضرائب (عدم وجود فواتير أو فواتير غير رسمية) و المراقبة، بالإضافة إلى التلاعبات و الممارسات غير الشرعية.

و كل هذا رغم التوصيات و القوانين التي تنص على عدم التعامل باستعمال النقد بالنسبة لحجم معين [1]. و من جهة ثانية عدم وجود الثقة في الشيكات بسبب عدم أهلية l'incompétence البنوك [2] و تلاعب الأشخاص.

كما أن عملية القرض عند مختلف الزبائن هي ناتجة عن عدم توفر السيولة خاصة في أوقات المواسم و الأعياد.

جدول رقم 12 :* تقسيم (الأحرار و المستخدمين %) حسب مصدر التمويل*

العمال / مصدر التمويل	عدد الأحرار و المستخدمين	%
العائلة أو الأقارب	24	57,14
البنك	9	21,43
قرض عند أشخاص	9	12,43
المجموع	42	100

و يتبين أيضا أن معظم هذه النشاطات قد تم تمويلها من طرف العائلات أو الأقارب (أكثر من 57%) الشيء الذي يبين وجود نوع من الثقة و الذي يؤدي إلى تكافل و تضامن العائلة بمفهومها الواسع في هذا المجال.

و يبقى أن التمويل عن طريق البنك أو من طرف أشخاص يمس فئة أخرى لكن ليس بصورة هامة نظرا للعراقيل المذكورة سابقا (عدم أهلية البنوك) و تلاعب الأشخاص.

[1] حجم محدد قانونيًا .

[2] 28 عامل حر أو مستخدم ليس لهم حساب بنكي.

جـ- خلاصة :

إن السلبيات و الممارسات غير الرسمية المذكورة سابقا و التي مست عدة جوانب من الحياة المهنية لهؤلاء العاملين (البيع، الشراء، التمويل، التعامل، عدم التصريح، الظرفية،...) داخل القطاع الخاص بصفة أساسية تعبر عن وجود هام لقطاع غير رسمي.

و ذلك لوجود تساهل و نقص في النصوص القانونية و عملية تطبيقها التي تتطلب أكثر واقعية و صرامة.

القسم II : العاملين غير الرسميين

حسب المعايير التي نص عليها الديوان الوطني للإحصاء و المكتب الدولي للعمل فإنه يمكن تصنيف مجموعة من العاملين سواء كانوا مأجورين أحرار أو مستخدمين في إطار القطاع غير الرسمي و عددهم 49 عامل غير رسمي .

جدول13*: تقسيم (العاملين غير الرسميين%) حسب الحالة المهنية *

العمال غ.ر / الحالة	عدد العمال غير الرسميين	%
مأجور	[1]30	61,23
حر	17	34,69
مستخدم	2	4,08
المجموع	49	100

يبين الجدول وجود فئة تعمل في إطار غير رسمي نصفها يتكون من مأجورين (61,23%) و بصفة أقل من الأحرار (أكثر من 34 %) ثم المستخدمين بصفة أقل أهمية (4,08 %).

و هذا يبين تنوع العاملين غير الرسميين حسب الحالة المهنية (نوع العمل).

[1] من بين 30 عامل مأجور (غ رسمي) هناك 10 عاملين بصفة مؤقتة.

أ- معايير الانتماء للقطاع غير الرسمي :

جدول 14 :*تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب معايير الانتماء للقطاع غير الرسمي *

العمال غ.ر / المعايير	عدد العمال غير الرسميين	%
غياب أي حماية اجتماعية	42	85,71
غياب السجل التجاري	10	20,471
غياب أي نوع من المحاسبية	18	36,73
عدم دفع الضرائب	9	18,35

إن نتائج الجدول (14) تبين أن غياب الحماية الاجتماعية هو من أهم الخصائص التي تميز غالبية العاملين غير الرسميين (أكثر من 85%) و ذلك راجع في معظمها لعدم القدرة على دفع الاشتراكات الخاصة بالضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي تخص ذلك دون نسيان الإهمال و اللامبالاة[1].

إذا كان المعيار الأول خاص بكل الفئات فإن المعايير الأخرى كعدم وجود سجل تجاري و المحاسبة بالإضافة إلى عدم دفع الضرائب تخص فقط فئة الأحرار المستخدمين.

و الذين بفضل هذه الميزات يمكن إدماجهم داخل القطاع غير الرسمي و بالتالي فهم يمثلون أكثر من 38 % من مجموع العاملين غير الرسميين.

*و لقد صرح هؤلاء العاملين غير الرسميين بممارستهم لهذه النشاطات بصفة غير رسمية بسبب غياب المراقبة من جهة و نظرا للإجراءات المعقدة التي تصاحب عملية التسجيل لأي نشاط رسمي بالإضافة إلى الأتعاب و التكاليف التي تنتج عن ذلك.

ملاحظة :

من بين 49 عامل غير رسمي هناك 3 عمال منزليين يقومون بممارسة العمل المنزلي بصفة مستقلة (أحرار).

[1] مثلا : مدة الحصول على تعويض مرضي طويلة (سنة كاملة)

ب- الخصائص السوسيوديمغرافية لهذه الفئة :

* الجنس :

جدول رقم 15 :* تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب الجنس*

العاملين غ.ر / الجنس	عدد العاملين غير الرسميين	%
ذكر	46	93,88
أنثى	3	6,12
المجموع	49	100

إن الجدول المقابل يبين الحجم الكبير لفئة الذكور داخل القطاع غير الرسمي (أكثر من 93 %) مقابل الإناث (6,12%) و اللاتي تقمن بممارسة العمل المنزل خاصة.

هذا يبين أن العمل داخل القطاع غير الرسمي يتميز بممارسة الذكور في الخارج مقابل الإناث داخل المنازل.

* السن :

جدول رقم16 :* تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب السن *

السن / العاملين غ.ر	20-30سنة	30-40سنة	40-50سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
عدد العاملين غير الرسميين	18	12	9	10	49
%	36,73	24,49	18,37	20,41	100

إن نتائج الجدول (16) تبيّن أن العمل غير الرسمي يمارس لدى كل فئات العمر رغم تفاوته، بحيث نجد تمركزه خاصة عند فئة الشباب (أكثر من 60%) من 20 - 40 سنة و ذلك نظرا للبطالة التي تعرفها هذه الفئة و هذا عند فئة الذكور والإناث على السواء. إذ يعتبر العمل غير

الرسمي كمرحلة أولى تسمح بممارسة نشاط يعود على أصحابه بعائد في انتظار الحصول على عمل رسمي [1].

و هذا ما يؤكده الجدول (17).

الجدول 17: * تقسيم (العملين غير الرسميين) حسب الجنس و السن *

السن / الجنس	20 – 30 سنة	30– 40 سنة	40 –50 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
ذكر	16	11	9	10	46
أنثى	2	1	--	–	3
المجموع	18	12	9	10	49

*** المستوى الدراسي :**

الجدول 18 : * تقسيم (العاملين المنزليين %) حسب المستوى الدراسي *

العاملين غ.ر / المستوى الدراسي	عدد العاملين غير الرسميين	%
بدون أي مستوى	7	14,29
القراءة و الكتابة	7	14,29
الابتدائي	3	6,12
المتوسط	14	28,57
الثانوي	13	26,53
العالي	5	10,20
المجموع	49	100

إن نتائج الجدول (18) تبين أن العملين غير الرسميين يتميزون بمستوى علمي متفاوت رغم أن معظمهم (أكثر من 50 %) لهم مستوى المتوسط أو الثانوي.

[1] العمل غير الرسمي "غرفة الإنتظار" أنظر الفصل 1 صفحة 34

إن تقسيم آخر حسب السن و الجنس قد يمكننا من الحصول على معلومات أكثر.

الجدول (19) * المستوى الدراسي للعاملين غير الرسميين حسب الجنس و السن*

الجنس	ذكور					إناث				
السن / المستوى الدراسي	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
بدون مستوى			2	5	7					
القـــــراءة والكتابة		1	3	3	7					
الابتدائي	1	1	1		3					
المتوسط	7	4	1	1	13	1				1
الثانوي	5	4	2	1	12	1				1
العالي	3	1			4		1			1
المجموع	16	11	9	10	46	2	1			3

عند الذكور : نلاحظ أن العاملين غير الرسميين يتميزون بمستوى علمي متفاوت لكن نرى أن هـذا المستوى يقل خاصة عند الفئات ما فوق 40 سنة. و خاصة 50 سنة فـأكثر (من بين 10 عمال هناك 5 عمال لا يعرفون لا القراءة و لا الكتابة).

كما يتبين أنه كلما توجهنا نحو الفئات الصغرى كلما زاد المستوى العلمي.

و عليه يمكن القول أن العاملين غـير الرسميين ينقسـمون إلى فئتين تتميز الأولى بضعف المستوى العلمي و حتى انعدامه و فئة ثانية تضم فئة الشباب و التي لها مستوى علمي لا بـأس بـه قـد يصـل إلى المستوى العالي.

و هذا راجع لسياسة التعليم التي طبقتها الجزائر (مجانية التعليم، إجبارية التعليم حتى سن معين...).

عند الإناث :

إن النتائج البسيطة المحصل عليها تؤكد المستوى العلمي الجيد عند فئة الشابات ذلك و اللاتي تمارسن عملا غير رسمي لسبب أو لآخر.

*** طبيعة النشاطات :**

جدول 20 : * تقسيم (العاملين غير الرسميين %) حسب طبيعة النشاط*

العاملين غ.ر / النشاط	عدد العاملين غير الرسميين	%
التجارة	19	38,77
الصناعة	2	4,08
الزراعة	5	10,20
الخدمات	6	12,24
البناء و الأشغال العمومية	6	12,24
أعمال أخرى	11	22,45
المجموع	49	100

يتبين أن نشاط التجارة هو من أهم الأعمال الممارسة بطريقة غير رسمية (أكثر من 38 %) بالإضافة إلى قطاع الخدمات و قطاع البناء و الأشغال العمومية (أكثر من 12 %) و هذا نتيجة لطبيعة هذه النشاطات التي تعمل على جلب اليد العاملة غير الرسمية (لا تحتاج لمستوى علمي أو فني مهم).

جـ- خلاصة :

إن النتائج المبينة سابقا تفيد بأن القطاع غير الرسمي قد أصبح واقعا لا يمكن نكرانه. حيث تعتبر النشاطات غير الرسمية و رغم تطفلها ملجأ لفئة الشباب البطال، النساء اللاتي لم تتمكن من العمل داخل القطاع الرسمي لسبب أو لآخر، بالإضافة إلى فئات أخرى وجدت نفسها داخل هذا القطاع بسبب العراقيل و الصعوبات الإدارية خاصة.

كما لاحظنا تنوع نشاطات هذا القطاع و انسجامها مع متطلبات الحياة بحيث أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار منطق التكاليف و لا يأبه بالتشريع القانوني و بالتالي فهو يعمل على تأمين حد أدنى من العوائد لفئة العاملين غير الرسميين.

4-3 الاستجواب حول البطالين :

لقد أبرزت نتائج هذا الاستجواب وجود 51 بطال (35 عائلة) يتميزون بالخصائص التالية:

- عدد البطالين الذين هم في حالة بطالة منذ أكثر من ثلاثة أشهر يمثلون 45 فرد.
- من بين 51 بطال هناك 17 منهم قاموا بأعمال قبل حالة البطالة (غالبيتهم عمال مسرحين من المؤسسات أو نساء متزوجات).
- 29 فرد صرح بالقيام بالبحث عن عمل بأي طريقة كانت سواء رسمية أو غير رسمية.
- لقد صرح 32 فرد بطال بإمكانية العمل سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي حتى و إن كان هذا العمل لا يمثل طموحات و لا مؤهلات هذا الفرد.

ا-الجنس :

جدول 21 : * تقسيم (البطالين %) حسب الجنس *

البطالين / الجنس	عدد البطالين	%
ذكر	33	64,71
أنثى	18	35,29
المجموع	51	100

نلاحظ أن نسبة الذكور البطالين أكثر منه عند الإناث (64,71 % مقابل 35,29 %) و هذا راجع من جهة للعادات و التقاليد التي تجعل من الأفراد الإناث يمكثون بالبيت أمام معارضة العائلة الدخول لعالم الشغل الرسمي.

ب- السن :

جدول 22 : * تقسيم (البطالين %) حسب السن *

السن / الجنس	أقل من 20 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
ذكر	3	26	1	1	2	33
أنثى	1	16	1			18
المجموع	4	42	2	1	2	51
%	7,84	82,36	3,92	1,96	3,92	100

من خلال هذا التقسيم يتبين أن حالة البطالة تمس خاصة فئة الشباب عند الجنسين ما بين 20 و 30 سنة (أكثر من 80%) و هي قليلة في الفئات الأخرى.

جـ- المستوى الدراسي :

جدول 23 : * تقسيم البطالين حسب المستوى الدراسي و السن*

السن / المستوى	أقل من 20 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فما فوق	المجموع	%
بدون مستوى				1	1	2	3,92
القراءة والكتابة			1		1	2	3,92
الابتدائي		1	1			2	3,92
المتوسط	2	6				8	15,68
الثانوي	2	19				21	41,18
العالي		16				16	31,38
المجموع	4	42	2	1	2	51	100

لقد نتج من الجدول (22) أن معظم البطالين هم من فئة الشباب الشيء الذي يشرح المستوى العالي و المتوسط لهذه الفئة (41,18 مستوى ثانوي) و (31,38 % مستوى عالي) و عليه فإن حالة البطالة لم تقتصر على الأفراد الذين ليس لهم تأهيل علمي لكنها طالت فئة هامة من حاملي الشهادات المدرسية و الجامعية.

د- مصدر العيش :

جدول 24 : *تقسيم البطالين حسب مصدر العيش*

البطالين / المصدر	عدد البطالين	%
منحة	-	-
تعويض	-	-
العائلة	47	92,16
ربح	-	-
آخر	4	7,84
المجموع	51	100

تبين هذه النتائج أن التضامن العائلي هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة حالة البطالة بالنسبة لهؤلاء البطالين أكثر من (92 %).

هـ-خلاصة :

إن البطالة آفة هامة داخل المجتمع الجزائري و هي تمس فئة هامة تتمثل خاصة في فئة الشباب الذكور أو الإناث منهم و الذين رغم توفرهم على تأهيل علمي يسمح لهم بممارسة عمل داخل القطاع الرسمي فهم يجدون أنفسهم في حالة البطالة.

و يبقى التضامن العائلي الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الحالة .

4-4 الاستجواب حول العمل الثانوي :

القسم I:

لقد أثبت هذا الاستجواب وجود 38 فردصرح بقيامه هذا العمل بصورة ثانوية (و ذلك في 28 عائلة).

جدول 25 : * العمل الثانوي حسب الجنس*

العمل الثانوي / الجنس	عدد الأفراد %	عدد العائلات
ذكر	25 (% 65,79)	21
أنثى	13 (% 34,21)	12
المجموع	38 (% 100)	28

يشكل الذكور أكبر نسبة (أكثر من 65 %) من الإناث.

أ- ملاحظات عامة :

- إن هذه الأعمال الثانوية تعتبر كلها أعمال ذات طابع غير رسمي (غياب التسجيل، غياب الحماية الاجتماعية، الالتزامات نحو الضرائب، غياب عقد العمل).

- من بين 38 فرد هناك 21 فرد صرح بممارسة العمل الثانوي لكونه ليس له عمل رئيسي . (انظر الجدول رقم 26).

- هناك 3 أفراد من بين 38 فرد صرح بممارسة هذا العمل ثم ذكرهم و عدّهم في العاملين غير الرسميين في الاستجواب حول العمل الرئيسي . (نشاطين غير رسميين).

- كل الأفراد 38 ينتمون للقطاع الخاص.

- هناك 4 أفراد من بين 33 فرد يمارسون هذا العمل كهواية أي لا يعود عليهم بربح (تربية العصافير، الرسم، تربية الأسماك....).

- إن المجموع الكلي لعدد العاملين غير الرسميين هو 84 فرد مقابل 87 نشاط غير رسمي (و هذا في الاستجوابين : حول العمل الرئيسي و حول العمل الثانوي).

ب- الحالة المهنية :

* الفئات الاجتماعية و المهنية :

جدول 26 : * العمل الثانوي (غير الرسمي) %حسب الجنس و الفئات الاجتماعية المهنية*

الجنس / الفئات	ذكر	أنثى	المجموع
عامل (عمل رئيسي)	15	2	7 (%44,73)
مرأة ماكثة بالبيت	-	5	5 (% 13,16)
بطال	2	2	4 (%10,53)
طالب	4	2	6 (% 15,79)
متقاعد	4		4 (% 10,53)
آخر	-	2	2 (% 5,26)
المجموع %	25 (%65,79)	13 (% 34,21)	38 (% 100)

يبين الجدول أن الأفراد الذين يمارسون عملا ثانويا زيادة على العمل الرئيسي هم الذين يمثلون أكبر نسبة (أكثر من 44 %) بينما تتقارب الفئات الأخرى و التي لم تصرح بممارستها لعمل رئيسي.

و بالتالي فقد سمح هذا الاستجواب بالكشف عن مجموعة أخرى تعمل في إطار غير رسمي بالإضافة إلى المجموعة الأولى التي أوجدها الاستجواب حول العمل الرئيسي ليصل عدد العاملين غير الرسميين إلى 87 فرد (49 فرد (الاستجواب حول العمل الرئيسي) و 38 فرد (الاستجواب حول العمل الثانوي).

جدول 27 :* تقسيم (العمل غير الرسمي%)حسب الحالة المهنية*

العاملين غ.ر / الوضعية	عدد العاملين غير الرسميين	%
مأجور دائم	3	7,89
مأجور غير دائم	2	5,26
حر	25	65,79
مستخدم	3	7,89
متربص	1	2,64
مساعد عائلي	3	7,89
شكل آخر	1	2,64
المجموع	38	100

* كما اتضح أن 38 فرد و الذين يمثلون هذه الفئة الثانية من العاملين غير الرسميين يتميزون بالعمل الحر (أكثر من 65 %) مقابل الحالات الأخرى الأجارة (13 %) من المجموع كما يتبين وجود 3 مساعدين عاملين و متربص واحد.

مما يدل على تنوع الوضعيات التي يأخذها العامل غير الرسمي و ذلك حسب الحالة الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيش فيها هذا الأخير.

* ظرفية العمل :

جدول 28 :* تقسيم (العمل غير الرسمي %)حسب صفة العمل*

العاملين غ.ر / الصفة	عدد العاملين غير الرسميين	%
دائمة	10	26,32
مؤقتة	24	16،63
موسمية	3	7,89
في المناسبات	1	2,63
المجموع	38	100

يبين الجدول (28) أن العمل غير الرسمي يتميز بالطابع الظرفي (أكثر من 73 %) مقابل (26,32 %) من مجموع العاملين الذين يمارسون العمل غير الرسمي بصورة دائمة.

إن العمل غير الرسمي يعتبر كحالة انتظار للدخول في القطاع الرسمي، كما يعبر عن فرص العمل التي قد يقوم البعض بأخذها قصد الحصول على عائد يسمح له على الأقل لتلبية حاجاته اليومية، حتى و إن كانت هذه النشاطات تأخذ طابع المساعدة مقابل راتب بسيط.

*** طبيعة الأعمال :**

جدول 29 : * تقسيم (العمل غير الرسمي) حسب طبيعة النشاط *

العاملين غ. ر / النشاط	عدد العاملين غير الرسميين	%
أعمال زراعية	4	10,53
تجارة	8	21,05
خياطة، طرز، نسيج	9	23,68
خدمات	7	18,42
أعمال أخرى	10	26,32
المجموع	38	100

تتميز طبيعة الأعمال غير الرسمية بتنوعها، و تبقى أعمال التجارة و أعمال (الخياطة، الطرز...) من أهم هذه النشاطات (ما يقارب 45 %) بالإضافة إلى النشاطات الزراعية (10,53%) و الخدمات (18,42%).

بينما نجد تخصص النساء في الأعمال المنزلية خاصة نجد أن الرجال يمارسون أعمالا تتطلب التنقل خارج البيت و أكثر جهد فكري و عضلي.

* مكان العمل :

جدول 30 : تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب مكان العمل*

العاملين غ.ر / المكان	عدد العاملين غير الرسميين	%
محل	7	18,43
السوق	1	2,63
التجول	1	2,63
الرصيف	3	7,89
أرض زراعية	2	5,26
المنزل	19	50,00
أمكنة أخرى	5	13,16
المجموع	38	100

يبين الجدول (30) أن العمل غير الرسمي يمارس في عدة أماكن من أهمها المنزل (50 %من العاملين صرحوا بممارستهم العمل غير الرسمي داخل المنازل). مما يبين مكانة العمل المنزلي. هذا طبعا خاصة عند فئة النساء، بينما نجد أن الرجال يقومون بممارسة نشاطهم غير الرسمي خارج البيت سواء في المحلات، الأسواق، أرصفة الطرقات أو حتى عن طريق التجول. إذ تعتبر التجارة و الخدمات من أهم النشاطات الممارسة، و التي تتطلب إشهار أو معرفة الناس بأصحابها.

* خصائص سوسيوديمغرافية أخرى :

جـ- الحالة العائلية :

جدول 31 : *تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب الحالة العائلية*

الجنس / الحالة	ذكر	أنثى	المجموع%
أعزب	10	5	15 (%39,48)
متزوج	15	7	22 (%57,89)
أرمل أو مطلق	-	1	1 (% 2,63)
المجموع	25	13	38 (%100)

يبين الجدول (31) أن العاملين غير الرسميين يتمركزون في فئة المتزوجين (57,81%) و ذلك عند الجنسين ثم فئة العازبين (39,48%) كذلك عند الجنسين فقد تكون الفئة الأولى (المتزوجين) مجبرة للجوء للقطاع غير الرسمي عند عدم وجود عمل داخل القطاع الرسمي (خاصة بالنسبة للرجال) و هذا أمام الالتزامات العائلية و ضرورات العيش. بينما قد تمثل فترة العمل غير الرسمي عند (العازبين) مرحلة انتظار و بحث عن عمل رسمي.

*** المستوى الدراسي :**

الجدول 32 : *تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب المستوى الدراسي و الجنس *

الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	المجموع %
بدون أي مستوى	3	1	4 (10,53%)
القراءة و الكتابة	2	-	2 (5,26 %)
الابتدائي	3	-	4 (10,53%)
المتوسط	5	4	9 (23,68%)
الثانوي	3	5	8 (21,05%)
العالي	9	2	11 (28,95%)
المجموع	25	13	38 (100%)

تبين هذه النتائج أن المستوى العلمي متفاوت ويتراوح بين العالي، المتوسط و الضعيف. و هذا بالنسبة للجنسين على السواء.

و يمكن لتقسيم آخر يخص فئات العمر أن يسرح لنا هذا التفاوت.

جدول 33 : * تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب المستوى والسن *

السن / المستوى	أقل من 20 سنة	20-30سنة	30-40 سنة	40-50 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع%
بدون مستوى	-	-	-	-	4	4
القراءة و الكتابة	-	-	-	-	2	2
الابتدائي	-	-	-	1	3	4
المتوسط	-	1	3	4	1	9
الثانوي	2	1	2	2	1	8
العالي	-	6	4	1	-	11
المجموع %	(5,27)2	(21,05)8	(23,68)9	(21,05)8	(28,9)11	(%100)38

إن هذا التقسيم الجديد يؤكد النتائج السابقة و التي تطرقنا إليها في الفئة العاملة غير الرسمية الأولى (الاستجواب حول العمل الرئيسي) حيث يبرز ضعف المستوى العلمي عند فئات العمر العليا و يرتفع المستوى عند الفئات الدنيا.

و الجدير بالذكر هو وجود العمل غير الرسمي عند جميع فئات العمر حتى و إن كان ذلك بنسب متفاوتة.

الشيء الذي يجعل من العمل غير الرسمي مرنا يستجيب لفئات متنوعة من المجتمع.

* أسباب العمل غير الرسمي :

جدول 34 : * تقسيم (العمل غير الرسمي %) حسب الأسباب الدافعة *

العاملين غ.ر / الأسباب	العاملين غير الرسميين	%
ضعف دخل العمل الرئيسي	14	36,84
غلاء المعيشة	6	15,79
تحسين المستوى المعيشي	10	26,32
أسباب أخرى	8	21,05
المجموع	38	100

إذا كان ضعف الراتب الأساسي هو السبب في ممارسة العمل غير الرسمي بالنسبة لفئة العاملين داخل القطاع الرسمي فإن غلاء المعيشة بالنسبة للبعض الآخر هو الذي أدى إلى ممارسة نشاطات غير رسمية تسمح بالحصول على عائد يساهم في العائد العائلي و مواجهة الأزمات التي تعرفها العائلة. دون أن ننسى أسباب أخرى من بينها الرغبة و الهواية.

د-خلاصة :

لقد أكدت نتائج الاستجواب (حول العمل الثانوي) النتائج السابقة و أبرزت مرونة العمل غير الرسمي و استجابته لفئات متنوعة داخل المجتمع، و هذا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد و ما يصاحبها من انخفاض في المستوى المعيشي لعدد هام من فئات المجتمع.

القسم II: العمل المنزلي

يعتبر العمل المنزلي من أهم النشاطات غير الرسمية في بلادنا.

و النتائج المستخرجة من هذا البحث الميداني بينت وجود 22 عامل منزلي (3 عمال من الاستجواب حول العمل الرئيسي و 19 عامل من الاستجواب حول العمل الثانوي).

جدول 35 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الجنس *

العمل المنزلي / الجنس	عدد العاملين المنزليين	%
ذكر	6	27,27
أنثى	16	72,73
المجموع	22	100

تعتبر فئة النساء الفئة الهامة التي تقوم بممارسة العمل المنزلي مقارنة بالعدد المقابل لدى الرجال (72,73 % مقابل 27,27%) و هذا راجع لمرونة هذا النوع من النشاطات و

استجابتهاللاعتبارات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية، و اعتبارها بالتالي وسيلة لتعويض النقص الذي تعرفه المرأة في عالم الشغل الرسمي.[1]

إن وجود عنصر الذكور كذلك هو دليل على أن العمل المنزلي يمارس من طرف الرجال حتى و إن كان ذلك ليس بنفس حجم عدد النساء المنزليات.

أ- الحالة المهنية :

جدول 36 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الحالة الاجتماعية و المهنية*

العمل المنزلي / الحالة	عدد العاملين المنزليين	%
عامل (عمل رئيسي)	5	22,73
مرأة ماكثة بالبيت	5	22,73
بطال	4	18,18
طالب	4	18,18
متقاعد	2	9,09
آخر	2	9,09
المجموع	22	100

نلاحظ من خلال هذا التقسيم أن العمل المنزلي يشمل عدة فئات اجتماعية و مهنية. فبالإضافة إلى الأفراد الذين يمارسون هذا النشاط كعمل ثانوي (22,73 %) و النساء الماكثات بالبيت (22,73%) نجد الفئات الأخرى و التي تشمل الأفراد الذين هم في حالة بطالة أو حتى الطلبة الذين يجعلون من العمل المنزلي وسيلة للحصول على عائد يسمح لهم بتلبية حاجياتهم الضرورية دون اللجوء للعائلة و هم يمثلون 18,18 % من مجموع العاملين المنزليين.

هنا دون أن ننسى فئة المسرحين من المؤسسات العمومية، المتقاعدين و المعوقين (9,09 %) و الذين لا تتوفر لهم إمكانيات العمل في الخارج.

[1] أنظر الفصل 3 ، عمل النساء في الجزائر.

* طبيعة النشاطات المنزلية :

* نوع النشاط :

جدول 37 : *تقسيم (العمل المنزلي%) حسب طبيعة النشاط *

العمل المنزلي / النشاط	العمال المنزليين	%
الزراعة و الرعي	4	18,18
الخدمات	7	31,82
خياطة، نسيج...	9	40,91
تجارة	2	9,09
المجموع	22	100

يبرز هذا التقسيم أن أغلب النشاطات المنزلية تتمثل في أعمال الخياطة، الطرز، النسيج... و ما يشابهها (أكثر من 40%) و هذا نظرا لطبيعة هذه الأعمال من حيث أنها مناسبة للعنصر النسوي. هذا بالإضافة إلى وجود نشاطات أخرى تتمثل في بعض الخدمات (تقديم دروس خصوصية، الاعتناء بالأطفال، الرسم....) (31,82%).

كما نجد الرجال خاصة في الأعمال الزراعية (18,18 %) و بشكل أقل النشاطات التجارية (9,09 %).

* الممارسة :

جدول 38 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب صفة النشاط *

العمل المنزلي / الصفة	العمال المنزليين	%
مؤقتة	14	63,64
دائمة	6	27,27
موسمية	2	9,09
المجموع	22	100

حسب الجدول (38) نلاحظ أن غالبية العمال المنزليين يمارسون هذا النشاط بصفة مؤقتة (63,64%) مقابل الذين يعملون بصفة دائمة (27,27%) . دون أن ننسى الطابع الموسمي لبعض النشاطات (الزراعة و الرعي) (9,09%).

جدول 39 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب حالة العمل *

العمل المنزلي / الحالة	العمال المنزليين	%
حر	15	68,18
مأجور	3	13,64
مساعد عائلي	3	13,64
آخر	1	4,54
المجموع	22	100

تعتبر النشاطات المنزلية في غالبيتها أعمال مستقلة (أكثر من 68 %) بالإضافة إلى وجود الإجارة و مساهمة أفراد الأسرة في هذا النوع من النشاط (13,64%).

ب- خصائص سوسيوديمغرافية أخرى :

*** السن :**

جدول 40 : * تقسيم (العمل المنزلي) حسب الجنس و السن *

السن / الجنس	أقل من 20 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع	%
ذكر	1	2		1	2	6	27,27
أنثى	2	5	5	3	1	16	72,73
المجموع	3	7	5	4	3	22	
%	13,64	31,82	22,72	18,18	13,64		100

من الجدول (40) يتبين أن الفئة الأولى و الأخيرة هي غير هامة حيث أن عرض العمل المنزلي عند هذه الشريحة ضعيف (13,64 %) . بينما يتميز العمل المنزلي بأهميته و طابعه التجاري خاصة عند الفئة من 20 – 50 سنة (أكثر من 70 %) و بصفة أدق من 20 – 40 سنة (أكثر من 50 %). الشيء الذي يجعل من العمل المنزلي ظاهرة خاصة بفئة النساء الشابات حيث أن كثافة ممارسته تكون في سن الشباب و تتناقص مع مرور السنوات.

و من جهة ثانية فهو يبرز عند الذكور خاصة عند فئة الشباب البطال، الذي يعتبر هذا العمل كمصدر بديل للرزق في انتظار العمل الرسمي بالإضافة إلى المتقاعدين الذين يجدون فيه مجالا لملأ الفراغ حتى وإن لم يكونوا بحاجة للعائد الذي يأتي منه.

***المستوى الدراسي :**

جدول 41 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب المستوى الدراسي و الجنس *

السن / المستوى	ذكر	أنثى	المجموع	%
بدون مستوى	2	1	3	13,64
القراءة و الكتابة	2	2	4	18,18
الابتدائي	1	2	3	13,64
المتوسط	–	4	4	18,18
الثانوي	1	5	6	27,27
العالي	–	2	2	9,09
المجموع	6	16	22	100

يبين الجدول (41) أن فئة الرجال العاملين المنزليين تتميز بضعف المستوى الدراسي (5 أفراد من بين 6 لهم مستوى الابتدائي ما دون ذلك).

هذا الضعف لم يسمح لمعظمهم بالدخول في القطاع الاقتصادي الرسمي.

أما عند النساء نجد أن هذا المستوى متفاوت بين المتوسط و الجيد تارة ثم بين المتوسط و الضعيف تارة أخرى.

إن تقسيم آخر لهذه الفئة حسب السن قد يعطينا شرحا أكثر عمقا.

جدول 42 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب المستوى الدراسي و السن *

السن / المستوى	أقل من 20 سنة	30-20 سنة	40-30 سنة	50-40 سنة	50 سنة فأكثر	المجموع
بدون مستوى			1	1	1	3
القراءة و الكتابة				2	2	4
الابتدائي	1	1	1			3
المتوسط	1	2	1			4
الثانوي		3	2	1		6
العالي	1	1				2
المجموع	3	7	5	4	3	22

* تبين النتائج في الجدول (42) ضعف المستوى الدراسي عند فئات السن الكبيرة (40 سنة فما فوق) و أن هذا المستوى يبدأ في الارتفاع كلما توجهنا إلى فئات السن الصغرى.

الشيء الذي يدل على أن ضعف المستوى الدراسي و إن كان عامل هام في عدم اللجوء للقطاع الرسمي إلا أنه توجد عوامل أخرى لها دور كبير في التحفيز على ممارسة العمل المنزلي خاصة بالنسبة لفئة النساء قد تتمثل خاصة في البطالة، العادات و التقاليد...

* الحالة العائلية :

جدول 43 : * تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الحالة العائلية *

العمل المنزلي / الحالة	عدد العاملين المنزليين	%
أعزب	8	36,36
متزوج	13	59,09
أرمل أو مطلق	1	4,55
المجموع	22	100

تعتبر الفئة الهامة التي تمارس العمل المنزلي هي فئة (المتزوجين) (59,09 %) و ذلك راجع لاعتبارات فردية و عائلية.

إذا أن الزواج مثلا يعمل في بعض الأحيان على تراجع المرأة في المنزل و ممارسة نشاط ما.

و بدرجة أقل تأتي فئة العزاب و العازبات (36,36 %) خاصة عند فئة الرجال الشباب الذين هم في حالة بطالة و ليس لهم إمكانية الدخول في عالم الشغل الرسمي.

*** أسباب ممارسة العمل المنزلي :**

جدول 44 : *تقسيم (العمل المنزلي %) حسب الأسباب الدافعة *

الجنس / السبب	ذكر	أنثى	المجموع	%
معارضة العائلة	–	7	7	31,82
رعاية الأطفال	–	4	4	18,18
العائد	3	4	7	31,82
الرغبة والهواية	3	1	4	18,18
المجموع	6	16	22	100

تعتبر معارضة العائلة هي أهم سبب للعمل داخل المنزل بالنسبة للنساء (31,82 %) ثم تأتي أهمية العائد و رعاية الأطفال كأسباب لاحقة.

و عليه يمكن القول أن العمل المنزلي يعبر عن رفض التنظيم الإداري و هو بالتالي يسمح برعاية الأطفال، إذ أنه يسمح للمرأة بممارسة نشاط قد تعارضه العائلة في الخارج أو أسباب أخرى تخص التأهيل الفني و المهني .

كما يمكن للعمل المنزلي أن يمثل وسيلة تسمح بإبراز الشخصية، الذات، الذوق، الرغبة و هذا ما يبينه الجدول (44) (18,18 % يمارسون العمل المنزلي بدافع الهواية).

جـ-خلاصة :

إن العمل المنزلي كنوع خاص من العمل غير الرسمي يعتبر من أهم النشاطات التي سمحت لأصحابها خاصة فئة النساء على اختلافاتهم الاجتماعية المهنية من الاندماج المباشر في سوق العمل. و ذلك لتعويض النقص الذي تعرفه المرأة في عالم الشغل الرسمي و النقص الذي تعرفه شرائح أخرى من المجتمع كفئة الشباب البطال، المسرحين من المؤسسات و المعوقين.

و عليه فإن طبيعة النشاطات المنزلية تتناسب مع طموحات و تأهيلات هذه الشرائح رغم الطابع المؤقت الذي تعرفه هذه النشاطات و رغم توفر بعضهم على مستوى علمي و فني يمكنه من العمل داخل القطاع الرسمي إلا أن أسبابا عديدة تجعل منهم غير مرغوبين داخل هذ القطاع .

5-خلاصة عامة :

لقد أبرزت نتائج الاستجواب أهمية حجم القطاع غير الرسمي (84 عامل غير رسمي من بين 162 عامل ، أكثر من 50 %) بصفته أنتج أهمية استراتيجية تمثلت في التشغيل و إنتاج السلع و أداء الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية فقط دون نسيان العوائد المحصلة و كذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة.

كما أبرز من جهة أخرى عامل هام، و هو عدم الخضوع للصعوبات القانونية و الإدارية ... الشيء الذي قد يجعل من التضامن الاستقلالية و التعايش من أهم ميزاته.

و عليه قد يمثل القطاع غير الرسمي نوع من المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدولة في أداء مهامها السابقة، (نقص التشغيل و انتشار البطالة) الشيء الذي أدى إلى خلق و زيادة الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين فئات المجتمع.

إن محاولة جعل إطار خاص بهذه النشاطات و تشجيع البعض منها (التي تحترم نظام الإنتاج و التشغيل) من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و مواجهة حدة الفقر و الآفات الاجتماعية.

و يبقى أن قياس حجم التشغيل داخل القطاع غير الرسمي أمرا غير سهل، إلا أن البحث الميداني يعتبر مجالا هاما في كشف خبايا ظاهرة العمل غير الرسمي. و الذي أصبح يمثل جانبا هاما من جوانب حياة العائلات في فترة الأزمات الإقتصادية، مما يجعل من القطاع غير الرسمي بديلا أو مكملا للقطاع الرسمي.

و أمام تساهل و نقص النصوص القانونية و عدم الصرامة في تطبيقها أصبحت الممارسات غير الرسمية تمس حتى الحياة المهنية للعاملين في القطاع الرسمي (القطاع الخاص)، الشيء الذي يبين مدى وجود القطاع غير الرسمي و توسع مجالات ممارسته بحيث أنه أصبح واقعا اقتصاديا و اجتماعيا لا يمكن نكرانه.

حيث أصبحت النشاطات غير الرسمية وسيلة لفئة الشباب البطال و النساء خاصة اللاتي لم تتح لهن فرصة العمل داخل القطاع الرسمي لسبب أو لآخر لكسب القوت، و المساهمة في العائد

العائلي . بالإضافة إلى فئات أخرى وجدت نفسها داخل هذا القطاع بسبب العراقيل و الحواجز الإدارية.

الأمر الذي يؤكد على أن العمل غير الرسمي عموما و العمل المنزلي خصوصا يمتاز بمرونة تسمح باستقطاب فئات متنوعة داخل المجتمع و بالتالي اندماجهم المباشر في سوق العمل.

كما عرف العمل غير الرسمي (العمل المنزلي) ارتفاعا في التأهيل العلمي و الفني للأفراد الذين يمارسونه خاصة عند الفئات الصغرى. الشيء الذي يجعل منه عاملا هاما في خلق التوازن و امتصاص الفائض الذي لم يستطع القطاع الرسمي استعابه.

خـــاتـمـــة

خـــاتـــمـــة

لقد برز القطاع غير الرسمي كظاهرة تعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها معظم الدول النامية.

إن معظم الدراسات التي مست هذه الدول لم تعط إجماعا أو اتفاقا تاما حول وظيفة هذا القطاع. و هذا لعدم تجانس أشكال الإنتاج التي تمس نشاطاته من جهة و اختلاف التنظيمات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية من بلد لآخر.

و على العموم فالكل يصف هذا القطاع بهامشية نشاطاته و ظرفية الممارسة، هذه النشاطات المعنية و التي ظلت تتصف بالطابع التقليدي برزت كملجأ لفئة الشباب البطال من جهة و فئات أخرى لم تتح لها فرصة العمل داخل إطار القطاع الرسمي. إذ يعمل القطاع غير الرسمي على امتصاص فائض اليد العاملة و بالتالي خلق توازن في سوق التشغيل، و هو بالتالي إذا لم يكن بديلا للقطاع الرسمي فهو بمثابة مكمل له.

لقد أنتج القطاع غير الرسمي أهمية استراتيجية تمثلت في المؤسسات الصغيرة و غيرها من أشكال تنظيمات العمل (مثل : العمل المنزلي).

هذه الأهمية تعتبر استراتيجية، تمثلت في ميدان التشغيل و إنتاج السلع و الخدمات و التي تلبي الحاجات الأساسية و ليس الكمالية، و من ناحية أخرى فهي تتمثل أيضا في العوائد المحصلة وكذلك الخبرات و المؤهلات المكتسبة. إن الاقتصاد غير الرسمي يعبر حقيقة عن نظام إنتاج و تبادل السلع و الخدمات داخل إطار السوق. و لكن هذا النظام يتمثل أيضا في أشكال عديدة لا يعرفها الاقتصاد الرسمي : (الإنتاج الذاتي، التبادل غير النقدي...).

إن العمل غير الرسمي لا يمثل فقط حوافز و دوافع مالية و عليه فإن هذه الدوافع قد تكون اجتماعية و حتى ثقافية.

فالعمل المنزلي برز كممارسة تمس فئة النساء بصفة خاصة، إذ يمثل هذا الأخير نمطا جوهريا من الوجود السنوي قبل أن يكون واقعا اقتصاديا.

فبالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية، لاحظنا أن عمل المرأة هو نتيجة مراحل تاريخية لحياة المرأة الجزائرية. (التوقف الإداري للعمل من طرف المرأة داخل القطاع الرسمي و اتجاهها للعمل المنزلي له أكثر من دلالة).

و بصفة عامة فإن التحولات التي تصاحب العمل غير الرسمي هي مزيج لسلوك اجتماعي يعبر عن إثبات الذات من جهة و نمط اقتصادي فرض نفسه بحسب معرفته، مسايرته و تنظيمه، و هو من جهة أخرى قد لا يعبر عن اختيار بقدر ما يعبر عن الصعوبات الناتجة عن المحيط الاجتماعي.

إن القطاع غير الرسمي الذي يأخذ بعين الاعتبار منطق التكاليف و لا يأبه بالتشريع بعمل على تشغيل فئة هامة من المجتمع و تأمين حد أدنى من العوائد لها.

و تمثل حدة و جمود القوانين، بالإضافة إلى البيروقراطية التي تعرفها الإجراءات الإدارية و التكاليف التي تنجم عنها من أهم العوامل التي تساعد في خلق العمل غير الرسمي من جهة و خنق أي نشاط اقتصادي رسمي.

إنّ مرونة نشاطات القطاع غير الرسمي و استجابتها لدوافع الأفراد جعلت منها وسيلة للخروج من الأزمات أو بدرجة أقل مخففة من حدتها.

كما أن العمل غير الرسمي و على عكس العمل الرسمي يمتاز بمفاهيم غير اقتصادية تتمثل في التضامن، الاستقلالية، التعايش، و غيرها من السلوكات التي يعجز التحليل الاقتصادي على احتوائها و فهمها.

إذ تسمح هذه الممارسات باحتواء الأزمات و تعبر عن تماسك الأسرة و بقائها تحت نفس الإستراتيجية.

و يأتي العمل غير الرسمي هنا ليبين خاصة أن الدولة كنظام لا يمكنها التحكم في التنظيم الاجتماعي و التحول في علاقات العمل، إذ يبقى الواقع الاجتماعي مائعا، متعددا و غير قابل للحجز.

و لقد أكدت نتائج البحث الميداني أهم النتائج التي قدمها الديوان الوطني للإحصاء و الباحثين الآخرين، رغم أنه لم يتم التأكيد بصفة جلية على الجانب الاجتماعي و مدى تأثيره في هذا الموضوع.

إذ أن معظم الإحصائيات و الاستراتيجيات لم تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب، مما يشكل عائقا كبيرا في فهم حقيقة الظاهرة، يساهم في تحديد مجالات هذا القطاع غير الرسمي من حيث أنه يتموقع بين الرمزي من جهة و الاقتصادي من جهة أخرى. بالإضافة إلى العمل على فرز و تصفية الممارسات غير الشرعية أو التي تمس و تهدم الاقتصاد الوطني (كالتهرب ...). و بالتالي العمل على تأطير بعض النشاطات التي تحترم نظام الإنتاج و التشغيل حتى و إن كانت لا تستطيع احترام واجباتها الجبائية.

و قد يدخل في هذا الإطار التجار الصغار و العمال المنزليين، الذين تمثل نشاطاتهم وسيلة لمواجهة الأزمات و محاولة العيش و البقاء.

فالعمل المنزلي أصبح يمثل شريحة هامة من المجتمع، و إن التقدم التكنولوجي و تطور سوق العمل جعلاه نوعا من أنواع التشغيل و وسيلة من وسائل الإنتاج.

و هنا لا يتمثل الحل في قمع هذه النشاطات و إنما علينا تغيير نظرتنا السلبية اتجاهها و ذلك بإيجاد مقاييس قانونية تعمل على تقييم تطور هذه النشاطات التي لا تتطلب تأهيل فني كبير.

إذ أن تراكم القوانين، الواجبات الضريبية و الإجراءات المكلفة يجعل حتى من المؤسسات الصغيرة الرسمية غير قادرة على القيام بوظيفتها بشكل عادي مما يجعلها معرضة إما للغلق أو اللجوء للممارسات غير الرسمية، و هنا نشير إلى وجود القطاع غير الرسمي حتى داخل القطاع الرسمي ذاته.

و أخيرا يمكن القول أن تطوير القطاع غير الرسمي في نشاطات كالعمل المنزلي أمر يجب أخذه بعين الاعتبار و بالتالي محاولة إدراجه كواقع اقتصادي و اجتماعي كذلك، خاصة أمام تفاقم هاجس البطالة و الفقر.

إن الهدف من هذه السياسة هو العمل على تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة و ضمان حد أدنى من العوائد لها، و بالتالي تخفيض الفاتورة الاجتماعية في اقتصاد يعرف ندرة الموارد المالية.

إن هذه النشاطات و رغم عدم احترام واجباتها الجبائية ، .... إلخ فهي تسمح باحتواء الشباب البطال، تحديد مستوى الفقر و الآفات الاجتماعية.

و لهذا فالكل مطالب و خاصة أصحاب القرار بتغيير النظرة اتجاه هذا القطاع و إعطاء الفرصة لبعض هذه الأفراد من تكوين أنفسهم و تشجيع نشاطاتهم (التي تحترم نظام الإنتاج و التشغيل)الأمر الذي من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني.

إن العمل على وضع قوانين و إجراءات أكثر عقلانية تتماشى و التنظيم الاجتماعي و تطبيقها بصفة عادلة، عملية و فعالة، من شأنه إضفاء الطابع الرسمي مما يساعد هذا النوع في البروز بصفة قانونية تضمن حرية حقوق العامل من جهة و السماح للدولة بتحصيل الضرائب المفقودة.

هذا هو باختصار ملخص بحثي، و يبقى أن أشير إلىأن ما توصلت إليه من نتائج لن يؤدي بالضرورة إلى نتائج حاسمة و لكنه يعطي صورة صادقة و يطرح المشكل بصفة فعالة تسمح بإدراك هذه الظاهرة في الجزائر.

و عليه فإن الباب يبقى مفتوحا أمام الباحثين المهتمين بدراسة نفس الموضوع إذ يمكنهم معالجته من زوايا أخرى للوصول إلى نتائج أخرى بإمكانها أن تغني البحث.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المراجع بالفرنسيّة

1- ATTOUT. N CHEBAB.T et KELKOUL.M, femme, emploi et fécondité en Algérie, avec le concours du fonds des nations unies pour la population, CENEAP, Mai 1999.

2- ADEL Faouzi « le travail domestique » , Insanyat, Oran, n°1, printemps 1997.

3- ARCHAMBAULT. Edith et GREFFE Xavier, les économies non officielles, PARIS, la découverte, 1984.

4- ADAIR Philipe, l'économie informelle, figures et discours, anthropos, 1985.

5- BENDJALID Abed, les stratégies familiales face à la crise de l'emploi à sidi bel-abbès », Insanyat, ORAN, n°1, 1997.

6- BERNARD Chantal, nouvelles logiques marchandes au Maghreb : l'informel dans les années 80, PARIS, CNRS, 1991

7- ADAIR Philipe , « une mise en perspective macro- économique de l'économie domestique », les cahiers du GRATICE , n°18, 1er semestre 2000.

8- BEKKAR Rabia , la place des femmes, les enjeux de l'identité et de l'égalité au regard des sciences sociales, OPHESIA (la découverte, 1998)

9- BEKKAR Rabia , « territoire des femmes à Tlemcen » le monde arabe, villes, pouvoirs et sociétés, Maghreb-Machrek , n° spécial 143, 1994.

10- BERNARD Chantal, « En Algérie, une « nouvelle » valeur, l'auto emploi? », tiers monde, t XXIX, n° 114, Avril-juin 1988.

11- Boyabe j .Bernard , « marché informel- une lecture critique du modèle d'AKERLOF... », tiers monde, vol 40, n°157, Janvier- Mars1999.

12- BEKKERS Hans et STOFFERS Wim « l'emploi dans le secteur informel au PAKISTAN : une nouvelle méthode de mesure » Revue international du travail, vol 134, n° 1, 1995.

13- BOUNOUA. Chaïb, « une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde », Ikes cahiers de CREAD, Alger, n° 30, 1992.

14- BOUNOUA. Chaïb , « l'économie parallèle en Algérie « , les cahiers du GRATICE, n° 9, 2eme semestre 1995.

15- BARRERE- Morrisson.M.A, chômage et l'offre de travail des femmes : contribution à une approche de travail, PARIS, économica 1982.

16- BOUFENIK. F et ELAIDI .A, l'informel en Algérie : quelle approche ?, colloque international sur l'économie informelle en Algérie , Tlemcen, le 14-15-16 Nov 2000.

17- BENISSAD. M « l'économie informelle en Afrique », ARCHAMBAULT ET GREFFE (ed). Les économies non officielles, 1984.

18- BODSON.P et MARTELROY.P, politique d'appui au secteur informel dans les pays en développement, ECONOMICA, 1995.

19- BOUFENIK. Fatima, « famille : les femmes et les rapports de production domestique de santé » Insanyat, ORAN, n° 4, janvier - Avril 1998.

20- BARTHEZ .A « Femmes dans l'agriculture et travail familial » géologie de travail de travail, n° 3, 1984.

21- BIT, le travail à domicile, 82ème session, rapport V, GENEVE, 1995.

22- CENTRE DE RECHERCHE EN ANTHROPOLOGIE SOCIALE ET CULTURELLE ET COMITE NATIONAL PREPARATOIRE A LA IV E CONFERENCE MONDIALE SUR LES FEMMES, Editions du CRASC, 1995.

23- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, projet de rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, Alger, 1998.

24- CAHIERS DU GRATICE , l'économie informelle ; nn°9, PARIS, 1995.

25- CHARMES.J. Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie , ONU, DEC 1991.

26- DEBARE, Maroc, les milliards de l'ombre, l'économie souterraine, PARIS, Hartier, 1992.

27- DECHAUX j-h «des échanges économiques au sein de la parentèle » sociologie de travail ,n° ,1990

28- DIB.Maarouf ,Fonctions de la dot dans la cité Algerienne- le cas d'une ville moyenne :TLEMCEN et son « HAWZ »-, ALGER ,OPU,1984 .

29- EUZEBY .chantale, « pistes pour une révolution tranquille du travail » le monde diplomatique ,AVRIL 1998 .

30- GADREY .Nicole, hommes et femmes au travail - inégalités-, pub : l'harmattan, logiques sociales, 1994.

31- GONTIER.Geneviève, le télé travail vague de fond ou engouement passager P-, PARIS, centre d'études pour l'emploi , 1994.

32- GIRARD. Hélène , Comprendre le télé travail - un guide pour l'entreprise -, PARIS, les éditions du téléphone, 1995.

33- GERRY.C, « la petite production marchande ou salariat déguisé » tiers monde, n° 82, 1980.

34- HUGON.P, approches pour l'étude du secteur informel, centre de développement, OCDE , 1990.

35- HAKIKI .Fatiha, travail domestique et salariat féminine, Essai sur les femmes dans les rapports marchands. Cas de l'Algérie, Magister, Institut de sciences économiques, ORAN, 1983

36- HENNI. Ahmed, « Ajustement, économie parallèle et contre - société » Naqd, Alger, 5,1995

37- HENNI. Ahmed, « infomel et sociétés en voie de développement » les cahiers du CREAD, N° 30 1992.

38- HENNI. Ahmed, Essai sur l'économie parallèle : cas de l'Algérie, ALGER, ENAG, 1991

39- HENNI. Ahmed, le cheikh et le patron ; Alger OPU, 1993.

40- KELKOUL. M , « l'emploi et le secteur informel : quelques remarques méthodologiques », statistiques, ONS, 1989.

41- KLATZMAN ,Rosine, le travail noir, que sais-je, n° 2073, PUF, 1989.

42- LABORATOIRE SUR LA PRATIQUE ALGERIENNE DU DROIT, femmes, famille et société en Algérie - journées d'études 2-3 et 4 juin 1987-1988

43- LAKJAA.. Abdelkader, « le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable (le travail à domicile) », Insanyat, ORAN, n° 1, 1997.

44- LAKJAA.. Abdelkader, « le travailleur informel : le cas des planteurs et de cas EL-AIN » , ORAN, CRASC, s.d.

45- LAUTIER .B, l4économie informelle dans les pays du tiers monde, la découverte , 1994.

46- LAUTIER .B et MIRAS.C et MORICE.A, l'état et l'informel, l'harmattan, 1991.

47- LAE. J. François, Travailler au noir, METALIE , 1988.

48- LATTOUCHE . serge l'autre Afrique entre don et marché, NORMANDIE, Rot 6.

49- MORRISSON.C , « pour une nouvelle définition du secteur informel », Revue d'économie du développement ,3, 1996.

50- MARTIN.C et M.E Joïel, « la part des arbitrages économiques et familiaux dans l'organisation du soutien à domicile des personnes âgées dépendantes », Revue française des affaires sociales, n° 3, 1997.

51- MINISTERE DE L'EMPLOI ET DE LA SOLIDARITE, Rapport d'activité de délégation intermisterielle à la lutte contre le travail illégal, la documentation françaises, 1997.

52- MARSAUD, Olivia,, Maroc, les pionnières du télé travail, Découverte, édition n° 97, article 3, PARIS, Déc 1997.

53- NIHAN. G, le secteur non structuré, signification , aire d'extension du concept et application expérimentale, tiers monde, n° 82, 1980

54- NIHAN. G, « secteur informel et petite production marchande » tiers monde, n° 82, 1980.

55- Observatoire de l'insertion professionnelle, étude comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnelle (1994/1995/1996) - juin 1998-

56- PAUJO.Alin, Travailler à domicile , guide juridique, puits fleurs, 1996.

57- PESTIAU.Pierre, l'économie souterraine, hachette, 1989.

58- ROUBAUD, François, l'économie informelle au Mexique (de la sphère domestique à la dynamique macro-économique) . KARTHLA - ORSTOM.

59- SETHURAMAN.S, « le secteur urbain non structuré : concept , mesure et action, Revue internationale du travail, vol 114,n°1,1976.

60- STEEL.O, « La conversion au marché en Egypte et en Algérie, un ajustement par l'informelle, les cahiers de l'orient, n° 45, 1997.

61- TIERS-MONDE , secteur informel et petite production marchande dans les villes du tiers monde, tome XXI, n° 82, Avril-juin 1980.

62- URSSAF, la législation relative à la lutte contre le travail dissimulé, PARIS, sept 1999

63- URSSAF, travail illégal, dossier n° 423, PARIS, 22 au 28 mai 1998.

64- VIRILIO.Paul, la vitesse de libération, paris, GALILEE, 1995.

65- Office national des statiques, Alger, « résultats de l'enquête mains d'oeuvre - déc 1991 » collections statistiques, n° 47.

66- Office national des statiques, Alger, « l'activité féminine en Algérie collection statistiques, n° 31.

67- Office national des statiques, Alger, « la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990 » collections statistiques, n° 48.

68- Office national des statiques, Alger, « travailleurs à domicile en Algérie - caractéristiques et structures (juin 1989) », collections statistiques, n° 27.

69- Office national des statiques, Alger, « résultats de l'enquête mains d'oeuvre - Déc 1990 » , collections statistiques, n° 32.

70-Office national des statiques, Alger, « situation de l'emploi (1990) », collections statistiques, n° 36.

71- Office national des statiques, Alger, « Rétrospective statistique 1970-1996 » édition 1999.

72-Office national des statiques, Alger, « RGPH 1998, collections statistiques, n° 80, série s : statistiques sociales M 01, juin 1999.

73- Office national des statiques, Alger, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats (1996), n° 18, édition 1998.

74- Office national des statiques, Alger, « Activité, emploi et chômage (3ème trimestre 1997) » Données statistiques , n° 263, Mars 1998.

75- Office national des statiques, Alger, « Données sur l'activité au 1er trimestre1996 » données statistiques, n° 241, Décembre 1996.

76- Office national des statiques, Alger, « Résultats préliminaires du 4ème RGPH- 1998 » données statistiques, n° 270, septembre 1998.

المراجع بالعربية :

1- إنسانيات ، العمل - أشكال و ممثلات - مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، وهران ، عدد رقم 1 ، ربيع 1997.

2- وكالةالتنمية الاجتماعية (وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني)، برنامج عقود ما قبل التشغيل ، اتفاقية رقم 13 لـ 02 جانفي 1999 .

3- الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر "النتائج الأولية للإحصاء الرابع للسكان و السكن 1998"، معطيات إحصائية رقم 270، سبتمبر 1998.

4- أحمد هنّي ، المديونية ، سلسلة المعرفة الاقتصادية ، الجزائر، 1992

الملحق

الـمـلـحـق

1-قا ئمة الفئات الإجتماعية و المهنية حسب الديوان الوطني للإحصاء.

2-الإستجواب.

3-مفاهيم و مؤشرات أساسية. الديوان الوطني للإحصاء.

4-خريطة موقع البحث الميداني.

5-لا ئحة بعض المراجع ل أحمد هني.

6-لا ئحة قانونية حول عمل المرأة في الجزا ئر.

1- قائمة الفئات الإجتماعية و المهنية حسب (الديوان الوطني للإحصاء)

01- أربا العمل - مستخدمين
011- صناعيين
012- أرباب عمل زراعيين و مربيين
013- أرباب عمل حرفيين - نشاطات غير زراعية
014- أرباب عمل حرفيين - نشاطات غير زراعية و غير زراعية
015- أرباب عمل تجار
016- أرباب عمل آخرين
02- زراعيين و مربيين مستقلين
03- مستقلين غير زراعيين
031- حرفيين صناعيين
032- حرفيين - نشاطات غير صناعية
033- تجار
034- مستقلين آخرين
04- تعاونيين
041- تعاونيين زراعيين
042- تعاونيين غير زراعيين
05- مهن حرة
051- أفراد - مهن حرة
06- إطارات عليا
061- أساتذة التعليم العالي
062- إطارات إدارية عليا
063- إطارات تقنية عليا
064- إطارات عليا في الصحة
065- إطارات عليا أخرى
07- إطارات تقنية متوسطة
08- إطارات غير تقنية (متوسطة)
081- أساتذة
082- إطارات إدارية متوسطة
083- إطارات متوسطة في الصحة
084- إطارات متوسطة أخرى
09- موظفين
091- موظفين (مكاتب)
092- موظفين بالتجارة
093- موظفين (خدمات)

10- عمال مؤهلين غير زراعيين
101- عمال مؤهلين في الصناعة
102- عمال مؤهلين في غير الزراعية و الصناعة
11- عمال مختصصين غير زراعيين
111- عمال متخصصين في الصناعة و الحرف
112- عمال متخصصين في غير الزراعة و الصناعة
12- عمال يدويين دائمين غير زراعيين
13- عمال يدويين غير دائمين غير زراعيين
131-عمال يدويين غير دائمين غير زراعيي
132- عمال يدويين غير زراعيي
14- عمال زراعيين دائمين
141- عمال زراعيين مؤهلين
142- عمال زراعيين متخصصين
143- عمال يدويين زراعيين دائمين
15- عمال زراعيين غير دائمين
151- عمال زراعيين غير دائمين
152- عمال زراعيين متخصصين غير دائمين
153- عمال زراعيين عاديين
16- متمرنين، مساعدين عائليين ونساء متشغلة نسبيا
161- متمرنين
162- مساعدين عائليين غير زراعيين
163- مساعدين عائليين زراعيين
164- نساء متشغلة نسبيا
17- غير العاملين
171- بطالين (عاملين من قبل)
172- بطالين (غير عاملين من قبل)
18- طلاب، متربصين مستدعون للخدمة الوطنية
19- غير النشطين
191- نساء ماكنات بالبيت
192- تلاميذ من 6 إلى 17 سنة
193- غير نشطين (غير متمدرسين) من 6 إلى 17 سنة
194- متقاعدين
195- العاجزين
196- عاجزين آخرين (أكثر من 18 سنة)

الإســـــتجواب

اسم و لقب المستوجب:.....

رقـــم العـائلة:.....

الـولايـــة:.....

البـلديـــة:.....

الحـــي:.....

العنـوان:.....

1) خصـــائص أفـراد العـائلة:

الرقم	الإسـم و اللـقب	الإقـامة	الجـنس	السـن	الحالة العائلية	لمستوى الدراسي
		1- حاضر 2- غائب 3- زائر	1- ذكر 2- أنثى		1- رب العـائلة 2- الزوجة 3- الأبناء 4- أقارب 5- آخـر	1- بدون مستوى 2- القراءة و الكتابة 3- الابتدائي 4- المتوسط 5- الثانوي 6- العالي
01						
02						
03						
04						
05						
06						
07						
08						
09						
10						
11						

س1 س2 س3 س4 س5

ملاحظة: هذه الأسئلة خاصة بكل أفراد العائلة

س6 س7

طبيعة السكن	الملكية
1- عمارة	1- مالك
2- منزل فردي	2- أجير
3- منزل (فيلا)	3- سكن مجاني
4- مسكن عرضي (précaire)	4- آخـــر

ملاحظة: مجموع الأسئلة من س7 إلى س 23 خاصة بربّ العائلة

س8: إذا كان لديكم حديقة. قطعة أرض، مبنى، ماذا تنتجون؟

	الإجابة	رمز: لا: 1 ، نعم: 2
أ) خضـــــر	نعم ، لا	
ب) الحبوب	نعم ، لا	
ج) فواكـه	نعم ، لا	
د) آخـــر	نعم ، لا	

س9: إلى أين يوجـه الإنتاج المحصل عليه؟

	الإجابة	رمز: لا: 1 ، نعم: 2
أ) الإستهلاك	نعم ، لا	
ب) بيع دائم في السوق	نعم ، لا	
ج) بيع موسمي	نعم ، لا	
د) التبادل	نعم ، لا	
هـ) آخـر	نعم ، لا	

س10: ما هي لواحق المنزل؟

	الإجابة	رمز: لا: 1 ، نعم: 2
أ) حديقة	نعم ، لا	
ب) قطعة ارض	نعم ، لا	
ج) مخزن	نعم ، لا	
د) مأوى الدجاج	نعم ، لا	
هـ) ورشـة	نعم ، لا	
و) آخـــر	نعم ، لا	

س11: منذ بداية السنة، هل قمتم بأشغال داخل البيت؟:

	الإجـــابة	رمـــز: لا:1، نعم:2
أ) أشغـــال الطـــلاء	نعم ، لا	
ب) أشغـــال مست الأرضية أو الجـدران	نعم ، لا	
ج) الكـهرباء	نعم ، لا	
د) سمكـــرة	نعم ، لا	
هـ) تصليح السقف أو الجدران	نعم ، لا	
و) أشغـال خـاصة بلـواحق البيت	نعم ، لا	

س12: هـذه الأشـــغال قـام بـه:

	الإجـــابة	رمـــز: لا:1، نعم:2
أ) أنت أو أحـد أفـراد العـائلة	نعم ، لا	
ب) أصدقاء أو جيران (بدون مقابل)	نعم ، لا	
ج) عمال أحـرار (بـدون فاتورة)	نعم ، لا	
د) مقاولين (بفاتورة) خواص	نعم ، لا	
هـ) مقاولين عموميين	نعم ، لا	

س13: إذا توفرتم على التجهيزات التالية، هل بإمكانكم إبلاغنا بمصدر الشراء؟

	التجهيزات	مشتراة من المحلات		تم اقتناؤها من الخارج من طرف أحد أفراد العائلة	مشتراة من السوق الموازي		مشتراة من السوق الموازي	
		صنع محلي	مستورد		صنع محلي		مستورد	
		الرمز		الرمز	الرمز		الرمز	
		2	1	3	4	5	6	7
01	سيارة							
02	مطبخة							
03	ثلاجة							
04	براد							
05	غسالة							
06	هاتف							
07	مذياع							
08	فيديو							
09	حاسوب							
10	مذياع (Chaîne Hi-Fi)							
11	دراجة نارية							
12	هوائية							
13	تلفاز							
14	آخر							

II) ممـارسات- مصـدر شراء السلع و الخـدمات:

س14: هل بإمكانكم إبـلاغنا بمصدر شراء المـواد الغذائية؟

	مواد غذائية	محلات	الرمز 1 لا 2 نعم	السـوق	الرمز 1 لا 2 نعم	بائع متجول	الرمز 1 لا 2 نعم	جيران أو أقارب	الرمز 1 لا 2 نعم
1	خـضر	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
2	فواكه	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
3	لحم	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
4	حليب و مشتقاته	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
5	سـكر	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
6	زيت	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
7	زبـدة	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
8	دقـيق	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
9	بيض	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	
10	آخـر	نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا		نعم ، لا	

س 15 : هل بإمكانكم إبلاغنا بمصدر شراء المواد غير الغذائية؟

	سلع و مواد	محلات		السوق		بائع متجول		جيران أو أقارب	
		صنع محلي	مستورد	صنع محلي	مستوردة	صنع محلي	مستورد	صنع محلي	مستورد
		الرمز 1	2	الرمز 3	4	الرمز 5	6	الرمز 7	8
1	ملابس								
2	جلود								
3	أحذية								
4	أجهزة كهر ومنزلية								
5	منظفات								
6	مواد التجميل								
7	قطع غيار السيارات								
8	قطع غيار أجهزة أخرى								
9	آخر								

س 16 : هل تلجؤون لأشخاص خـارجيين للقيام بهذه النشاطات؟

	النشاطـــات	كل يوم	مرة في الأسبوع على الأقل	مرة في الشهر	أحيانا	لا	هل هناك مقابل لهذه النشاطات
		الرمز 1	الرمز 2	الرمز 3	الرمز 4	الرمز 5	لا - 1 نعم - 2
1	كي و غسيل						
2	طبخ						
3	التسوق						
4	التنظيف						
5	الاعتناء بالأطفال						
6	دروس خصوصية						
7	العلاج						
8	حلاقة						
9	النقل						
10	صيانة و تصليح السيارة						
11	خياطة الملابس						
12	تصليح الأجهزة الكهرومنزلية						
13	تصليح الأحذية						
14	تصليح السيارة						

III - سكن إضافي- الصحـــة و العطل

س 17 : هل لكم أو لأحد أفراد العائلة سكن آخـر؟

الإجـــــابة	الرمز: 1 لا، 2: نعم
	نعم ، لا

س 18 : إذا كان الجواب نـعم، هل قمتم بتأجيره في الآونة الأخـيرة؟

	الإجـــــابة	الـــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) كراء بصـفة دائـمة	نعم ، لا	
2) كراء بصـفة مؤقـتة	نعم ، لا	
3) كراء أثناء العطل	نعم ، لا	
	نعم ، لا	

س19: إذا مرض أحد أفراد العائلة، إلى أين يذهـــب؟

	الإجـــــابة	الـــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) المستشفى	نعم ، لا	
2) المستوصف	نعم ، لا	
3) طبيب خـاص	نعم ، لا	
4) طالب أو عشـاب	نعم ، لا	
5) آخـــر	نعم ، لا	

س 20: أين قضيتم العطلة هذه السنة؟

	الإجـــــابة	الـــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) في الخـــارج		
2) في الجزائر		

س21: إذا ذهبتم لقضاء العطلة، أين أقمتم؟

	الإجـــــابة	الـــرمز: 1 لا، 2 نعم
1) في فنـــدق		
2) عند أقارب أو أصدقاء		
3) في سكن آخر		
4) آخـر (مخيم.....)		

2/ الاستجواب حول العمل

ملاحظة: السؤال 22 خاص بكل أفراد العائلة

س22

الرقم	**لجميع الأفراد الذين لهم 6 سنوات فأكثر ابتداء من جانفي 2000** ما هي الوضعية أثناء أيام الأسبوع الذي سبق البحث؟ 1- عامل 2- بطال 3- ماكثة بالبيت 4 طالب أو تلميذ 5- الخدمة الوطنية 6- متقاعد 7- آخر **- إذا كان الفرد عاملا، انتقل للاستجواب حول العمل الرئيسي** **- إذا كان الفرد بطالا، انتقل للاستجواب حول البطالين** **- إذا كان للفرد عمل ثانوي، انتقل للاستجواب حول العمل الثانوي**
01	
02	
03	
04	
05	
06	
07	
08	
09	
10	
11	

الاستجواب حول العمل الرئيسي

ملاحظة: الأسئلة من23 إلى ص34 خاصة بالعاملين سواء مأجورين أو غير مأجورين

خصائص العاملين: الفئة الاجتماعية و المهنية- قطاع النشاط الاقتصادي- القطاع- طبيعة و حجم المؤسسة- مكان العمل

الرقم	ما هي المهنة التي تمارسها حاليا؟	**ما هو النشاط الأساسي للمؤسسة التي تشتغل بها؟** 1- زراعة 2- صناعة 3- بناء و أشغال عمومية 4- تجارة 5- خدمات 6- إدارة 7- أخر	**ما هو القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة؟** 1- القطاع العام 2- القطاع الخاص 3- القطاع الأجنبي	**ما هي الفئة المهنية التي تنتمي إليها؟** 1- مستخدم 2- حر 3- مأجور دائم 4- مأجور غير دائم 5- متمرن 6- مساعد عائلي 7- أخر	**في أي مكان تمارس هذا النشاط؟** 1- مؤسة أو محل 2- بالتجول 3- الرصيف 4- السوق 5- أرض زراعية 6- المنزل 7- ورشة 8- أخر	**هل هذا المكان بعيد؟** 1- نفس الحي 2- نفس المدينة 3- مدينة أخرى 4- مكان آخر	**ما هو عدد العاملين في المؤسسة؟** 1- من 1 إلى 2 2- من 3 إلى 5 3- من 6 إلى 10 4- أكثر من 10
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

II- إحترام التنظيم الإجتماعي - إستعمال الزمن - نمط الإختيار :

الرقم	س30 متى بدأت ممارسة هذا العمل؟ 1- عدد السنوات 2- عدد الأشهر	س31 تمارس هذا العمل بصفة 1- دائمة 2- مؤقتة	س32 كم من ساعة تعمل في الأسبوع 1- أقل من 40 سا 2- 40 سا 3- أكثر من 40سا	س33 **هذه الأسئلة لا تخص المستخدمين و الأحرار كيف حصلت على العمل** 1- عقد عمل 2- بدون عقد عمل	س34 **هذه الأسئلة لا تخص المستخدمين و الأحرار** الحصول على الأجر 1- شهريا 2- يوميا 3- في الحين 4- آخر	س35 هل المؤسسة التي تعمل بها مسجلة لدى مصالح الضمان الإجتماعي ؟ 1- نعم 2- لا، لأن الإجراءات معقدة 3- لا، لأن الإقتطاعات كبيرة 4- لا، ليس ضروري 5- لا أعلم	س36 هل لك حماية إجتماعية 1- نعم 2- لا الرمز : لا 1، نعم 2
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

(هذا السؤال غير خاص بالمستخدمين و الأحرار)

س 37 : للحصول على هذا العمل هل لجأتم بصفة أساسية : الرمز : 1لا، 2نعم

		رقم الفرد										
	الأجوبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
1- معارف شخصية	نعم ،لا											
2- الإعلانات	نعم ،لا											
3- طلب خطي	نعم ،لا											
4- إتصال مباشر مع المستخدم	نعم ،لا											
5- التسجيل لدى مكاتب التشغيل	نعم ،لا											
6- آخر	نعم ،لا											

III- مستوى العائد :

الرقم	س38 هل العائد المحصل عليه كافي لتغطية الحاجيات الضرورية **الرمز : لا 1، نعم 2**	س39 الأجر الأدنى هو 6000 دج شهريا، راتبك الشهري هو : 1- أقل من 6000دج 2- ما بين 6000دج و 12000دج 3- ما بين 12000دج و 18500دج 4- ما بين 18500دج و 24000دج 5- ما بين 24000دج و 36000دج 6- ما بين 36000دج و 48000دج 7- أكثر من 48000دج	س40 هل تفكر أنه من الضروري اللجوء لممارسة عمل آخر؟ 1- نعم، لكنني لم أحاول 2- نعم، حاولت 3- لا	س41 هل تمارس عمل ثانوي زيادة على العمل الرسمي ؟ **إذا كان الجواب نعم انتقل الإستجواب الخاص بالعمل الثانوي** **الرمز : 1 لا، 2 نعم**
01				
02				
03				
04				
05				
06				
07				
08				
09				
10				
11				

2/2- المستخدمين و الاحرار (غير المأجورين)

ملاحظة : الأمثلة خاصة بالمستخدمين و الأحرار

I- خاصية المؤسسة – حجم المؤسسة – تأهيل اليد العاملة – مكان البيع و التمويل :

الرقم	س42 هل المؤسسة ملك لك؟ 1- نعم 2- لا	س43 أسئلة خاصة بالمستخدمين ما هو عدد العمال في المؤسسة؟ 1- من 1 إلى 2 2- من 3 إلى 5 3- من 6 إلى 10 4- أكثر من 10
01		
02		
03		
04		
05		
06		
07		
08		
09		
10		
11		

س44 : ما هو عدد العاملين في المؤسسة ؟

الرقم	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
1- مأجورين											
2- غير مأجورين											
3- مساعدين عائليين											
4- متربصين											

س45 : أين تبيع إنتاجك ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- السوق	نعم ،لا											
ب- المنزل	نعم ،لا											
جـ- في الشارع (الرصيف)	نعم ،لا											
د- للجيران أو الأقارب	نعم ،لا											
هـ- لآخر	نعم ،لا											

س46 : ما هو مصدر التموين ؟ الرمز : 1لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- تاجر الجملة	نعم ،لا											
ب- مستورد	نعم ،لا											
جـ- السوق الموازي	نعم ،لا											

II- مستوى الأسعار – نمط الدفع و القبض – مصدر التمويل – العلاقات مع البنك :

الرقم	س47 أسعار البيع هل هي : 1- أقل 2- مساوية 3- أعلى من سعر السوق	س48 مع الزبائن من الأفضل أن تتعامل بـ : 1- النقد 2- الشيكات 3- القرض	س49 مع الممون من الأفضل أن تتعامل بـ: 1- النقد (بدون قرض) 2- الشيكات (بدون قرض) 3- القرض يسدد نقدا 4- القرض يسدد بالشيك	س50 إذا احتجت لتمويل من الأفضل اللجوء لـ: 1- العائلة 2- البنك 3- مقرض 4- آخر
01				
02				
03				
04				
05				
06				
07				
08				
09				
10				
11				

III- درجة إحترام التنظيم الإداري – المحاسبة – الضرائب – اختيار النشاط – صعوبات الإختيار :

الرقم	س51 هل لديك حساب بنكي؟ إذا كان الجواب : لا، فلماذا 1- إجراءات الفتح معقدة 2- القرض غير مهم 3- لا تقدم خدمات هامة 4- آخر	س52 هل لديك سجل تجاري؟ إذا كان الجواب : لا فهل لديك : 1-نعم 2- لا، لدى ترخيص من البلدية 3- لا، لدي ترخيص من الولاية 4- آخر 5- لا شيء	س53 هل لديك محاسبة؟ 1- بصفة دائمة 2- بصفة غير دائمة 3- لا	س54 هل تدفع الضرائب؟ 1- الحقيقي 2- الجزفي 3- تسبيقات 4- لا أدفع 5- آخر	س55 إذا كنت لا تدفع الضرائب فلماذا؟ 1- معفى 2- ثقل الضرائب 3- عدم وجود مراقبة 4- آخر
01					
02					
03					
04					
05					
06					
07					
08					
09					
10					
11					

س 54 : ما هي الأسباب التي تمنعك من إختيار طابع رسمي ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- إجراءات معقدة	نعم ،لا											
ب- تكاليف عالية	نعم ،لا											
جـ- آخر	نعم ،لا											

س 55 : كيف قمت بتمويل نشاطك؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- إدخار شخصي	نعم ،لا											
ب- قرض عائلي	نعم ،لا											
جـ- قرض من أشخاص	نعم ،لا											
د- قرض بنكي	نعم ،لا											
هـ- قرض من الممون	نعم ،لا											
و- آخر	نعم ،لا											

س56 : هي أسباب إختيار هذا النوع من النشاط؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- ربح سريع	نعم ،لا											
ب- طلب كبير	نعم ،لا											
جـ- تكاليف قليلة	نعم ،لا											
د- آخر	نعم ،لا											

س 57 : ما هي الصعوبات الأساسية التي تواجهها أثناء ممارسة نشاطك ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- طلب قليل	نعم ،لا											
ب- أسعار التموين مرتفعة	نعم ،لا											
جـ- صعوبة التمويل	نعم ،لا											
د- إجراءات معقدة	نعم ،لا											
هـ- آخر	نعم ،لا											

س 58 : هل أنت بدون عمل ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
نعم ،لا											

3/ الاستجواب حول البطالين

خصائص البطالين - مدة البطالة - أسباب البطالة - وسيلة العيش

س59	س 60	س 61	س62	س 63	س64

الرقم	منذ متى وأنت بدون عمل؟ 1.اسبوع 2.أشهر 3. 3 أشهر 4.اكثر من سنة	هل عملت من قبل؟ ادا كان الجواب نعم ففي اي قطاع؟ 1 . لا 2 . نعم في الصناعة 3 . نعم في الزراعة 4. نعم في البناء و الأشغال العمومية 5 . نعم في الخدمات 6 . نعم في التجارة 7 . نعم في الأعمال الآخرى	في اي قطاع؟ 1. القطاع العام 2.القطاع الخاص 3- القطاع الأجنبي	ما هي مهنتك؟ حسب القائمة (ONS)	ماهي اسباب البطالة؟ 1.تسريح 2 .استقالة 3 .التقاعد 4 . انتهاء العقد التوقف عن النشاط 5. 6 .افلاس 7.آخر	لتلبية حاجياتك ما نوع المصدر المالي؟ 1. منحة التقاعد 2.منحة 3.تضامن عائلي 4.ريع 5.تعويض البطالة 6.آخر
01						
02						
03						
04						
05						
06						
07						
08						
09						
10						
11						
12						

II- كيفية البحث عن عمل - التسجيل لدى هيآت التشغيل :

س 65 : هل قمت بالبحث عن عمل باستعمال الوسائل التالية: الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- معارف خاصة	نعم ،لا											
ب- إعلانات	نعم ،لا											
جـ- مكاتب التشغيل	نعم ،لا											
د- طلب خطي	نعم ،لا											
هـ- اتصال مباشر مع المستخدم	نعم ،لا											
و- آخر	نعم ،لا											

س 66 : هل أنت مسجل في إحدى هيآت التشغيل التالية ؟ الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- وكالة تشغيل الشباب	نعم ،لا											
ب- البلدية	نعم ،لا											
جـ- الولاية	نعم ،لا											
د- آخر	نعم ،لا											

ص 67 : هل تعتقد أن هذه الهيآت : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- مفيدة للحصول على عمل	نعم ،لا											
ب- مفيدة للحصول على معلومات	نعم ،لا											
جـ- مفيدة للحصول على مساعدة	نعم ،لا											
د- لا تمارس المحاباة	نعم ،لا											
هـ- لديها معلومات	نعم ،لا											
و- آخر	نعم ،لا											

س 68 : هل يمكنك العمل : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- بأجر أقل من مؤهلاتك	نعم ،لا											
ب- أقل من الأجر الأدنى	نعم ،لا											

س69 : هل بإمكانك العمل في الظروف التالية : الرمز : 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- عمل متعب	نعم ،لا											
ب- بعيد عن مقر سكناك	نعم ،لا											
جـ- خارج المؤهلات المهنية	نعم ،لا											

4- الإستجواب حول العمل الثانوي

ملاحظة : هذا الإستجواب خاص بكل أفراد العائلة الذين يمارسون عملا ثانويا

I- نوع النشاط الثانوي - المكان - القطاع :

الرقم	س70 إذا قمت بعمل خلال هذا الأسبوع فما هو نوع النشاط؟ 1- إنتاج للإستهلاك الذاتي 2- أعمال البناء الذاتي 3- أعمال زراعية 4- تجارة 5- تحضير المواد الغذائية 6- حرف 7- النسيج، الطرز 8- الخشب، المعادن 9- خدمات 10- بناء و أشغال عمومية 11- آخر	س71 هل تمارس هذا النشاط بصفة : 1- دائمة 2- مؤقتة 3- فصلية 4- موسمية	س72 هل تمارس هذا النشاط منذ : 1- عدد من السنوات 2- عدد من الأشهر 3- عدد من الأسابيع	س73 هل هذا النشاط ذو عائد : 1- لا 2- نعم	س74 في أي مكان تمارس هذا النشاط؟ 1- مؤسسة 2- محل 3- التجول 4- الرصيف 5- السوق 6- أرض زراعية 7- المنزل 8- ورشة 9- آخر	س75 في أي قطاع : 1- صناعة 2- زراعة 3- بناء و أشغال عمومية 4- تجارة 5- خدمات 6- إدارة 7- آخر	س76 في أي قطاع : 1- القطاع العام 2- القطاع الخاص 3- القطاع الأجنبي
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

II- العامل الثانوي – استعمال الزمن – حجم المؤسسة – احترام التنظيم الإجتماعي و الإداري :

الرقم	س77 ما هي الحالة المهنية؟ 1- مستخدم 2- جر 3- مأجور دائم 4- مأجور غير دائم 5- متربص 6- مساعد عائلي 7- آخر	س78 ما هي عدد ساعات العمل خلال الأسبوع؟ أقل من 40 سا مساوية لـ 40 سا أكثر من 40 ساع	س79 أسئلة خاصة بالمأجور ما هو عدد العاملين بالمؤسسة 1- عدد العمال	س80 أسئلة خاصة بالمأجورين هل هناك عقد عمل؟ 1- لا 2- نعم	س81 أسئلة خاصة بالمأجورين : هل هناك حماية إجتماعية؟ 1- نعم 2- لا 3- لا أعرف	س82 أسئلة خاصة بالمأجورين هل المؤسسة لها سجل تجاري؟ 1- نعم 2- لا 3- لا أعرف	س83 أسئلة خاصة بالمأجورين في هذه المؤسسة فإن تقاضي الأجر يكون : 1- شهريا 2- يوميا 3- آنيا 4- آخر
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							

س84 : ما هي أسباب ممارسة العمل الثانوي : الرمز 1 لا، 2 نعم

	الإجابة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
أ- العمل الرئيسي له عائد قليل	نعم ،لا											
ب- ضعف مستوى المعيشة	نعم ،لا											
جـ- تحسين الحالة المادية	نعم ،لا											
د- آخر	نعم ،لا											

س85

الرقم	العائد الذي يأتي من العمل الثانوي.هل هو : أقل من عائد العمل الرئيسي مساوي لعائد العمل الرئيسي أكبر من عائد العمل الرئيسي
01	
02	
03	
04	
05	
06	
07	
08	
09	
10	
11	

3-مفاهيم و مؤشرات أساسية (الديوان الوطني للإحصاء) (ONS)

1- السكان القادرين على العمل : الأفراد الذين لهم سن 6 سنوات فأكثر

2- السكان النشطين : يتكونون من الأفراد العاملين + البطالين

3- السكان العاملين : يعتبر عامل كل فرد له نشاط ذو عائد - ماذي - لفترة 6 ايام متتابعة على الأقل أثناء مدة البحث و تشمل هذه الفئة :

- العاملين أثناء فترة البحث
- الأفراد الغائبين عن العمل أثناء فترة البحث. غياب
- الأفراد الذين يدرسون مع ممارستهم نشاط ذو عائد
- الأفراد الذين هم في عطلة مرضية قصيرة (اقل من 3 أشهر)
- شباب الخدمة الوطنية، المتربصين و المساعدين العائليين
- العاملين بالقطاع العسكري
- الأفراد المتقاعدين الذي يمارسون نشاط ذو عائد

4- شباب الخدمة الوطنية : الأفراد اذي يؤدون الخدمة الوطنية أثناء فترة البحث

5- المتربص : الفرد الشاب يتعلم مهنة بالملاحظة و المشاركة ببعض الأعمال يمكنه الحصول على عائد أقل من العائد الذي يحصل عليه العامل العادي

6- المساعد العائلي : هو الفرد الذي يعمل لصالح (مؤسسة عائلية) هي لصالح أحد أفراد العائلة. و هو لا يتقاضى أجر علو ذلك. فهو يستفيد من الأكل، السكن و قد يحصل على نشود لتلبية بعض الحاجيات (Argent de poche)

7- العامل المنزلي : هو فرد (رجل أو امرأة) يمارس نشاطا ذو عائد داخل إطار المنزل

8- البطال : يعتبر الفرد بطال إذا تميز بالخصائص التالية :

- أن يكون في سن العمل : 6 سنوات فأكثر
- أن يكون بدون عمل أثناء فترة البحث
- أن يكون في عملية بحث عن عمل
- أن يكون قادر و مؤهل للعمل

9- المستخدم : هو الفرد الذي يقوم بتشغيل مأجور أو مأجرين مقابل راتب معين

10- المستقل (الحر) : هو الفرد الذي يقوم بممارسة مهنته بصورة مستقلة (استخدام مأجورين) و لكن يمكنه الإستعانة بمساعدين عائليين.

11- العائلة : العائلة العادية هي مجموعة من الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد، و تحت مسؤولية رب العائلة، و أين يكون تحضير الأكل و تناوله جماعيا، العائلة قد تشمل أكثر من أسرة واحدة.

12- اليد العاملة العائلية : أفراد العائلة التي تمارس نشاط خارج إطار رب العائلة

13- وحدة الإنتاج : وحدة أساسية، تستخدم عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) للحصول على إنتاج و قيمة مضافة (حسب المحاسبة الوطنية)

إن "وحدة الإنتاج" قد تلبس مع مصطلح "مؤسسة" عندما يمارس النشاط في مكان مخصص لهذا الهدف. (محل، ورشة،...) - لكنها تشمل نشاطات مثل (العمل المنزلي، أو البيع بالتجول)...

14- وحدة الإستهلاك : تسمح بترجيح إستهلاك العائلات حسب عدد و خاصيات الأفراد. إن كل الأفراد الذي يزيد سنهم عن 14 سنة يعتبرون مستهلكين بصفة كلية - بينما الأفراد الذين لهم سن 14 سنة و أقل، فهم (نصف) مستهلكين.

15- القيمة المضافة : الإنتاج - الإستهلاك الوسيط

16- معدل الإنتاجية : العلاقة بين السكان النشطين بالنسبة للسكان القادرين على العمل

17- معدل البطالة : العلاقة بين عدد البطالين بالنسبة للسكان النشطين

18- معدل التشغيل : العلاقة بين عدد العاملين بالنسبة لعدد السكان النشطين.

19- معدل التمدرس : العلاقة بين السكان المتدرسين بالنسبة لمجموع السكان (بالنسبة لسن معين)

20- معدل الأمية : العلاق بين السكان الأميين بالنسبة لمجموع السكان (بالنسبة لسن معين)

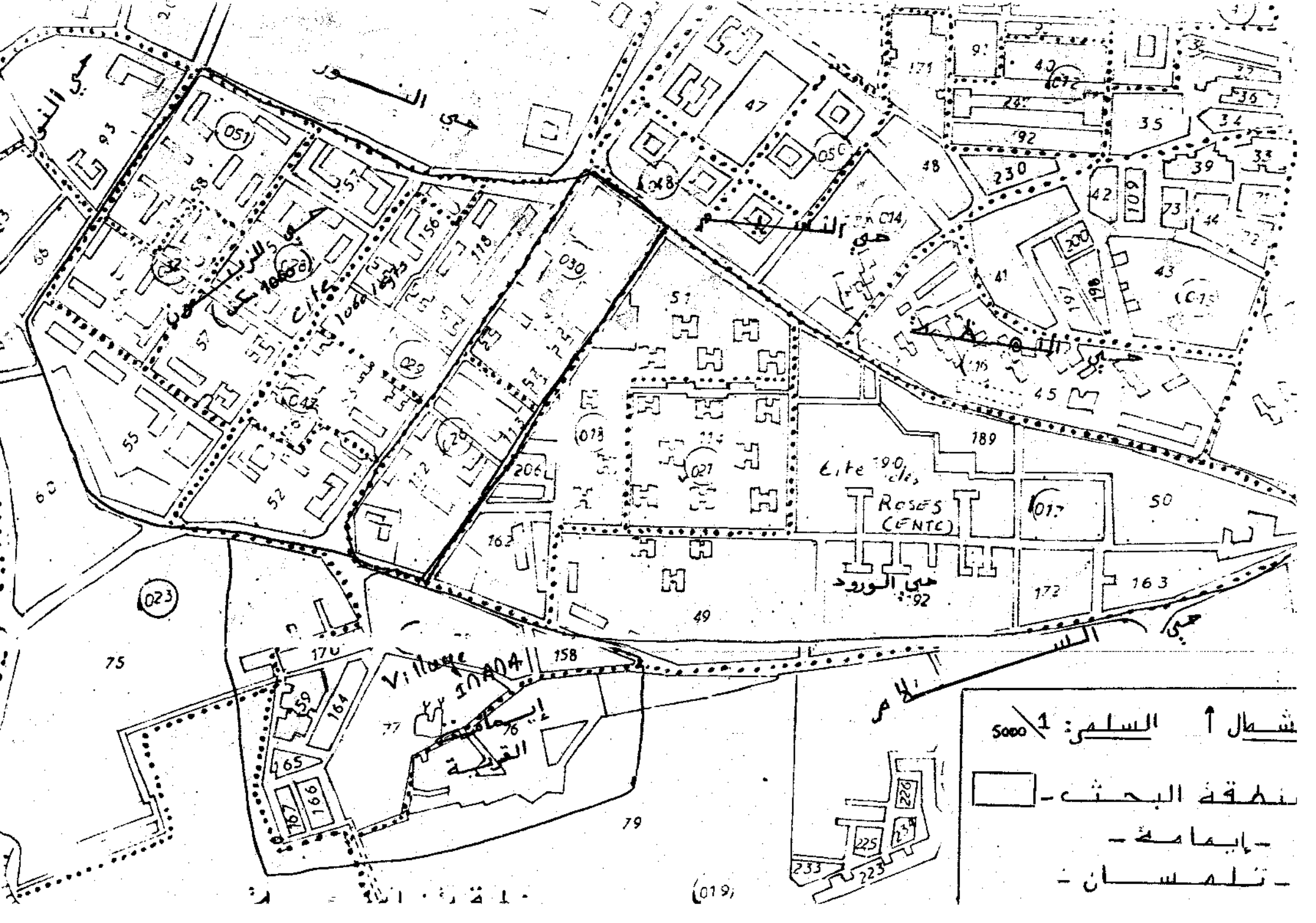
حي النور
حي الزيتون
حي الورود
Elite 190 Lgts
ROSES (CENTC)
Village 1044
إيمامة
القريبة
شمال
السلمي: 1/5000
منطقة البحث
- إيمامة -
- تلمسان -

5- لائحة بعض المراجع التي كتبها أحمد هنّي :

- Cf. Ahmed Henni, « Trésor public et activités parallèles», *Algérie-Actualité*, n°1200, 13-19 octobre 1988..

- A. Henni, «Crise des paiements: Travail et justice sociale», *Algérie-Actualité*, n°1227, 20-26 avril 1989.

- A. Henni, «Emprunt: Le prix de l'argent», *Algérie-Actualité*, n°1232, 25-31 mai,1989.

- A. Henni, «Réflexions sur l'économie parallèle en Algérie: La formation du taux parallèle de la monnaie », *Algérie-Actualité*, n° 1244, 17-23 août 1989.

- A. Henni, « Régulation et société: du marché centralisé à l'entreprise», *Revue Economie appliquée et développement*, CREAD, n° 18, 2ème trimestre 1989, spécial «Régulation économique en Algérie».

- A. Henni, «Qui a légalisé quel « trabendo »? », *Peuples méditerranéens*, n°52-53, juillet-décembre 1990.

- A.Henni, «Développement scopique et circulation financière », *Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques*, vol. XXIX, n°1 et 2, 1991.

- A. Henni, « Le taux de change comme variable de répartition primaire», *Les Cahiers du CREAD*, n°34, 2ème trimestre 1993, spécial « Répartition des revenus en Algérie ».

- A. Henni, « Considérations sur le taux de profit: Monopoles et segmentation », *Les Cahiers du CREAD*, n° 34, 2ème trimestre 1993, spécial « Répartition des revenus en Algérie ».

- A. Henni, « Répartition des revenus et structures sociales: Communauté et individu», *Les Cahiers du CREAD*, n° 34, 2ème trimestre 1993, spécial «Répartition des revenus en Algérie ».

6- لائحة قانونية حول عمل المرأة في الجزائر

Dispositions des textes fondamentaux

L'égalité de la femme algérienne est garantie et assurée par la législation

1- La charte nationale 1976 :

En matière de protection sociale des travailleurs, le titre VI de la charte intitulé « orientation de la politique de développement » , stipule que « en rapport avec l'ensemble des actions sociales entreprises en faveur des travailleurs , des mesures spéciales seront prises pour orienter le travail de la femme en corrélation avec les obligations du foyer et de la mère de famille et pour assurer la protection de la maternité , en fonction des moyens du pays , parla création progressive de crèches et de jardins d'enfants et par la multiplication des cantines scolaires

2- La constitution 1976 :

L'article 12 de la constitution stipule que « les citoyens des deux sexes ont les mêmes droits et les mêmes devoirs »

Le titre IV de la constitution de 1976 , intitulé (les libertés fondamentales et les droits de l'homme et du citoyen) dispose dans son article 36 que « les libertés fondamentales et les droits de l'homme sont garantis , tous les citoyens sont égaux en droits et en devoirs , toute discrimination fondée sur les préjugés de sexe , de race ou de métiers est proscrite » .

L'article 42 « tous les droits politiques ,économiques sociaux et culturels de la femme algérienne sont garantis par la constitution ».

Par ailleurs, l'artiele 65 dispose que « l'état protégé la maternité ».

3-Le statut général des travailleurs(SGT)Loi 78-12 du 05-08-1978 :

Le statut général des travailleurs, adopté par la loi 78-12, qui définit les droits du travailleur ainsi que les devoirs auxquels il est soumis, consacre l'égalité de la femme, aux termes de dispositions du titre premier du SGT ,intitulé « les principes généraux définissant les conditions et obligations du travailleurs ».

« Le droit du travail est garanti aux travailleurs sans distinction de sexe » conformément à l'article 59 de la constitution.

« Les travailleurs sont égaux en droits et en devoirs , ils bénéficient des rémunérations et avantages pour un même travail et à égalité de qualification et de rendement ».

L'article 12 de la loi stipule que la protection des droits spécifiques de la femme au travail est assurée conformément à la législation en vigueur, les différents textes d'application du SGT sont venus consolider et préciser les droits de la femme travailleuse.

4- La loi 82-06 du 27-02-82 relative aux relations de travail

La loi 82-06 qui régit depuis 1982 toutes les relations de travail établies entre le travailleur et l'organisme employeur , dispose dans son article 8 que « Les travailleurs bénéficient des mêmes droits et sont soumis aux mêmes devoirs quel que soit leur sexe et leur âge, dès lors qu'ils occupent les mêmes

postes d travail ; à l'égalité de qualification et de rendement , ils bénéficient des mêmes rémunérations et avantages pour le même travail »

L'article 16 indique que « Les femmes au travail bénéficient des droits spécifiques prévus dans le cadre des dispositions législatives et réglementaires qui leur sont applicables notamment celles relatives aux conditions générales de travail et à la prévention des risques professionnels ».

Dans le cadre de ces mesures spécifique ,le même article prévoit que « Les femmes ne peuvent être employées dans les travaux dangereux ou nuisibles à leur santé » .

5- Autres textes :

La loi 81/03 de 1981 prévoit le travail à mi-temps pour les femmes non concernées parle service civil .

D 'antres dispositions en faveur de la femme travailleuse sont prises dans Les textes d'application du SGT à savoir :

Le congé de maternité qui passe de 08 semaines et demi à 14 semaines pour l'ensemble des secteurs à partir du 01/01/1984 , avec une prise en charge totale par la sécurité sociale ;

Les mères qui allaitent leurs enfants bénéficient chaque jour de 02 heures d'absences pendant les six premiers mois et d'une heure pendant les six qui suivent ;

L'âge à la retraite pour les femmes est avancé de 05 ans par rapport à l'homme, c'est à dire à 55 ans au lieu de 60ans , à condition d'avoir accompli 15 ans de service. Néanmoins, les femmes travailleuses ayant 03 enfants au moins peuvent bénéficier d'une réduction d'un an par enfant dont la limite de 03 ans .

الفهرس

فهرس المحتويات

إهداء

شكر و تقدير

مقدمة 01

مدخل 04

الفصل الأوّل: مفاهيم أساسية – نمادج و نظريات

القسم الأوّل : مفاهيم أساسية 07

1– تقرير كينيا 07

2– إعادة صياغة المفهوم 08

3– معاير القطاع غير الرسمي 12

3–1 أ– الطابع غير القانوني 12

ب– نقص كثافة رأس المال 13

ج– حجم المؤسسة 13

3–2 البحث عن معيار عملي 14

أ– حجم المؤسسة 14

ب– مستوى العائد 14

ج– عدم التسجيل 15

د– المعيار المحاسبي 16

هـ– التيار المؤسساتي 16

و– سهولة الممارسة 17

4– تيار الثنائية 18

4–1 تنوع النشاطات 20

4–2 خلاصة 22

5– التيار الوظيفي 24

5–1 الإنتاج التجاري البسيط 24

2-5 االهامشية 25
3-5 خلاصة 27
القسم الثاني : نماذج و نظريات 29
1- تفاؤل النماذج الأولى 29
2- النماذج الثنائية بدون قطاع غير رسمي 29
3- الدماج القطاع غير الرسمي 30
3-1 نموذج Fields (1975) 30
أ- خصائصه 30
ب- مقارنة مع نماذج أخرى 31
ج- منطق النموذج 33
د- صعوبات النموذج 34
هـ- إعادة شرح للنتائج المحققة 35
3-2 نموذج Fields (1990) 37
4- أبعاد و امتدادات أخرى 39
4-1 تعددية النشاطات 39
4-2 القطاع غير الرسمي و النمو الإقتصادي 39
4-3 الدور الإجتماعي للإقتصاد غير الرسمي. 40
أ- المرونة 40
ب- جودة التصرف و التضامن 41
4-4 الإقتصاد الرسمي و غير الرسمي 41
4-5 القطاع غير الرسمي و السوق 43
5- خلاصة 45

الفصل الثاني : القطاع غير الرسمي في الجزائر

1- مقدمة 48

2- مفهوم العمل، التشغيل و الإنتاجية 49
2-1 السكان العاملين 51
2-2 البطالين 53
أ- قبل 1994 53
ب- بعد 1994 56
ج- الآثار الإجتماعية للبطالة. 59
3- تقييم أولي للعمل غير الرسمي في الجزائر 61
3-1 مقدمة 61
3-2 تقييم موجز بالأرقام 63
3-3 نبذة حول الدراسات الجزائرية حول هذا المفهوم 67
4- خاتمة 72

الفصل الثالث : العمل المنزلي

1- مقدمة 76
2- تعريف أولي 77
3- وظيفة العامل المنزلي 79
4- مرونة العامل المنزلي 80
5- معايير التفرقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت 82
5-1 العمل الخاص بالبيت 82
5-2 مفهوم التنعايش و الإستقلالية 85
5-3 العلاقة بين العمل المنزلي و العمل الخاص بالبيت 86
6- منطق العمل المنزلي 87
6-1 البحث عن العائد و محاولة تراكمه ؟ 87
6-2 التضامن العائلي و استراتيجية البقاء 88

7- أسباب اختيار العمل المنزلي 89
7-1 الدوافع 89
7-2 المعوقات 90
8- مصدر المفهوم في الجزائر 91
9- عمل النساء في الجزائر 95
9-1 مقدمة 95
9-2 ضعف الإنتاجية عند فئة النساء العاملات 97
9-3 فئة النساء (النشطات) داخل القطاع غير الرسمي 100
9-4 مشاركة المرأة في الفئة العاملة 103
9-5 المرأة داخل المنزل بين العمل التجاري و العمل غير التجاري 104
10- خصائص سوسيوديمغرافية أساسية 105
10-1 حسب الجنس 106
10-2 حسب السن 107
10-3 المستوى الدراسي 108
10-4 الحالة العائلية 110
10-5 الممارسة و التنظيم 111
أ- لصالح من يكون العمل المنزلي؟ 112
ب- طبيعة الأعمال المنزلية 113
ج- الوقت المخصص للعمل المنزلي 115
10-6- أسباب ممارسة العمل المنزلي 117
11- الموقف اتجاه العمل المنزلي 118
12- خلاصة 120

الفصل الرابع : البحث الميداني

1- مقدمة 125

2- البحث الميداني 127

2-1 المنطقة 128

2-2 مدة البحث 128

2-3 العينة 128

أ- أسباب الإختيار 129

ب- صعوبات البحث 130

3- الاستجواب 130

3-1 الخصائص السوسيوديمغرافية 131

3-2 العمل الرئيسي 131

3-3 البطالين 131

3-4 العمل الثانوي 131

4- نتائج البحث الميداني 132

4-1 الاستجواب حول الخصائص السوسيوديمغرافية 132

أ- عدد الأفراد 132

ب- السكن 133

ج- التجهيزات و المشتريات 134

د- نتائج أخرى : الخدمات- العلاج- قضاء العطل 135

هـ- خلاصة 136

4-2 الاستجواب حول العمل الرئيسي 137

القسم I :

أ- معلومات أولية 137

ب- خصائص و ميزات الحالة المهنية 138
* القطاع الخاص 138
* العمل الحر 139
ج- خلاصة 142
القسم II : العاملين غير الرسميين 142
أ- معايير الإنتماء للقطاع غير الرسمي 143
ب- الخصائص السوسيوديمغرافية 144
الجنس، السن، المستوى الدراسي، طبيعة النشاطات 144
ج- خلاصة 148
4-3 الاستجواب حول البطالين 148
أ- الجنس 148
ب- السن 149
ج- المستوى الدراسي 149
د- مصدر العيش 150
هـ- خلاصة 150
4-4 الاستجواب حول العمل الثانوي القسم I 151
أ- ملاحظات هامة 151
ب- الحالة المهنية 152
- الفئات الاجتماعية 152
- ظرفية العمل 153
- طبيعة الأعمال 154
- مكان العمل 155
ج- خصائص سوسيوديمغرافية أخرى 155

- الحالة العائلية 155
- المستوى الدراسي 156
- أسباب العمل غير الرسمي 157
د- خلاصة 158

القسم II

أ- الحالة المهنية 159
- طبيعة النشاطات المنزلية 160
- نوع النشاط 160
- الممارسة 160
ب- خصائص سوسيوديمغرافية 161
- السن 161
- المستوى الدراسي 162
- الحالة العائلية 163
- أسباب ممارسة العمل المنزلي 164
ج- خلاصة 165

5- خلاصة عامة 166

الخاتمة 168

قائمة المصادر و المراجع

ملحق

فهرس